جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

مضر بدران ودوره السياسي في الأردن حتى عام ١٩٩٣

رسالة قُدِمت

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التربية / التاريخ الحديث

من قبل

رغده رياض علاوي محمد

بإشراف

أ.د. نعيم جاسم محمد الدليمي

١٤٤٣هـ **٢٠٢١م**

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

التوبة (١٠٥)

الإهداء

الى سيد الخلق وحبيب الحق

أبي القاسم محمد صلى الله عليه واله وسلم ...

الى والديّ اللذين منحاني ما لا أستطيع أن أوفيهما إياه مدى حياتي ...

الى من سار معي نحو الحلم خطوة بخطوة بذرناه معا وحصدناه معاً ... زوجي .

الباحثة

شكر وعرفان

قبل الشروع في حيثيات هذه الدراسة لابد من وقفة وفاء ، لتقديم الشكر والثناء الى كل من آزرني وقدم لي المساعدة .

الى أستاذي المشرف ، معالي الأستاذ الدكتور نعيم جاسم محمد الدليمي ، والذي كان لتوجيهاته وملاحظاته القيمة ، الأثر الكبير في إنتاج هذا العمل البحثي رغم تعدد مهامه إبان هذه المرحلة ، فلم يدخر جهداً في رفد الرسالة بتوجيهاته الصائبة وارشاداته السديدة منذ اختيار عنوان الرسالة وحتى اكتماله بصورته النهائية ، فإليه مني كل التقدير والامتنان .

وعرفاناً بالجميل أتقدم بوافر شكري وامتناني الى اساتيذي الاجلاء في قسم التاريخ في السنة التحضيرية واخص بالذكر منهم الاستاذ الدكتور علي هادي المهداوي والاستاذ الدكتور كريم مطر حمزة الزبيدي والاستاذ الدكتورة وفاء كاظم ماضي الكندي والاستاذ الدكتور فؤاد طارق العميدي والاستاذ المساعد الدكتور صلاح خلف مشاي والاستاذ المساعد الدكتور حامد عبد الحمزة الجنابي .

و أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة الى الوجود من خلال إلهامي بحقيقة أو إمدادي بوثيقة .

الباحثة

المحتويات

المقدمة	**١-٦**
الفصل الأول : مضر بدران سيرته الذاتية وبواكير عمله السياسي حتى عام ١٩٧٦.	**٧-٣٦**
المبحث الأول : النشأة والتعليم	٧-١٢
المبحث الثاني : الوظائف التي شغلها حتى عام ١٩٧٠	١٣-٢٣
أولا: تدرجه الوظيفي في المؤسسة العسكرية والأمنية الأردنية .	١٣
ثانيا : مضر بدران موظفا في مكتب التحقيقات السياسية ومديراً لجهاز المخابرات.	١٦
ثالثا : مضر بدران وأزمة أيلول الأسود ١٩٧٠ .	٢٠
المبحث الثالث : دور مضر بدران السياسي ١٩٧٠-١٩٧٦.	٢٤-٣٦
أولا- مضر بدران في الديوان الملكي :	٢٤
ثانيا : حزب الاتحاد الوطني الأردني ودور مضر بدران فيه .	٢٦
ثالثا : مضر بدران وزيرا للتربية والتعليم :	٣٢
الفصل الثاني : مضر بدران ودوره السياسي في حكومته الأولى والثانية ١٩٧٦-١٩٧٩	**٣٧-٨٠**
المبحث الأول : مضر بدران وحكومته الأولى (١٣تموز ١٩٧٦-٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٦).	٣٧-٤٧
اولا : السياسة الداخلية لحكومة مضر بدران الأولى .	٤١
ثانيا : الخطة الخمسية الأردنية (١٩٧٦-١٩٨٠):	٤٣
ثالثا : موقف حكومة مضر بدران الأولى من القضايا العربية:	٤٥
رابعا : استقالة حكومة مضر بدران الأولى (٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٦) :	٤٧
المبحث الثاني :مضر بدران وتشكيل الحكومة الثانية (٢٧ تشرين الثاني -١٩٧٦ -١٩ كانون الأول ١٩٧٩).	٤٨-١٢
أولا- سياسة مضر بدران الداخلية :	٤٩
ثانيا : تشكيل المجلس الوطني الاستشاري :	٥٣
ثالثا : الأوضاع الاقتصادية في الأردن في عهد حكومة مضر بدران الثانية (١٩٧٦-	٥٧

١٩٧٩):	
المبحث الثالث : موقف حكومة مضر بدران من القضايا العربية:	٦٢-٨٠
أ : العلاقات الأردنية – العراقية :	٦٢
ب– العلاقات الأردنية – السورية	٦٤
ت – موقف الحكومة الأردنية من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥–١٩٧٦:	٦٦
ث–العلاقات الأردنية – الليبية :	٦٧
ج– العلاقات الأردنية – الإماراتية :	٧٠
ح– العلاقات الأردنية – السعودية :	٧١
خ– العلاقات الأردنية– الكويتية :	٧١
د– العلاقات الأردنية – القطرية .	٧٣
ذ – العلاقات الأردنية – الفلسطينية .	٧٤
ر: العلاقات الأردنية – المصرية .	٧٦
الفصل الثالث : دور مضر بدران السياسي ١٩٨٠ – ١٩٨٩.	**٨١-١٢٤**
المبحث الأول : مضر بدران وتشكيل الحكومة الثالثة ٢٨ آب ١٩٨٠ –١٠ كانون الأول ١٩٨٤	٨١-٩٤
أولا: السياسة الاقتصادية لحكومة مضر بدران الثالثة :	٨٥
ثانيا – الإطار العام لخطة التنمية الخمسية ١٩٨١–١٩٨٥ .	٨٨
ثالثا : تشكيل المجلس الوطني الاستشاري الثالث :	٩٠
رابعا : مشاركة المرأة في حكومة مضر بدران :	٩٣
المبحث الثاني : علاقة حكومة مضر بدران الثالثة مع المحيط العربي :	٩٥-١١٨
أ– العلاقات الأردنية – السورية :	٩٦
ب – العلاقات الأردنية – العراقية :	٩٩
ت –العلاقات الأردنية – الخليجية :	١٠٣
ث – العلاقات الأردنية – السعودية .	١٠٤
ج– العلاقات الأردنية – الإماراتية .	١٠٥

ح – العلاقات الأردنية – القطرية .	١٠٧
خ – العلاقات الأردنية – الكويتية .	١٠٨
د– العلاقات الأردنية – العمانية :	١٠٩
ذ – العلاقات الأردنية– المصرية ١٩٨١–١٩٨٤ :	١١٠
ز – العلاقات الأردنية – الفلسطينية.	١١٣
استقالة حكومة مضر بدران الثالثة في (١٠ كانون الثاني ١٩٨٤) :	١١٧
المبحث الثالث : التطورات الداخلية في الأردن عام ١٩٨٩ وموقف مضر بدران منها .	١١٩–١٢٤
الفصل الرابع : النشاط السياسي لمضر بدران ١٩٨٩ – ١٩٩٣ .	**١٢٥–١٥٦**
المبحث الأول : مضر بدران وتشكيل الحكومة الرابعة :٤ كانون الأول ١٩٨٩– ١٨ حزيران ١٩٩١:	١٢٥–١٤١
أولا : السياسة الداخلية لحكومة مضر بدران الرابعة :	١٢٨
ثانيا : مناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٩٠وبعض القوانين الأخرى :	١٣٣
ثالثا– تعديل وزارة مضر بدران ودخول ممثلي الحركة الإسلامية فيها :	١٣٥
رابعا : حكومة مضر بدران والميثاق الوطني الأردني :	١٣٩
المبحث الثاني : موقف حكومة مضر بدران الرابعة من الاجتياح العراقي للكويت والحرب على العراق ١٩٩٠–١٩٩١.	١٤٢–١٤٤
استقالة حكومة مضر بدران الرابعة (١٩ حزيران ١٩٩١) :	١٤٦
المبحث الثالث : موقف مضر بدران من مؤتمرات السلام الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٩١–١٩٩٣ .	١٤٨–١٥٦
اولا – مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١وموقف مضر بدران منه .	١٤٨
ثانيا : اتفاقية أسلو للسلام عام ١٩٩٣ وموقف مضر بدران منه :	١٥٢
الخاتمة :	**١٥٧–١٥٨**
الملاحق	**١٥٩–١٦٣**
قائمة المصادر	**١٦٤–١٨١**

المقدمة

المقدمة :

ان دراسة الشخصيات السياسية يعطينا صورة واضحة في الكشف عن دورها ومدى تأثيرها في سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، ومن هنا ارتأت الباحثة دراسة شخصية مضر بدران – الشخصية السياسية الأردنية – والبحث بشكل دقيق عن الدور الذي قام به في الأردن في اثناء تسنمه للمناصب السياسية المختلفة في حياته الوظيفية ، ولا سيما رئاسة الوزراء وتقييم المرحلة التي عاشها بالنظر الى الأثر الذي تركه والبصمات الواضحة التي خلفها في شتى ميادين العمل السياسي ، سواء كان ذلك على الصعيد الوطني أم القومي وما قدم من أعمال وخدمات جليلة لأهل الأردن على المستوى الداخلي ، فقد شهدت مدة توليه للمناصب السياسية المختلفة القيام بأعمار وبناء وتطوير واسع لقطاعي التربية والصحة وزيادة مؤسساتها ، وذلك بتطوير الجامعات والمستشفيات والدوائر الخدمية الكثيرة التي تمس حياة المواطن ، وانشاء وتطوير المشاريع التي تعود فائدتها لأهل الأردن وتطويرها.

وبناءً على تلك المعطيات يعد مضر بدران من الشخصيات السياسية الأردنية المهمة ، اذ أدى دوراً سيادياً كبيراً مدة توليه مناصب سياسية كثيرة في الأردن ، ولا سيما عند تكليفه بمنصب رئاسة الوزراء ولاربع مرات ، و كشفت سيرته الذاتية عن امتلاكه حسا فطريا في الجرأة والدفاع عن مواقفه من دون أن يفكر في استبدال مواقف مغايرة أو أقل استقامة منها حتى أمام ملوك ورؤساء الدول ، لا سيما ما يتعلق بالمصلحة العليا للأردن ، و امتاز بانه حريص للغاية وجاد في عمله ، وساعدته تلك الخصال على التدرج في مناصب الدولة من موظف بسيط حتى وصوله الى منصب رئاسة الوزراء لأربع مرات .

و اعتمد منهج الدراسة على مراعاة التسلسل الزمني في عرض الأحداث واعتماد مبدأ التحليل حيثما اقتضت طبيعة الدراسة .

تركت مدة الحكم الطويلة لمضر بدران تساؤلات كثيرة منها : ما دور مضر بدران من الاحداث السياسية الداخلية التي جرت في الأردن ؟ وما أسباب اختياره لأربع مرات رئيسا للوزراء دون غيره ؟ وكيف كانت علاقته مع الملك الحسين بن طلال ؟ وما ابرز المناصب التي شغلها ؟ وما موقفه من بعض القضايا العربية والأزمات التي مرت بها الدول العربية ؟ وما ابرز

المنجزات التي تحققت في ظل الحكومات التي شكلها ؟ ، هذه التساؤلات سيتم الإجابة عليها في هذه الدراسة .

هذه التساؤلات وغيرها هي التي دفعت الى اختيار الموضوع ، للتعرف الى دوره السياسي في الأردن من عام ١٩٥٧ وحتى توقفه عن العمل السياسي في عام ١٩٩٣ .

اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ، تضمن الفصل الأول ثلاثة مباحث رئيسة ، تضمن الأول منها السيرة الذاتية لمضر بدران ولاسيما نشأته وتعليمه وزيارة الطلبة الى القدس عام ١٩٤٩ ورحلته الى دمشق ومسيرته في الخدمة العسكرية إذ انه تشكل وعيه السياسي والقومي في غمرة الأحداث السياسية والتاريخ ونكبة فلسطين وكان ناشطا ومؤثرا في حركة الطلبة حتى تخرج عام ١٩٥٦ ، وأشار المبحث الثاني الى الوظائف التي شغلها مضر بدران منذ عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٧٠ ، اذ عمل في دائرة المباحث العامة فالمخابرات العامة عام ١٩٦٤ حتى عين مديرا لها عام ١٩٦٨ في ظل ظروف صعبة شهدتها الأردن ابان تلك المدة ، تمثلت بحدوث معركة الكرامة عام ١٩٦٨ وأحداث أيلول عام ١٩٧٠ ، وإصابة مضر بدران بيده وعلاجه في بيروت ولندن بعد احداث ايلول المذكورة ، و اشار المبحث الثالث الى دور مضر بدران السياسي للمدة ١٩٧٠-١٩٧٦ ، وتمثلت بمغادرة مضر بدران المخابرات العامة ، ليصبح بعدها مديرا للديوان الملكي الأردني للمدة ١٩٧٠-١٩٧٣ ، وتم التركيز فيه أيضا على دور مضر بدران في تأسيس حزب الاتحاد الوطني الأردني عام ١٩٧١ والدور الذي مارسه مضر بدران في تأسيس الحزب ، وبعد ذلك تم الحديث عن تسنم مضر بدران لحقيبة التربية والتعليم للمدة بين عامي ١٩٧٣-١٩٧٤ واهم إنجازاته في تلك الوزارة وما لبث أن صار رئيسا للديوان الملكي عام ١٩٧٤ .

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان مضر بدران ودوره السياسي في حكومته الأولى والثانية ١٩٧٦-١٩٧٩ ، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث رئيسة ، ركز الأول على حكومة مضر بدران الاولى عام ١٩٧٦ وما تضمنته من إنجازات على المستوى الداخلي واهمها وضع الخطة الخمسية للمدة (١٩٧٦-١٩٨٠) ، على الرغم من قصر مدة هذه الحكومة ، واكد المبحث الثاني على حكومة مضر بدران الثانية التي استمرت للمدة (١٩٧٦-١٩٧٩) وجرى الحديث فيه عن ابرز إنجازات الحكومة الثانية على المستوى الداخلي والتركيز على السياسة الاقتصادية بشكل

خاص من خلال تأكيد اهم المشاريع التي انجزتها الحكومة ، مثل توسيع معملي البوتاس والفوسفات ، وتجديد قناة الغور وتوسعة المصفاة والصوامع والاتصالات وغيرها ، إذ شهدت مدة الحكومتين المذكورتين أيضا أعمالاً داخلية كثيرة ، فضلا عن ذلك فقد أشرت في المبحث الثالث لهذا الفصل الى موقف حكومة مضر بدران من القضايا العربية ، المتمثلة بالعراق وفلسطين ومصر وسوريا وليبيا ودول الخليج العربي ، فضلا عن التركيز على موقف الحكومة من الحرب الاهلية اللبنانية للمدة (١٩٧٥-١٩٧٦) التي تعد ابرز حدث سياسي عربي ابان تلك المدة .

أما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن دور مضر بدران السياسي للمدة ما بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٩ ، واحتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث ، أشار الأول الى تشكيل حكومة مضر بدران الثالثة للمدة ما بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٤ ، وتحدث عن سياسة حكومة مضر بدران الثالثة واهم الإنجازات التي حققتها في تلك المدة ، ولا سيما في الجانب الاقتصادي ووضع الخطة الخمسية التنموية للاعوام (١٩٨٠-١٩٨٥) ، واكد المبحث أيضا على تأسيس المجلس الوطني الاستشاري الثالث واهم واجباته ، فضلا عن تأكيد دور المرأة في حكومة مضر بدران ومشاركتها الفاعلة في مختلف المجالات ، وتطرق المبحث الثاني من هذا الفصل الى علاقة حكومة مضر بدران مع المحيط العربي وتفاعل الحكومة مع مختلف القضايا العربية ابان تلك المدة ، وجاء المبحث الثالث ليوضح التطورات الداخلية في الأردن عام ١٩٨٩ وموقف مضر بدران منها .

ركز الفصل الرابع على النشاط السياسي لمضر بدران خلال المدة ١٩٨٩-١٩٩٣ ، واشتمل على ثلاثة مباحث رئيسة ، تضمن الأول تشكيل حكومة مضر بدران الرابعة خلال المدة (١٩٨٩-١٩٩١) ، وابرز التطورات التي شهدتها تلك الحكومة على المستوى الداخلي ومناقشة الموازنة العامة للدولة عام ١٩٩٠ وبعض القوانين المهمة ، وقد ورث مضر بدران في حكومته هذه أزمة اقتصادية وحراكا اجتماعيا انتهى بإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات العامة وتعزيز دور البرلمان ومكافحة الفساد ، فضلا عن التعديل الوزاري في الحكومة اذ تمثل بدخول ممثلي الحركة الإسلامية فيها بعد فوزهم في الانتخابات النيابية ، وجرى الحديث أيضا عن الميثاق الوطني الأردني وموقف الحكومة منه ، وجاء ذلك في ظروف حرب الخليج الثانية

والحرب على العراق ، حتى غادر مضر بدران الحكومة عام ١٩٩١ ، فيما سلط المبحث الثاني الضوء على موقف حكومة مضر بدران الرابعة من الاجتياح العراقي للكويت والحرب على العراق للمدة (١٩٩٠-١٩٩١) ، فيما ركز المبحث الثالث على موقف مضر بدران من مؤتمرات السلام الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٩١-١٩٩٣ واهمها مؤتمرا مدريد لعام ١٩٩١ ومؤتمر أوسلو عام ١٩٩٣ وموقف مضر بدران من تلك المؤتمرات التي عدّها مجحفة بحق الفلسطينيين.

اما الخاتمة فقد تضمنت اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة في هذه الدراسة.

اعتمدت الدراسة في معلوماتها على مصادر عديدة ومتنوعة أبرزها الوثائق الأردنية المنشورة من حيث الأهمية ، اذ ساعدت الباحثة في معرفة الاحداث والتطورات التي مرت بها الأردن وعاصرتها الحكومات الأربعة التي شكلها مضر بدران خلال المدة (١٩٧٦-١٩٩١) ، واعتمدت الدراسة أيضا على الرسائل والأطاريح الجامعية العربية بشكل خاص ، وكان ابرزها اطروحة الباحث رائد احمد ياسين هياجنة الموسومة بـ (الحياة السياسية في الأردن ١٩٧٣-١٩٨٩) والتي زودتنا بمعلومات مهمة عن الأوضاع الداخلية في الأردن في المدة التي شغل فيها مضر بدران منصب رئاسة الوزراء ، وكذلك أطروحة الباحث عمر ضياء الدين ذنون الموسومة بـ (الحياة النيابية في الأردن ١٩٧٨-٢٠٠١) ، اذ زودتنا بمعلومات مهمة عن اهم الأحزاب التي كانت قد حصلت مقاعد في البرلمان الأردني وعلاقة البرلمان مع الحكومات الأردنية التي شكلها مضر بدران في مراحل زمنية مختلفة ، و استفادت الدراسة من رسالة الماجستير للباحثة هالة مهدي خيري عبد الأمير المعنونة (علاقات الأردن الخارجية تجاه دول الجوار العربي (العراق والسعودية انموذجا) ١٩٦٧-١٩٩٠ ، اذ اعطتنا صورة واضحة عن طبيعة علاقات الأردن مع الدول العربية المهمة مثل العراق والسعودية لاسيما وان الأردن ترتبط مع هاتين الدولتين بعلاقات متميزة .

اما الكتب العربية والمعربة فقد عززت الرسالة بمعلومات تاريخية مهمة ، ويأتي في مقدمتها كتاب المؤلف سلطان محمود عارف الشياب الموسوم بـ (أصحاب الدولة سيرة حياة رؤساء الحكومات الأردنية ١٩٢١-٢٠١٥) الذي زودنا بمعلومات مهمة عن مضر بدران عندما شغل منصب رئيس الوزراء لاربع مرات ، وكتاب المؤلف سليمان موسى الموسوم بـ (تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨-١٩٩٥ ، اذ أشار الى اهم التطورات السياسية في الأردن

والحكومات التي حكمت الأردن ومنها حكومات مضر بدران بمراحل مختلفة من تاريخ الأردن ، كما كان لكتاب المؤلف علي محافظة الموسوم بـ (الديمقراطية المقيدة حالة الأردن) ابرز الكتب التي تناولت تاريخ الأردن وأشارت الى دور مضر بدران بكونه الشخصية السياسية المهمة في البلاد وكان كتاب المؤلف عمر صالح العمري و زيد محمد خضر الموسوم بـ (الحكومات الأردنية في عهد جلالة الملك حسين ١٩٦٧-١٩٨٩) ابرز الكتب التي اعتمدت عليها الدراسة في بعض فصولها ، نظرا لأهمية هذا الكتاب ، اذ زودنا بمعلومات مهمة عن حكومات مضر بدران المختلفة .

واعتمدت الدراسة أيضا على تقارير البنك المركزي الأردني لسنوات مختلفة ، اذ زودتنا تلك التقارير بمعلومات عن الوضع الاقتصادي في الأردن ابان تولي مضر بدران رئاسة الوزراء ، لذلك كانت معلوماتها مفيدة ومهمة غطت اغلب فصول الرسالة .

وكذلك كتب المذكرات الشخصية التي زودتنا بمعلومات في غاية الأهمية ، ولاسيما المذكرات الشخصية لمضر بدران المعنون (القرار) ، اذ تحدث فيه عن ابرز محطاته التاريخية وطبيعة تعامله مع الشخصيات المهمة في الأردن وخارجها ، ومنهم الملك الحسين بن طلال وكذلك الشخصيات البارزة العربية والاردنية ، و تناول في مذكراته ابرز التحديات التي شهدها الأردن بشكل خاص والدول العربية بشكل عام ، وقد أفاد الرسالة في اغلب فصولها .

وكان للمقالات المنشورة في المجلات الاكاديمية العربية دور مهم في رفد الرسالة بمعلومات مهمة ومفيدة، اذ عُدتّ معلوماتها دقيقة لأنها أعطت صورة واضحة لبعض الاحداث ذات الصلة بمدة الدراسة .

اما الصحف اليومية فكانت معلوماتها التاريخية مهمة للغاية على اعتبار انها سجل يومي للاحداث التي شهدتها الأردن بشكل خاص ، واهم تلك الصحف هي الجريدة الرسمية الناطقة بأسم الحكومة ، وكانت معلوماتها قد زودت الرسالة بمعلومات دقيقة ومهمة وتم استخدامها في اغلب فصول الرسالة ، فضلا عن صحف أخرى قد تم اعتمادها ومنها صحيفة اخبار الأسبوع الأردنية التي كانت معلوماتها مهمة وتم اعتمادها في اغلب فصول الرسالة .

أما عن الصعوبات التي واجهت الباحثة في اثناء كتابة الرسالة فهو قلة توفر المصادر عن الموضوع في اغلب المكتبات العراقية ، وعدم القدرة على السفر بسبب الأوضاع الراهنة

المتمثلة بتفشي جائحة كورونا على مستوى العالم ، وكذلك التأخير الذي كان قد حصل في اثناء شراء المصادر من الخارج ، ولكن على الرغم من ذلك تمكنت الباحثة من الحصول على المصادر الخاصة بالموضوع بطريقة صعبة ومعقدة بحيث غطت المصادر المتوفرة مدة الدراسة بشكل كامل .

وختاما أرجو ان اكون قد وفَّقتُ في عرض موضوع هذه الرسالة ودراستها وتحليلها بأسلوب علمي اكاديمي، ولم يبق سوى ان اضع هذا الجهد بين أيدي الأساتذة رئيس لجنة المناقشة واعضائها المحترمين، شاكرة لهم تحملهم عناء قراءته وتقويمه بما يعزز بناءه الفكري ويزيده رصانته العلمية ويجعله اكثر قبولاً بين الدراسات الاكاديمية المنجزة والكمال لله وحده سبحانه وتعالى ، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين .

الفصل الأول

مضر بدران سيرته الذاتية وبواكير عمله السياسي حتى عام ١٩٧٦.

المبحث الأول : النشأة والتعليم .

المبحث الثاني : الوظائف التي شغلها عام ١٩٧٠

أولا : تدرجه الوظيفي في المؤسسة العسكرية والأمنية الأردنية حتى عام ١٩٧٠.

ثانيا : مضر بدران موظفا في مكتب التحقيقات السياسية ومدير جهاز المخابرات .

ثالثا : مضر بدران وأزمة أيلول الأسود ١٩٧٠ .

المبحث الثالث : دور مضر بدران السياسي ١٩٧٠-١٩٧٦ .

أولا : مضر بدران في الديوان الملكي .

ثانيا : حزب الاتحاد الوطني الأردني ودور مضر بدران فيه .

ثالثا : مضر بدران وزير للتربية والتعليم .

المبحث الأول : النشأة والتعليم

هو مضر محمد عايش بدران أردني الجنسية من اصول فلسطينية ، تعود جذور (ال بدران) الى أسرة نابلسية انتقل بعض أفرادها الى مدينة (السلط) [١] في القرن التاسع عشر، ولد في مدينة جرش [٢] عام ١٩٣٤ ، عاصر جده الذي احترف تصليح الساعات والذي ولد في نابلس إذ كان لديهم وقف يقع على (جادة بدران) في وسط المدينة ، وقد عاصر مدة الحكم العثماني ، وعندما كان الانتقال بين البلدان العربية من دون أي جواز سفر ، سافر جده مع والد مضر محمد عايش [٣] الى القاهرة من اجل التحاق الأخير بجامعة الأزهر لدراسة القضاء الشرعي . [٤]

وعندما أنهى محمد عايش دراسته في القاهرة توجه الى اسطنبول من اجل التخصص في دراسة القضاء ،إذ كانت اقل تكلفه من مصر وبعدها عين في حمص قاضيا شرعيا إذ كان القضاء في مطلع القرن العشرين يتم وفق القضاء المدني والشرعي ، إذ أصبح بعدها محمد عايش قاضيا رسميا لمنطقة (تبوك)عندما كان الحكم العثماني يشهد نهايته ، وعندما أسست

---

[١] السلط : هي مدينه أردنية تقع غرب العاصمة عمان تعد رابع كبرى المدن الأردنية عدد سكانها نحو ١٥٠ ألفا ،جعلها موقعها الأستراتيجي مستقرا لحضارات مختلفة وتتميز بمعالمها التاريخية وهي حلقة وصل بين ا لأردن وفلسطين إذ تشرف على جبال مدينه نابلس وقد عدت العاصمة الأولى للأردن قبل العاصمة عمان . للمزيد ينظر :احمد بركات طراونة ، الأوضاع الاجتماعية في لواء الكرك ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢٠، ص٧٧.

[٢] جرش : مدينة أردنية تقع في الأردن تضم لواء قصبة جرش وقضائيين قضاء برمة وقضاء مصطبة وخمس بلديات ،وهي عاصمة محافظة جرش وأكبر مدنها يقطنها قرابة ٥٠,٧٤٥ من السكان و تعد أهم المدن الأثرية في العالم ويعود تاريخ تأسيسها إلي عهد الأسكندر الكبير في القرن الرابع قبل الميلاد ، تأثرت المدينة بالحضارة الرومانية إذ تتميز بالهدوء والاستقرار والسلام . للمزيد :ينظر نجاة سليم محاسيس ،السياحة في الاردن ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٤ ،ص٤٥.

[٣] محمد عايش : وهو ابرز قضاة الشرع في عهدي الأمارة والمملكة هو والد الرئيس مضر بدران وكان قد استقر في شرق الأردن في العشرينيات من القرن العشرين بعد أن ترك وظيفته في الدولة العثمانية قاضيا شرعيا في مدينه حمص السورية . ينظر : محمد محمود العناقرة ، لؤي أبراهيم بواعنة، أوراق أردنية ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٧،ص١٢٦.

[٤] مضر بدران ، القرار ، دار الفارس للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٢٠،ص٣٥.

(إمارة شرق الأردن) [١] ، جاء الى الأردن وعمل قاضيا في الإمارة وتحديداً في لواء (عجلون) [٢] إذ أستقر في مدينه جرش بعد أن كان يتنقل بين عجلون و (أربد) [٣] .

تزوج محمد عايش في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين من(فريزه المولا) الشامية الأصل ،إذ كان والدها يعمل تاجرا للأقمشة في جرش ، بقي فيها ما يقارب عشرين عاما إذ أنجبا أربع بنات وثلاثة ذكور هي ربيعة التي ولدت عام ١٩٣١ ، وأسامة الذي ولد عام ١٩٣٣ في جرش ومن ثم مضر بدران ، وبعده ملك وبديعة حتى وصل مضر الى الصف السابع الابتدائي ، بعدها صدر قرار بنقل محمد عايش الى محافظه الكرك ضمن السياسة التي كانت تعتمدها الدولة ، لذلك رحلت الأسرة الى مدينة (الكرك) [٤] .

أما بالنسبة لمضر بدران فبعد أن أنهى دراسته الابتدائية أكمل المرحلة الثانوية وهنالك حصل على شهادة (المترك) ، وهو الامتحان الذي يقدم مرة واحدة في نهاية المرحلة

---

[١] شرق الأردن : هي كيان سياسي ذو حكم ذاتي كان موجود ضمن منطقة فلسطين الامتدادية منذ ١٩٢١ ولغاية اعلان استقلال المملكة الاردنية الهاشمية ، و يطلق اسم شرق الأردن على المنطقة الممتدة الى الشرق من فلسطين يفصلها عنها نهر الاردن والبحر الميت ووادي عربة يحدها من الشمال نهر اليرموك الذي يفصلها عن سوريا ومن الشرق العراق ومن الجنوب الشرقي تفصلها بادية الشام ، وان تسميه شرق الأردن يعود لموقعها الجغرافي شرق نهر الأردن ،يبلغ عدد سكانها قرابة نصف مليون نسمه . ينظر : علي محافظة ، العلاقات الاردنية البريطانية من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٢٨-٣٠ .

[٢] عجلون: هي مدينة تقع في شمال غرب الاردن وهي عبارة عن مدينة محاطة بالجبال المرتفعة والتي تعرف بسلسلة جبال عجلون ،وعرفت عند القدماء بأسم جلعاد التي تعرف بالخشونة والصلابة ، وتعد عجلون حلقة وصل بين ساحل البحر الأبيض المتوسط وبين بلاد الشام وهي منطقة استراتيجية بين ارض الفرات وارض النيل . للمزيد من التفاصيل ينظر: نضال البزم ، اطلس مدن الاردن ، دار الأسرة للأعلام ،عمان ، ٢٠١٨ ،ص١٩٥.

[٣] أربد :هي مدينة اردنية ومركز محافظة أربد في شمال الأردن واكبر مدنها تعد ثالث اكبر مدن المملكة بعد العاصمة الاردنية والزرقاء تمتد حدودها لتصل الى الحدود الاردنية والسورية ،وتعد المنطقة الزراعية الأولى في الاردن وخاصة في انتاج الحمضيات والزيتون وتتميز بتوفر الخدمات الاجتماعية والثقافية والشبابية وتتميز ايضآ باالتمازج الثقافي الثلاثي (بدوي ريفي حضري) . للمزيد ينظر :محمد علي الصويكري ، أربد المدينة .تاريخ وحضارة وأثار ، امانه عمان للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٤، ص٢٠.

[٤] الكرك . مدينة اردنية تقع ضمن لواء قصبة الكرك في محافظة الكرك جنوب العاصمة عمان تشرف جبالها الشاهقة على البحر الميت ومنطقه الاغوار الجنوبية والضفة الغربية في مضر بدران ،المصدر السابق ،ص٤١ .فلسطين اما عن طبيعة سطحها فتتميز غربي الكرك بالمرتفعات ومن الشرق يسودها المناخ الصحراوي ، ومن اهم معالمها قلعه الكرك . ينظر : احمد بركات طراونه المصدر السابق ،ص٤٤.

الثانوية التي كانت سنواتها تتراوح بين الأربع أو الخمس سنوات ، وظل اسم المترك متداولاً في الأردن حتى عام ١٩٦٠، ومن مزايا مدرسة الكرك انها كانت تابعة لمبنى السراي الحكومي ، فضلآ عن مدرسة السلط الثانوية والتى كانت الوحيدة آنذاك [١] .

درس مضر بدران في مدرسة الكرك و ذكر الأخير في كتابه (القرار) ان هنالك الكثير من الشخصيات قد درست ايضا في المدرسة نفسها ، إذ درسوا على يد مجموعة من المدرسين ومنهم متري حمارنه الذي درسه مادة اللغة الانكليزية وذوقان الهنداوي الذي درسه مادة التاريخ ودرويش زوبع الذي درسه مادة الرياضيات وداود المجالي الذي درسه مادة الزراعة، و كان عمر مضر بدران أربعة عشر عاما عندما دخل الى هذه المدرسة ، وكان بعض الطلبة من المسلمين والبعض الأخر من المسيحيين ، وأن الطلبة انذاك كانوا يلتزمون بارتداء الشماغ ،إذ كان ارتداؤه الزامياً لجميع الطلاب ، وبعد إنهاء دراسة المترك التى تصل دراستها الى (١١) سنة دراسية يذهبون الى مصر لدراسة التوجيهي ، فقد ذهب أسامة شقيق مضر اليها من اجل دراسة الطب ومن ثم الى اسطنبول لإكمال دراسته ، وقد ذكر مضر بدران " **انه بعد حرب عام ١٩٤٨ [٢] بدأ يأتي الى مدارسنا معلمون من فلسطين ولم يكونوا يمارسون اي دور سياسي خلال الحصص المدرسية ، إذ إنهم تركوا ذلك الأمر للمعلمين الأردنيين إذ انشغل المعلمون الفلسطينيون بتحسين مستوانا وشعرنا ان هنالك فرقاً كبيراً في**

---

[١] مقابلة شخصية للباحثة مع السيدة ريم مضر بدران (رائدة اعمال اردنية – ١٩٦٣)عبر شبكة الانترنيت بتاريخ ٧ كانون الثاني ٢٠٢١ في الساعة ٩:٣٠ مساءاً .

[٢] حرب ١٩٤٨: وهي الحرب التي نشبت بين العرب والصهاينة بعد تأسيس (اسرائيل)في ١٥ أيار ١٩٤٨ ،وكانت حدثا من اخطر الأحداث في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط واهم المراحل في الصراع على فلسطين ، بخسارة العرب وقد أطلق (الصهاينة) على هذه الحرب حرب الاستقلال ، بينما وصفها العرب بالنكبة او الكارثة استمرت هذه الحرب لمده تقل عن عشرين شهرآ منذ قرار الأمم المتحدة الذي اوصى بتقسيم فلسطين في تشرين الثاني عام ١٩٤٧ ،و يمكن النظر الى هذه الحرب على انها لحظة حاسمة في تاريخ المنطقة بأكملها ،إذ تم تقسيم فلسطين وبناء (اسرائيل الجديدة) وعانت مصر وسوريا ولبنان مرارة الهزيمة نتيجة أرسال جيوشها الى الأراضي الفلسطينية وكان شعارهم " أنقاذ فلسطين من التهويد وحماية الفلسطينيين والحفاظ على كيانها وعروبتها . ينظر ،عبد الرحمن وليد صالح مصطفى ،أثر تطورات القضية الفلسطينية على العلاقات الأردنية – السعودية (١٩٤٨ –١٩٦٧) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الموصل ،٢٠٢٠،ص٢١.

مستوانا الدراسي ، إذ كان المدرسون قد تخرجوا من الجامعات المصرية بينما المعلمون الذين كانوا في مدارسنا لم يتجاوزوا مرحلة المترك". [١]

اتجه مضر بدران الى سوريا لإكمال دراسته الجامعية في جامعة دمشق ،إذ كانت جامعاتها تقبل المترك الأردني ، وتم قبوله في كلية الحقوق ، وكان مضر يتدرب كل ليلة في اثناء دراسته في الجامعة على نطق حرف الراء ،لأنه كان يلثغ في الراء حتى نجح في الأمر، وكانت دراسته الجامعية في ذلك الوقت تقوم على أساس مسارين : تربوي لصقل صفات الطالب والسعي لنضوجه ، والمسار الأخر أكاديمي تعليمي ،إذ إن مهنة المعلم كانت عميدة للمهن ، كما أن في جامعة دمشق درس أساتذة كبار لهم دورهم المشرف وتاريخهم الكبير أمثال (معروف الدواليبي) [٢] وغيرهم من الأساتذة، وهم كانوا وزراء عاملين أو سابقين ، وبالتزامن لدراسة مضر الحقوق ، كانت سوريا تحت الحكم العسكري الصارم ،إذ كان أديب الشيشكلي [٣] حاكما عسكريا وأن الحكم العسكري مكروه من الأحزاب السياسية ، كون حزبه الخاص به والذي عارضه مجموعة من طلبة الجامعة الذين كانوا ينتمون لأحزاب معارضة للحكم العسكري،

---

[١] مقتبس من : مضر بدران ،المصدر السابق ،ص٤٤ .

[٢] معروف الدواليبي :(١٩٠٩-٢٠٠٤)ولد في مدينة حلب ونشأ فيها واكمل تعليمه الابتدائي والثانوي فحصل على شهادة الشريعة والعلوم الاسلامية من المدرسة الخسروية في حلب ،ثم حصل على الليسانس في الاداب من جامعة دمشق ، عمل استاذا في كلية الحقوق بدمشق ورئيسا لقسم تاريخ القانون والحقوق الرومانية في الكلية نفسها واستاذا في كلية الشريعة بجامعة دمشق ،من مؤلفاته المدخل الى علم اصول الفقه والمدخل الى السنة وعلومها وغيرها من المؤلفات الكثيرة ،عمل في المجال السياسي نائباً في حلب منذ عام ١٩٤٧ ووزير للأقتصاد عام ١٩٥٠ ووزير خارجية عام ١٩٦١. ينظر : عبد القدوس ابو صالح ،مذكرات الدكتور معروف الدواليبي ، النشر والتوزيع مكتبه العبيكان ،الرياض ،٢٠٠٥ ،ص٧ .

[٣] أديب الشيشكلي : (١٩٠٩-١٩٦٤)وهو عسكري وسياسي سوري قائد الانقلاب العسكري الثالث في سوريا ،ولد في حماة وتخرج من الكلية العسكرية في حمص ثم خدم في القوات الخاصة الفرنسية وشارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ثم في انقلاب حسني الزعيم ، وقاد الانقلاب الثالث ضد حكم الحناوي في ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ وأصبح القوه المؤثرة في سوريا حتى عام ١٩٥٤ إذ أجبر على ترك السلطة ومغادرة البلاد الى المملكة العربية السعودية بسبب التمرد الذي قامت به بعض القطاعات العسكرية في الجيش ،أغتيل في البرازيل في أيلول ١٩٦٤ على يد شخص يدعى نواف أبو غزالة أنتقاما لاجتياح الشيشكلي جبل الدروز . ينظر : عامر رحيم حسن ،المواقف العربية والدولية من الانقلابات العسكرية في سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤ ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٩ ،ص١٨٩.

و كانت التظاهرات التي يقوم بها الطلبة تنطلق من جامعة دمشق ،ولطالما كان الطلبة وقود المعارك السياسية الطاحنة بين الأحزاب . [١]

ويبدو أن طلبة جامعة دمشق كانوا يتمتعون بقدر من الحرية في مواجهة النظام السياسي في سوريا واتيحت لهم المشاركة في التظاهرات المناهضة للحكم العسكري ، وكان مضر بدران قد استفاد من تلك التجربة عندما كان طالبا في جامعة دمشق .

وقد شارك مضر بدران مع زملاؤه الطلبة بجامعة دمشق في التظاهرات التي حدثت عام ١٩٤٧ ، وكان قائداً لها في بعض الأحيان وتم القاء القبض عليه عدة مرات ، و بعد ان اندلعت تظاهرة كبيرة من جامعة دمشق ومناطق اخرى في سوريا تمت الإطاحة بأديب الشيشكلي في شباط ١٩٥٤ ، والتي شارك فيها مضر بدران بكل حماس ونشاط ،كذلك اخذ الأخير يتفاعل في أثناء دراسته الجامعية في دمشق مع الأحداث السورية، إذ اصبح عضوا في اللجنة المركزية في الجامعة التي تقوم بجمع التبرعات للجيش السوري لشراء السلاح لمواجهة (الإسرائيليين) ،وبعد ان انتهت دراسته الجامعية عام ١٩٥٦بدأ الوعي السياسي لمضر بدران يزداد ، لا سيما بعد ان تشكل ذلك الوعي في مرحلته الجامعية و ترسخت فيه كل معاني القومية واخذ يطبق تلك الافكار على ارض الواقع وعندما عاد الى الاردن في العام نفسه وجد ان الأردن قد شهدت تغيرات كبيرة منها انتخاب مجلس نواب في العام نفسه ، وهو مجلس انتخب على اساس المعايير الدقيقة ،إذ كان يختلف عما تشكل في السابق من المجالس النيابية . [٢]

زواجه :

بعد عودة مضر بدران من دمشق بدأ مرحلة جديدة من مراحل حياته ولم يكن مضر يفكر بالزواج حتى جاء عام ١٩٥٧ عندما تعرف على ابنة شريك خاله بالتجارة اسمها مؤمنة ، عندما كانوا في زيارة الى بيت اهلها الذين كانوا يسكنون في جرش ،ولكن أصلهم من الشام ، إذ كانت مؤمنة لا تزال حينها في مرحلة الدراسة وكانت تبلغ من العمر ١٦ عاماً وبعدها تم الزواج في ١٩ ايلول ١٩٥٩في جرش ،وفي تلك المدة كان مضر يعمل موظفا في مكتب

---

[١] سلطان محمود عارف الشياب ،رؤساء الديوان الملكي الهاشمي، عمان ، ٢٠١٠ ،ص١٥٨ .

[٢] سلطان محمود عارف الشياب ، أصحاب الدولة سيرة حياة رؤساء الحكومات الأردنية١٩٢١-٢٠١٥ ، ، وزارة الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٦ ،ص٢٢١.

التحقيقات الأردنية وكان مسكنهم بالقرب من منزل والده في جرش ، وبعد الزواج رزق بخمسة أولاد ، ابنه الأكبر عماد تولد عام ١٩٦١ وابنته ريم تولد عام ١٩٦٣ ورنا تولد عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٣ رزق بابنته لمى وهى اصغر بناته وبعدها بنحو تسع سنوات رزق بولد اسماه عمر ولد عام ١٩٨٤وحينها أنهى مضر بدران مسؤوليته في رئاسة الحكومة . [١]

الأوسمة التي حصل عليها : [٢]

١- وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة من المملكة الاردنية الهاشمية عام ١٩٦٠ .

٢- وسام النهضة من الدرجة الثالثة المملكة الأردنية الهاشمية .

٣- وسام التربية من المملكة الأردنية الهاشمية .

٤- وسام الأرز الوطني درجة كومندور الجمهورية اللبنانية عام ١٩٧٠ .

٥- وسام الاستقلال من الدرجة الأولى ،المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٧٢.

٦- وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى ،المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٧٤.

٧- وسام الشرف الذهبي الكبير لاستحقاق النمسا عام ١٩٧٨ .

٨- وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة الجمهورية العربية السورية عام ١٩٨٣ .

٩- وسام جمهوريه مصر العربية .

١٠- وسام الملك عبد العزيز ال سعود من المملكة العربية السعودية .

١١- وسام جامعة العلوم والتكنلوجيا من المملكة الأردنية الهاشمية .

١٢ - وسام النهضة المرصع ، المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٩١.

١٣- وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة ، الجمهورية العربية السورية ١٩٩٥.

١٤ - وسام الهلال الأحمر الأردني ،المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٩٨.

اما اهم الوظائف التي شغلها مضر بدران خلال المدة ١٩٥٧ حتى عام ١٩٧٠ فسيتم تناولها في المبحث القادم .

---

[١] مضر بدران ، المصدر السابق ،ص٦٢-٦٣.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٣٦٣-٣٦٤ .

المبحث الثاني : الوظائف التي شغلها حتى عام ١٩٧٠

أولا: تدرجه الوظيفي في المؤسسة العسكرية والأمنية الأردنية .

دخل مضر بدران في خدمة الامن العام عام ١٩٥٧ عندما كان سليمان النابلسي [١] رئيسا للوزراء وعبد الحليم النمر [٢] وزيرا للداخلية، وأعلنت الأحكام العرفية عقب رحيل حكومة النابلسي و ضم الأمن العام الى الجيش والغيت الأحكام العرفية بعد مجيء حكومة سمير الرفاعي [٣] ، وفي عام ١٩٥٨ عمل مضر بدران مساعدا للمشاور العدلي وذلك بصفته حقوقيا إذ كان من واجبات المشاور العدلي في القوات المسلحة هو : إعداد مذكرات التوقيف واصدارها ، كذلك مذكرات الإفراج عن الموقوفين ،وكانوا يقومون بذلك بناء على طلب لجان التحقيق، بعدها عمل مضر بدران مدة معينة رئيساً لقسم المشاور العدلي بالوكالة ، فكان عمله

---

[١] سليمان النابلسي : (١٩٠٨ – ١٩٧٦) ولد في مدينة السلط ،ودرس في جامعة بيروت الأمريكية إذ بدأ موظفا في التعليم واصبح معلما ، ثم موظفا في المصرف الزراعي ، ثم مديرا له سنة ١٩٤٦ ووزيراً للمالية والاقتصاد عام ١٩٤٦ –١٩٤٧ ، ثم سفيرا للأردن في لندن من ١٩٥٣– ١٩٥٤ انتهج سياسة موالية لعبد الناصر ومناوئه للغرب وأحرز حزبه نجاحا في انتخابات عام ١٩٥٦ واصبح رئيسا للوزراء عام ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ حتى أقاله الملك عام ١٩٥٧ . ينظر : خليل حنش سوادي الحمداني ، الاحزاب السياسية في الأردن ، دراسة تاريخية للفترة (١٩٢١–١٩٥٧) رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية ، جامعة بغداد ١٩٩٤ ، ص١٧٥.

[٢] عبد الحليم النمر : (١٩١٦– ١٩٦٤) وهو احد الشخصيات الأردنية المرموقة بدأ دراسته في مدرسة السلط الابتدائية ثم انتقل الى كلية الحقوق بجامعة دمشق وبعد تخرجه عمل بوظيفة حكومية في المدة ١٩٥١ –١٩٥٤ تقلد عدداً من المناصب في وزارات الداخلية والدفاع والمالية ،شارك مع سليمان النابلسي بتشكيل الحزب الوطني الاشتراكي ،إذ تمكن هذا الحزب ، بتشكيل حكومة برئاسة سليمان النابلسي ،وقد اصبح عضواً بمجلس الاعيان الاردني . ينظر : مذكرات المناضل بهجت أبو غربية ، من النكبة الى الانتفاضة (١٩٤٩–٢٠٠٠)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،٢٠٠٤، ص١٨٨.

[٣] سمير الرفاعي : (١٩٠١–١٩٦٥) ولد في مدينة صفد وتلقى تعليمه فيها تابع تعليمه العالي في كلية الاداب والفنون في الجامعة الامريكية في بيروت عمل موظفا في حكومة فلسطين ثم انتقل الى شرق الاردن عام ١٩٢٤ عين مديرا لديوان رئاسة الوزراء وشغل منصب المساعد الأول لسكرتير المجلس التنفيذي عام ١٩٢٧ ثم متصرفا للواء معان ومديرا لأملاك الدولة ومديرا للمعارف عام ١٩٣٧ ورئيس وزراء عام ١٥تشرين الأول ١٩٤٤ إذ تقلد منصب الوزارة بعدها خمس مرات شكل الحكومة الثانية ٤ شباط ١٩٤٧ والحكومة الثالثة ٤ كانون الأول ١٩٥٠ والحكومة الرابعة ٨ كانون الثاني ١٩٥٦ والحكومة الخامسة ١٨ أيار ١٩٥٨ والحكومة السادسة ٢٧ آذار ١٩٦٣ حتى استقال ٢٠ نيسان ١٩٦٣ . للمزيد من التفاصيل يراجع : رائد احمد ياسين هياجنه ،سمير الرفاعي ودوره في السياسة الأردنية ١٩٢٤–١٩٦٥،رسالة ماجستير، كليه الأداب ، جامعه اليرموك ،٢٠٠٠م ، ص١١.

يتضمن جملة من الأمور منها تفتيش السجون ، وهناك قام مضر برفع مظلومية بعض السجناء والإفراج عنهم عندما اكتشف ان مدتهم قد انتهت ، وعندما كان مضر مساعداً للمشاور العدلي كان يعمل ساعات طويلة حتى منتصف الليل من أجل اكمال بعض أعماله . [١]

كان مضر بدران نشطا في عمله كمشاور عدلي إذ كان يعمل الليل مع النهار ولا يتقاعس عن عمله حتى انه كشف الكثير من الملفات التي ظلمت الكثير من الناس ، وعمل مضر عن الكشف عنها ، وفي عام ١٩٥٧ التقى مضر بدران للمرة الاولى بالملك حسين [٢] إذ إذ كان برتبة ملازم أول في الجيش ، إذ عقد اجتماعاً مع مديري فروع القيادة ، وكان مساعداً للمشاور العدلي في القيادة العامة ، بعدها أصبح مشاوراً عدلياً بالوكالة ، وكان حديث الملك حسين عن مواضيع تخص القضايا الداخلية للأردن وانه سوف يعمل على تعيين وزراء جدد بدلا من الوزراء السابقين ، إذ شُكلت حكومة جديدة يقودها (وصفي التل)[٣] .

.

---

[١] سلطان محمود عارف الشياب ،سيرة حياة رؤساء الحكومات الأردنية (١٩٢١-٢٠١٥) ،ص ٢٢٢ .

[٢] الملك حسين : (١٩٣٥-١٩٩٩) ولد حسين بن طلال بن عبدالله في عمان ، وكانت طفولة الحسين يسيرة جداً وكان دائماً شديد التعلق بوالده أما والدته الملكة زين دوماً الى جانبه فهي امرأة موفورة الذكاء كانت بحكمتها وشجاعتها ونصائحها ذات تأثير حاسم على الأمير حسين بن طلال بدأ الأمير حياته الدراسية في سن الخامسة في روضة أطفال الموارنة الأهلية في عمان وتابع دراسته في مدرسة المطران التابعة للبعثة المسيحية الأرسالية الأمريكية تولى الحكم في ١١ أب عام ١٩٥٢ أهم أدوار الملك حسين هي افتتاح الدورة العادية لأول مرة لمجلس الأمة الأردني عام ١٩٥٣ عمل الحسين على بناء قاعدة الأردن وترسيخ القواعد من أجل الوصول للطموحات والتزامه بمنهج معتدل ومتزن يميل الى الحياد والوسيطة ، وأغلب سياساته الخارجية هو انعكاس لسياسته الداخلية المتوازنة ، ظلت الأردن ثابتة أمام قيادته بوجه كل العقبات . للمزيد: ينظر ، محمد عماد رديف طالب ،الملك حسين بن طلال ودوره السياسي في الأردن ١٩٥٣-١٩٦٧ ،رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة تكريت ،٢٠٠٦ ،ص٨-٩.

[٣] وصفي التل : (١٩١٩-١٩٧١) ولد وصفي في بلدة عرب كبير التركية وكان والده مصطفى وهبي والملقب (عرار) من اهم شعراء الأردن الأوائل ، كان وصفي من ابرز السياسيين الذين لهم حضور كبير على الساحة الاردنية في عقد الستينات واوائل السبعينات من القرن العشرين ، تخرج وصفي من الجامعة منذ عام ١٩٤١ وبدأ حياته الوظيفية ، حين عين معلما في مدرسة الكرك ثم نقل الى مدرسة السلط الثانوية بعد شهر من تعينه شكل وصفي التل خمس حكومات أردنية من (١٩٦٢-١٩٧١) ففي٢٨ كانون الثاني ١٩٦٢ شكل الحكومة الأولى ثم الحكومة الثانية في ٢ كانون الأول ١٩٦٢ والحكومة الثالثة ١٣ شباط ١٩٦٥ قدم وصفي استقالته من الوزارة . للمزيد من التفاصيل ينظر ،سلطان الشياب، سيرة حياة رؤساء الحكومات الأردنية ،ص ١٥٢-١٥٣.

شكل وصفي التل حكومته الجديدة في ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٢ ، ولكن بعد سنة وثلاثة أشهر أي في آذار ١٩٦٣ استقال وصفي التل وجاء بعده(سمير الرفاعي) ،لكن سرعان ما حجب عنه مجلس النواب الثقة في العشرين من نيسان ١٩٦٣، وجاء بعده في ٢١ نيسان ١٩٦٣ (الشريف حسين بن ناصر) [١]

لم يستمر الشريف حسين بن ناصر طويلا في رئاسة الوزراء وسرعان ما عاد (بهجت التلهوني) [٢] بتشكيل الحكومة الجديدة في ٦ تموز ١٩٦٤ الذي قضى على كل ما جاء به وصفي التل من قرارات ونسف كل ما قام به من اعمال ، في ذلك الوقت كان مضر بدران محامياً عن القوات المسلحة إذ خصص مكتب له ، وكان يذهب لعمله باللباس العسكري، إذ كان يعمل من اجل الدفاع عن القضايا المدنية التي تخص القوات المسلحة ، ومن خلال عمل مضر بدران هنالك اكتسب خبرة قانونية في ذلك المجال ، كما ان وزير العدلية قد أعجب بعمله ومدى تنظيمه للقضايا العسكرية ، وقد انتقل بعدها مضر بدران الى مكتب التحقيقات السياسية [٣] .

---

[١] الشريف حسين بن ناصر : (١٩٠٦-١٩٨٢) ولد في مدينة الطائف في السعودية وتلقى تعليمه فيها ثم انتقل الى اسطنبول مع والده ، إذ كان عضوا في مجلس الأعيان العثماني عاش هناك حتى عام ١٩٣٢ بدأ الشريف حسين عمله في العراق حيث عمل في الديوان الملكي الهاشمي من عام ١٩٢٩ – ١٩٣٥ وقد تدرج في عمله الوظيفي من موظف في التشريفات الملكية الى مساعد رئيس التشريفات ومساعد لرئيس الديوان الملكي العراقي ١٩٢٨– ١٩٤٢ شكل حكومته الأولى ٢١ نيسان ١٩٦٣ والثانية ٩ تموز ١٩٦٣ حتى استقال في ٢٣ نيسان ١٩٦٧. ينظر : جميل ابو بطيخ ،مذكرات بغداد ، مراجعة في تاريخ الصراع الطائفي والعنصري ٦٧٢-٢٠٠٧ ،ط١،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، ٢٠٠٨ ،ص١٨٩ ؛ ضافي الجمعاني ،من الحزب الى السجن ١٩٤٨ ١٩٩٤ ،د.م ، ٢٠٠٧ ،ص١٧٠

[٢] بهجت التلهوني: (١٩١٣-١٩٩٥) ولد في معان تلقى تعليمه الاول في كتاتيب معان ثم في مدرسة السلط عام ١٩٣٢ سافر الى سوريا لإكمال دراسته الجامعية عام ١٩٣٦ ، عاد الى عمان ليمارس مهنة المحاماة ، وفي عام ١٩٤٢ عين التلهوني قاضيا لمحكمة الصلح بالسلط ، عمل رئيسا لأربد ثم رئيس لمحكمة بداية عمان شكل حكومته الأولى في ٢٩ آب ١٩٦٠ والحكومة الثانية ٢٨ حزيران ١٩٦١ والثالثة في ٦ تموز ١٩٦٤ والرابعة ٧ تشرين الاول ١٩٦٧ والخامسة ١٣ آب ١٩٦٩ حتى استقال في ١٩ نيسان ١٩٧٠.للمزيد من التفاصيل ينظر :سليمان موسى، اوراق من دفتر الأيام ، عمان ،٢٠٠٠ ،ص١٧١

[٣] سلطان محمود عارف الشياب ، ،رؤساء الديوان الملكي الهاشمي ، ص١٥٨ .

ثانيا : مضر بدران موظفا في مكتب التحقيقات السياسية ومديراً لجهاز المخابرات.

عمل مضر بدران في مكتب التحقيقات السياسية ابتداء من عام ١٩٦٥ وكان عمل مضر بدران يقوم على أساس التحقيق مع شخصيات سياسية وعسكرية ، و مكان التحقيق في السجون ، وكان مضر بدران مع أعضاء التحقيق يعملون في الليل وكانت قضاياهم جميعها تتعلق بأمن الملك والمخاطر التي تتعرض لها المملكة ، ولم يستمر عمله كثيرا في مكتب التحقيقات السياسية ، ففي عام ١٩٦٦انتقل الى دائرة المخابرات العامة للعمل فيها ، وعند تأسيس جهاز المخابرات العامة عام ١٩٦٤كان عمله في مكتب التحقيقات موزعاً على نوعين مع أعضاء مكتب التحقيقات ، الأول تأسيس جهاز المخابرات والجهاز الأمني ، والثاني يقوم على أساس متابعة القضايا التي تخص امن البلاد ، وتسلم منصب مساعد مدير الشؤون الخارجية ، إذ كانت تشمل ملفات مراكز الحدود والمطارات والمقيمين في المملكة، وكان الملك حسين يزورهم في المقر عندما كان مضر بدران مساعداً لمدير جهاز المخابرات ،وفي نيسان عام ١٩٦٨ تسلم منصب مدير جهاز المخابرات العامة حينما كان يحمل رتبة (عميد) ، وذلك بعد ان استقال محمد رسول الكيلاني الذي كان مدير مكتب التحقيقات السياسية ومدير المخابرات العامة من عمله ، فكلف العاهل الأردني الملك حسين مضر بدران بأن يكون مديرا لجهاز المخابرات ،إ ذ عمل على تغيير أمور مهمة في الجهاز، وكان أعضاؤه متعاونين مع مضر بدران ، فقد اهتم الأخير بشؤون الضباط بسبب عملهم الخطير ، وقد عمل على تطوير عمله في الجهاز وتنمية مصادر المعلومات في الدول ، و عمل على تنظيم عمل السفراء ، فقد بذل جهداً وعناء كبيرين من اجل تطوير جهاز المخابرات ، وكان مضر لا يحبذ استخدام وسيلة الضرب ضد المتهمين وكان يتخذ إجراءات عقابية ضد أي احد من الضباط الذين يستخدمون هذا الأسلوب .[١] .

عندما تسلم مضر بدران إدارة المخابرات العامة في نيسان ١٩٦٨ عمل على تطوير العمل فيه من خلال أشكال مختلفة ومهمة لتنمية مصادر المعلومات في الدول التي تهدد امن الأردن ،و من خلال تطوير عمله في دائرة المخابرات حصل على عدة معلومات مهمة عن كيفية ابتزاز السفراء وتهديدهم لاسيما وان هذه الدائرة كانت تقوم على أساس حفظ الأمن

[١] مضر بدران ، المصدر السابق ،ص٨٠-٨١.

الوطني ، وبينً مضر بدران طبيعة علاقته مع وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) والتي كانت على درجة كبيرة من الدقة، ومن خلال عمله مع احد الضباط الذين كانوا يعملون في السفارة الأمريكية ويدعى جاك اوكنيل (Jak Uwkinil) في الأردن ، إذ كان دائما يلتقيه خارج المكتب في أثناء الزيارات ، وكان يدرك أن تعاونه مع هذه الجهة ليس بالعمل المطمئن ،بسبب وجود أزمة ثقة بين الطرفين ، وكانت هنالك مجموعة من الشروط وضعها مضر بدران تجاه ذلك الضابط الأمريكي الذي يعمل في السفارة وكانت أهم تلك الشروط التي وضعها مضر بدران هي : [١]

١- عدم تجنيد أي ضابط في الأردن دون علم مضر بدران بسبب تعريض المواطنين للخطر.

٢- منعه من أي عمل يؤدي الى التجسس داخل اي منزل أردني ويعرض أرواح الأردنيين للخطر .

٣- كذلك اكد للضابط الأمريكي ان اي معلومة يطلبها منه سوف يطلب مقابلها معلومات أيضاً.

وعلى الرغم من تلك الشروط الا أن الضابط الأمريكي لم يلتزم بها ، وكان مضر يعلم بذلك لاسيما بعد ان علم بأن (الأمريكيين) يقدمون مصلحتهم على اي مصلحة أخرى ،لذلك فأن مضر لم يتعاون معهم واخبر احد ضباطهم المتواجدين في السفارة الأمريكية في الأردن انه إذا كان للأمريكيين مصالحهم فإن الأردنيين أيضا لهم مصالحهم ، ومما تجدر الإشارة اليه انه بعد حرب حزيران ١٩٦٧ [٢] روى مضر بدران في كتابه (القرار) : "**بأن الأردنيين اخذوا يعملون من تلك الحرب من اجل استرجاع الارض المقدسة التي بحوزتهم بأنه أسس قسماً للشؤون (الإسرائيلية) من اجل جمع المعلومات ، وذلك عن طريق استخدام وسائل التكنلوجيا المتطورة**

---

[١] مضر بدران ، المصدر السابق ، ص٨٩.

[٢] حرب حزيران ١٩٦٧ :وهي الحرب التي اندلعت في الخامس من حزيران ١٩٦٧ مثلت اعلى مراحل الصراع العربي (الإسرائيلي) إذ تمثل العدوان (الإسرائيلي)على الدول العربية بمقدمات ودوافع وراء عدوانه الخاطف على الدول العربية خلال ستة ايام ، وتمثلت مقدماته في الاعتداء على الحدود العربية ولاسيما الجبهة الأردنية الفلسطينية جراء عبور الفدائيين من الأردن وتنفيذ الهجمات ضدها وكان رد (إسرائيل)في مراحل تراها مناسبة ، إذا حيث كانت نتيجة الحرب هو انتصار (إسرائيلي)ساحق .ينظر :مصطفى ناجح محمد ،النشاط السياسي الفلسطيني في الأردن ١٩٦٤-١٩٧٤، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ،٢٠١٩ ،ص٤٨.

من كاميرة مراقبه تم جلبها من اليابان وكذلك أجهزة تنصت وحاسوب وغيرها من المعدات المتطورة ساعدت في العمل والتجسس ضد (الإسرائيليين)" [١]

يتضح مما سبق أن مضر بدران تصرف كرجل دولة حرصا على أهم جهاز أمني كان يشغله مما يدل على حرصه على عمله وتفضيل مصلحة بلاده والحفاظ على امنها و بعد تولي مضر بدران إدارة جهاز المخابرات بعد الكيلاني كانت الضفة الغربية محتلة ، وذكر مضر بدران : "**ان المنظمات الفدائية بدأت تعمل انطلاقا من أرضنا وان هدفنا الوحيد هو ان يكون امامنا عدو واحد وهو (إسرائيل)لاحتلالها الأرض التي كانت تحت السيادة الأردنية ،وان ما يزيد من حدة أوضاعنا الأمنية الصعبة انه كان بيننا وبين سوريا بعض الاضطرابات والمناوشات السياسية.**" [٢] ، وقد قام مضر بدران بالسفر الى سوريا عام ١٩٦٨ من اجل ترطيب الأجواء ، والتقى هناك بمدير المخابرات السورية وطلب منه توحيد الجبهات ضد عدو واحد مشترك هو(إسرائيل) ،وبالفعل تم تسوية الأمر، ويذكر مضر بدران في كتابه (القرار) : انه عشية معركة الكرامة بدأ ظهور المسلحين في المدن الرئيسية والشعارات التي كان يطلقونها نارية مثل (السلطة كل السلطة للمقاومة)، و في منطقة الوحدات صاروا يقومون بعمل الحكومة حيث أصدروا عقود الزواج وفصلوا في أحكام الطلاق واخذوا ضرائب من الأسواق ،هذا في الداخل أما في الخارج فكانت(إسرائيل) تضغط على أعصابنا ونريد ان نظل متيقظين لخطرها ، حتى بعد احتلال الضفة في العام ١٩٦٧ بدأ الأردنيون للاستعداد للمواجهة وتم تحضير كل الخطط المطلوبة من خطط المواجهة ومناطق الاقتحام للجيش (الإسرائيلي) ،وتم رصد الطريق بشكل جيد وتم توزيع المدفعية في المناطق، ويقول مضر بدران : " **ان للجيش العربي الدور العظيم في المعركة ولهم تسجيلات مهمة في وثائقهم ولا يمكن إنكار دورهم ، وهذه المعلومات ساعدت في التحضير للمعركة**" [٣].

في غضون ذلك حدثت معركة الكرامة في ١٢ آذار ١٩٦٨ لتكون حدا فاصلا في العلاقة مابين الحكومة الأردنية والمنظمات والفصائل الفلسطينية، ذلك بما أفرزته من نتائج على مستوى الطرفين عندما قامت (إسرائيل) بهجومها الانتقامي على الضفة الشرقية ، من

---

[١] مقتبس من : مضر بدران ، المصدر السابق ص٩٠

[٢] مقتبس من : المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

[٣] مقتبس من : المصدر نفسه ، ص٩٢.

اجل تدمير قواعد الفدائيين الذين كانوا متمركزين هناك وبعض الجيش الأردني الذي كان يساندهم ، واستمرت المعركة حتى المساء واضطرت القوات (الإسرائيلية) الى التراجع أمام صمود الفدائيين ومساندة الجيش الأردني لهم تحت غزارة وابل النيران الأردنية والفلسطينية ، شن (الإسرائيليون) هجوما باتجاه نقاط ثلاث هي شمال البحر الميت والشونة والكرامة ، وغور صافي في الجنوب ، وقد عدت القيادة العسكرية الأردنية الهجوم على غور صافي مناورة تستهدف تحويل الأنظار عن العمليات الأساسية ، إذ نسف (الإسرائيليون)٩٥ %من بيوت الكرامة،ولاشك ان الجيش الأردني لم يواجه العدو وحده، فقد تعاون مع الفدائيين الفلسطينيين في ذلك . [١]

لقد كانت حرب ١٩٦٧ صدمة كبيرة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية التي انتظرت بفارغ الصبر طوال ١٩ عاما منذ ١٩٤٨ ما كانت تعد به الأنظمة العربية من القضاء على الكيان (الإسرائيلي) [٢] ، وكان تعاون الأردن دولة وشعبا مع فصائل المقاومة وتقديم كل ما أمكن تقديمه لاسيما بعد قيام القوات الأردنية المسلحة بتغطية غارات الفدائيين وعمليات الانسحاب كان الصدام شديدا ، واستطاعت قوات الجيش الأردني ان تلحق الهزيمة ، بقوات تفوقها في العدد والعدة على الرغم من القصف المتواصل من طائرات العدو ، ولأول مرة في تاريخ الحروب بين العرب و(إسرائيل) وجد العدو نفسه مضطراً الى وقف إطلاق النار ولكن لقيادة الأردنية رفضت أن توقف إطلاق النار مادام أن قوات العدو لم تنسحب الى ما وراء خط وقف أطلاق النار (نهر الأردن) ،وفي وجه القصف المدفعي اضطرت (إسرائيل) الى ان تتراجع تاركة دباباتها والياتها وقتلاها على ارض المعركة مما لم يحدث مثله في اي معركة بين العرب و(إسرائيل) من قبل ، وهكذا تراجعت (إسرائيل) مع غروب شمس ذلك اليوم تحت وابل قصف المدفعية الأردنية وقد تجلت في هذه المعركة ، روح التعاون والتنسيق بين أسلحة الجيش في أعلى المستويات ، كانت معركة الكرامة نقطة تحول بالغة الأهمية ، إذ لأول مرة يتراجع العدو عن ميدان القتال تراجعاً أشبه ما يكون بالهزيمة ، إذ بعد يومين من المعركة اخذت

---

[١] الملك حسين ، حربنا مع إسرائيل ،دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت ،١٩٦٨ ،ص١٢١– ١٢٢.

[٢] المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، مج ٥١ ، العدد ٨٣، جامعة الكويت، السنة الواحدة والعشرين ،٢٠٠٣ ، ص١١٧.

الجماهير تتوافد على ساحة العبدلي في وسط عمان لتشاهد الآليات (الإسرائيلية) التي غنمها الجيش الأردني ، من (دبابات وناقلات جيوش ومدافع). [١]

ثالثا : مضر بدران وأزمة أيلول الأسود ١٩٧٠ .

في شهر حزيران عام ١٩٧٠ كان هنالك خلاف وصدام مسلح بين كل من منظمة التحرير الفلسطينية وبين قوات الأردن ، وكان سبب هذا الصدام هو تعرض مدينة أربد الأردنية الى هجوم بالطائرات والمدفعية (الإسرائيلية) في ٣ حزيران ١٩٧٠ انتقاما لهجوم نفذه الفدائيون الفلسطينيون على مستوطنة بيت شين (الإسرائيلية) وعلى خلفية هذا الهجوم على المستوطنة جرت حملات اعتقال واسعة نفذتها قوات الأمن ثم تبعها قصف عدد من مواقع الفدائيين واصدر العاهل الأردني الملك حسين امرا بقتل كل من يطلق صاروخ تجاه (إسرائيل) ، لترد بعض عناصر الفصائل بالتعدي على جندي من القوات الخاصة الأردنية وسلب بندقيته مما ادى الى مقتله وزادت تلك الاعتداءات [٢] بقيام (الجبهة الشعبية) [٣] الى التعرض الى السيارات العسكرية وقتل جنودها ، وأقامت نقاط تفتيش في العاصمة عمان ومدن اخرى و لتكمل اعتداءاتها قامت بالهجوم على سجن عمان المركزي من أجل إخراج معتقلين تابعين للمقاومة الفلسطينية ، حتى وصل الأمر بعناصر الجيش بارتداء الملابس المدنية في غير الواجب تجنبا من الاعتداءات التي تقوم بها الفصائل الفلسطينية [٤] .

وجد العاهل الأردني الملك حسين أن انصاف الحلول لا يمكن أن يكتب لها النجاح وانه لا بد من وضع الأمور في نصابها الصحيح وإعادتها الى مسارها الطبيعي ، إذ مضت ثلاث سنوات على حرب حزيران ١٩٦٧ والفوضى والتجاوزات تعصف البلاد حتى وصل الى

---

[١] سليمان موسى ،تاريخ الأردن السياسي المعاصر (حزيران ١٩٦٧-١٩٩٥) ، عمان ،١٩٩٨،ص٣٣ .

[2] Randa nasri mukha,: th Jordanian intemal war of1986- 1971 , A Study in Political VioLence thesis A.U.B, 1978,p26

[٣] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين : أسست بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وتعد المنظمة الثانية والفاعلة بعد حركة فتح من نواحي العناصر الناشطة والعدة والعدد والإعلام وأبرز قادتها جورج حبش وتضمن بيانها الختامي أنها ستقود حربا شاملة على مستوى العالم ضد (إسرائيل) وداعميها انتهجت الدولة اسلوبا اثار انتباه وحفيظة الدول الداعمة (لإسرائيل) بقيامها بعمليات كبيرة في الأردن منها احتلال مخافر أمنية والتحريض على الاضطرابات الداخلية وتوزيع المنشورات . ينظر : عبد الرحمن وليد صالح ، المصدر السابق ، ص٥٩.

[٤] مصطفى ناجح محمد ، المصدر السابق ، ص ٨٧

أمر وهو أن يبقى الأردن أو يزول ، فالبنادق التي عقد الأردن آماله عليها انكفأت عن مناجزة العدو الى مناجزة السلطة الشرعية وأجهزتها وقواتها المسلحة ، لذلك كان لابد من اقتلاع ذروة الخطر بالقوة بعد أن أخفقت جميع المحاولات في تصويب مسارها بالحسنى وروح المسؤولية ، وقد استمرت الاجتماعات المشتركة في يوم ١١ حزيران ١٩٧٠ بين ممثلي اللجنة المركزية والحكومة الأردنية بحضور الملك حسين وبعض كبار ضباط الجيش الأردني ، مع حضور مضر بدران الذي كان يشغل منصب أمين الديوان الملكي أنذاك وكانت الاجتماعات تقوم من أجل وقف القتال بين الطرفين لكن من دون جدوى [١]

لذلك عمل الملك حسين على تشكيل حكومة برئاسة (محمد داود) [٢] في ١٥ أيلول ١٩٧٠ ، على أن تقوم هذه الوزارة بإعادة الأمور الى نصابها وكانت تعليمات الملك حسين لأعضاء الوزارة تقضي بتنفيذ الاتفاقية التي عقدت يوم ١٠ تموز ١٩٧٠ والتي تنص على أن يبتعد الفدائيون عن المدن الآهلة بالسكان ، وأن تكون إقامتهم في الأماكن المواجهة لفلسطين [٣]، وقد بادر رئيس الوزراء محمد داود للاتصال باللجنة المركزية من اجل عقد اجتماع معها لايجاد يجاد مخرج من المحنة ، ولكنه أبلغ بأن زعماء المنظمات لا يوافقون على عقد الاجتماع المقترح ، وكانت تلك المحاولة الأخيرة للتوصل الى حل عن طريق التفاهم[٤] .

في ذلك الوقت كان مضر بدران قد ترك العمل في مديرية المخابرات نتيجة وعكة صحية ألمت به و انتقل للعمل أميناً عاما للديوان الملكي في حزيران ١٩٧٠، وبعد أن شكل محمد داود الحكومة انقطع مضر بدران عن حضور اي اجتماع للوزارة ، وفي بداية الأحداث انتقل مضر بدران الى منزل والديه في منطقة اللويبدة [٥] ، وجمع من حوله إخوته وأخواته

---

[١] سليمان موسى ،تاريخ الأردن السياسي المعاصر ، ص ٩٦.

[٢] محمد داوود (١٩١٤-١٩٧٢) عسكري أردني تدرج في السلك العسكري ووصل الى رتبة عميد أسندت اليه مهمة رئاسة الحكومة العسكرية بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٧٠ تقدم باستقالة حكومته من القاهرة التي ذهب اليها برفقة الملك حسين لحضور اجتماع القمة العربية بتاريخ ٢٤أيلول ١٩٧٠ نتيجة الضغط من اسرته وسلم الاستقالة الى السفير الأردني في مصر حازم نسيبة . ينظر ، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، الوثيقة رقم ٧٠٦ ، ص ٧٩٠.

[٣] صالح الشرع ،مذكرات جندي ، مكتبة المحتسب ، عمان ، ١٩٨٥ ،ص ١٤٠-١٤١ .

[٤] سليمان موسى ، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر ، المصدر السابق ، ص ٩٦.

[٥] اللويبدة . وهو حي جبل اللويبدة يعد من أقدم أحياء العاصمة ويعد أحد الأحياء السكنية لمنطقة عبدلي إذ سميت العبدلي نسبة الى المؤسس عبدالله الأول ويطلق عليها المنطقة الرابعة ثم أصبحت يطلق عليها المنطقة التاسعة لموقعها أهمية خاصة فهي جغرافيا تعتبر مركز العاصمة تبلغ مساحتها ١٥ كم وعدد سكانها ١٢٠ الف. ينظر: نضال البزم ، المصدر السابق ، ص١٠

وجميع إفراد اسرته خوفا عليهم من القتال الذي سيحصل ، وفي اليوم الثالث من الأحداث وعندما كان مضر داخل البيت جالساً بقرب النافذة وكان الوضع في جبل اللويبدة يعج بالفدائيين وإذا برصاصة اخترقت يد مضر بدران ، وكانت أصابته من النوع الخطير ولم يستطع أي طبيب معالجتها في عمان ، فحاول مضر بدران السفر الى الخارج بعد أن نصحه الأطباء بذلك لأن علاجها في عمان لا يكون الا ببترها ، بسبب توقع حدوث التهابات أو مضاعفات وقد وصل مضر الى مطار ماركا العسكري بمساعدة دائرة المخابرات العامة بجواز سفر دبلوماسي بصورته لكن بإسم مستعار واستطاع السفر الى بيروت نحو مستشفى الجامعة الأمريكية وكان مضر بدران أول أردني يخرج من عمان في أحداث أيلول ١٩٧٠ وإذا بدخول مضر بدران المستشفى علم الصحفيين بوجوده هناك وبدأت أسئلتهم لا تتوقف ، فشعر مضر بدران بخطورة الأمر واتصل بصديق وقتها ليساعده على الانتقال الى مستشفى اخرى وكان صديقه يعمل أستاذاً في الجامعة الأمريكية يدعى أسامة الخالدي ، وعمل الأخير على اخراج مضر من الباب الخلفي للمستشفى ونقله لمستشفى ميشيل خوري الخاص ودخل مضر باسم مستعار وهو مظهر عايش [١]

بقي مضر بدران في المستشفى حتى تم علاج الالتهابات والجروح لكن عصب يده بقى مقطوعا وبعد مدة قد عاد لعمان وقد اتصل بأحد المستشفيات في لندن حتى يعمل على استكمال علاجه لأن استمراره بالعمل وبيد واحدة امر صعب ، وقد سافر الى لندن وبقي فيها خمسين يوما . حتى تأكد الأطباء بعد العملية أن عصب يده عاد للعمل كالسابق [٢] .

أما مجريات أحداث الحرب فقد حاول العاهل الأردني الملك حسين تهدئة الأوضاع في خطاب له بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٧٠ قائلا : " **إن الخلافات العربية والمحلية لم نعتبرها يوما الا خلافات في الاجتهاد ووجهات النظر ، لم نحمل ولن نحمل في قلوبنا ضغينة على احد فليس هذا من شيمنا وصفاتنا ولكن في الوقت ذاته لا نتردد في إبداء الرأي واتخاذ المواقف انطلاقا من تحملنا المسؤولية ، وانبثاقا من إيماننا بوحدة المصير وهذا ما وقع عام ١٩٦٧ على الرغم من معرفتنا أن العرب كانوا يحتاجون الى حوالي سنتين انذاك** " [٣] .

وفي صباح يوم ١٧ أيلول ١٩٧٠وخلال بضعة أيام تمكنت الحكومة الأردنية من بسط سيطرتها على المناطق الجنوبية وكان الوضع في بعض المناطق بالغ الخطورة ،وقد حاول عدد

---

[١] مضر بدران ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ -١٢٣.

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٢٦.

[٣] مقتبس من : الوثائق الأردنية ١٩٧٠ .دائرة المطوعات والنشر ، عمان . د.ت ، ص١٨٦.

من الزعماء العرب أن يحولوا دون المجابهة الحاسمة ، واستمرت الأحداث هكذا حتى توقف القتال بين الجيش الأردني وقوات المنظمات الفلسطينية يوم ٢٤ أيلول ١٩٧٠ ، ثم عقد الملك حسين في القاهرة اتفاقية سميت "باتفاقية القاهرة " التي وضعت موضع التنفيذ في ٢٨ أيلول ١٩٧٠ ، تألفت من ١٤ بندا ، نصت على انهاء العمليات العسكرية وإيقاف الحملات الإعلامية وإعادة القوات النظامية الى قواعدها ، وسحب القوات الفدائية من عمان الى أماكن اخرى تناسب العمل الفدائي ، وان تعود الأوضاع في أربد الى ما كانت عليه سابقا ، وتكوين لجنة متابعة تشرف على تنفيذ بنود هذه الاتفاقية [١] ، وقد وضع الملك حسين حداً للنشاطات المخلة بالنظام[٢] .

أما دور مضر بدران السياسي للمدة ١٩٧٠-١٩٧٦ فسيتم الحديث عنه في المبحث القادم .

---

[١] سليمان موسى ، المصدر السابق ، ص٩٨ – ١٠٤ .

[٢] ميسر خضر سلامة ،أبرز رجالات القرن العشرين ، عمان ، ١٩٩٩، ص٢٧.

المبحث الثالث : دور مضر بدران السياسي ١٩٧٠-١٩٧٦.

أولا- مضر بدران في الديوان الملكي :

بعد معركة الكرامة أصيب مضر بدران بمرض الديسك [١]الذي افقده القدرة على الحركة في بعض الأيام نتيجة ساعات العمل الطويلة ، إذ كان عمله يستمر أكثر من ١٦ ساعة يوميا، وقد خطط مضر بدران للعمل على فتح مكتب للمحاماة وترك العمل في جهاز المخابرات ولكن استدعاه رئيس الوزراء الأردني عبد المنعم الرفاعي [٢] في شهر حزيران ١٩٧٠ واعلمه ان الملك طلب ان يكون أمينا عاما للديوان الملكي ، وقد رد مضر بدران على ذلك : " **انه لو طلبتم مني ان أكون وزيرا لرفضت أما وقد استدعاني سيدنا فأني لا أستطيع إلا ان امتثل لأوامره في العمل في ديوانه** " [٣] وأصبح مضر بدران أمينا للديوان الملكي عام

---

[١] مرض الديسك : أو الانزلاق الغضروفي إن الديسك عبارة عن مادة لزجة توجد فطريا بين فقرات العمود الفقري للإنسان على شكل رباطات دائرية إذ تساعد الظهر على تحمل الضغوطات الواقعة عليه بسبب الحركة كما تمنح الفقرات الليونة اللازمة لحركتها يحدث الانزلاق الغضروفي نتيجة زيادة الضغط عليه بسبب حمل ميكانيكي مفاجئ أو مستمر وبانزلاقه من مكانه وتشمل أعراضه الآم الظهر أو الرقبة والآم حادة تنتشر في أعضاء الجسم شعور غير عادي في الذراعيين والساقيين وبعض أعراض الشلل اما طرق العلاج تقوم على اساس تناول المياه بكميات كبيره إذ أن المياه تساعد على نقل الغذاء الى الديسك فيساعد على التعافي من إصابات الظهر وتناول زيت السمك أوميغا٣ وتناول فيتامين ج . للمزيد ينظر ، محمود سليمان بشتاوي ، آلام الظهر الأسباب والعلاج " دراسة طبية مبسطة " ، دار المكتبات للنشر العلمي ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص٩.

[٢] عبد المنعم الرفاعي : (١٩١٧-١٩٨٥) ولد في مدينة صور، درس الأدب وتذوق الشعر بدأ دراسته في كتاب الشيخ عباس في صفد في المدرسة الحكومية ثم في الكلية الأسكتلندية في صفد ، ثم تابع دراسته الثانوية في عمان وتخرج من مدرسة عمان الثانوية ، التحق بالجامعة الامريكية في بيروت وتخرج منها عام ١٩٣٧ ،عمل مدرسا للأدب العربي في مدرسة عمان الثانوية شارك في عدد من الجمعيات مثل (الإخاء) (والعروة الوثقى) (والزهرة) ، من اللغات التي يتقنها الإنكليزية وقد زار معظم أقطار العالم ، حصل على عدد من الأوسمة منها (وسام الرافدين العراقي)(ووشاح الأرز اللبناني) عام ١٩٦٧ ، تولى منصب وزير الدولة الشؤون الخارجية في حكومة بهجت التلهوني الرابعة وفي ٢٥ نيسان ١٩٦٨ تسلم منصب وزارة الخارجية او منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية تولى رئاسة الحكومة مرتين إذ اصبح رئيس للوزراء في ٢٤ آذار ١٩٦٩ وبقيت هذه الحكومة مدة اربعة أشهر و تسعة عشر يوماً ثم حلت بعدها شكل حكومته الثانية في ٢٧ حزيران ١٩٧٠ وبقيت مدة أربعة اشهر وواحد وعشرون يوماً أيضا ثم استقال . للمزيد من التفاصيل ينظر: رجالات وشخصيات أردنية ١٩٨٢ ، مؤسسة آلاء للدعاية والإعلان ،عمان ، د.ت ،ص٢١.

[٣] مقتبس من : مضر بدران ، المصدر السابق ، ص١٩٢.

١٩٧٠ ، إذ كان عمله كبيراً للأمناء ، وكان رئيس الديوان الملكي هو زيد الرفاعي[١] ، فضلا عن ذلك عمل مضر بدران في مهنة العمل الصحفي التي أضافها له الملك حسين ، واخذ يعد التقارير الصحفية بطريقة منظمة ، وساعده بذلك رئيس قسم الصحافة [٢] .

وفي أثناء تلك المدة حدث هناك تداخل في عمل وصلاحيات الأجهزة الأمنية في مديرية المخابرات والاستخبارات العسكرية والأمن العام وبدأت الخلافات تظهر على الساحة ، وقد انزعج الملك حسين فأصدر امرا بالتنسيق بين تلك الأجهزة وقياداتها وبين الدوائر تحت مسمى جديد هو (مستشار الأمن القومي)، وبذلك بدأ عمل مضر بدران هذا بترتيب التقارير، الأمنية وإعادة ترتيبها وتقديمها للملك حسين بشكل يسهل التعامل مع تلك التقارير، بعدها شكل وصفي التل الحكومة في ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٠ فقد اوكل وصفي التل مسألة أنشاء مكتب للاهتمام بشؤون الضفة الغربية الى مضر بدران بعد الاتفاق مع الملك حسين الذي كان راغبا بتوكيل مضر بدران تلك المهمة ، فوافق مضر بدران على تلك المهمة ، وكان هذا الموقع مسؤولاً عن شؤون الأرض المحتلة ، فقد منح صلاحيات الحاكم العسكري في الضفة الغربية بموجب تعليمات الإدارة العرفية ، وأن أبرز عمل قام به مضر بدران هو الحصول على موازنة إدارة الشؤون المحتلة ومقدارها ٣٦٠ ألف دينار، وهي الموازنة التي كان يريدها فأنشأ جمعيات خيرية ومعامل للصناعات الخفيفة والمتوسطة ، وبذلك نجح مضر بدران في عمله بالضفة الغربية وعمل على ادارة شؤون الأرض المحتلة إدارة جيدة ، وذلك بتشجيع

---

[١] زيد الرفاعي (١٩٣٦-) : درس الابتدائية في مدرسة المطران في عمان والثانوية في كلية فكتوريا في القاهرة درس بكالوريوس علوم سياسية من جامعة هارفرد وماجستير قانون وعلاقات دولية من جامعة كولومبيا التحق بوزارة الخارجية وعمل بالسفارات الأردنية القاهرة وبيروت انتقل للعمل في الديوان الملكي عام ١٩٦٤ عمل رئيسا للوفد الأردني للأمم المتحدة ومديرا لقسم المنظمات الدولية في وزارة الخارجية وسكرتير أول للسفارة الأردنية خلال الأعوام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٤ بعد العمل الدبلوماسي انتقل للعمل في الديوان الملكي بعد عام ١٩٦٤ شكل حكومته الأولى في ٢٦ أيار عام ١٩٧٣تقلد فيها منصب رئاسة الوزراء بعدها شكل حكومته الثانية في عام ٢٣تشرين الثاني ١٩٧٤ وشكل الحكومة الثالثة في ٨ شباط عام ١٩٧٦حتى استقال في ٢٤ نيسان ١٩٨٩ . للمزيد ينظر : محمد محمود العناقرة ، لؤي ابراهيم بواعنة ، المصدر السابق ،ص-ص٨٣-٨٤.

[٢] نشأت خضر الطلوزي ، المصدر السابق ،ص١٥.

اقتصاد البلاد والقضاء على البطالة بإنشاء جمعيات خيرية اي ما يقارب (١٦٠) جمعية فضلاً عن عدم احتياج سكانها الى العمل لدى (إسرائيل) [١]

يتضح مما سبق أن مضر بدران عمل بجد من أجل إنجاح عمله الذي أوكل اليه وفعلا اثبت كفاءة في ذلك ، الأمر الذي زاد من اعجاب الملك حسين والحكومة الأردنية به وبكفاءته.

ثانيا : حزب الاتحاد الوطني الأردني ودور مضر بدران فيه .

ذكر مضر بدران أنه بدأ مع مجموعة من السياسيين بالتفكير بتأسيس تنظيم سياسي يجمع أطياف المجتمع الأردني كافة ويعمق الوحدة الوطنية ، فتم تأسيس (حزب الاتحاد الوطني) في ٧ أيلول ١٩٧١، وكانت فكرة تأسيس هذا الاتحاد هو من أجل وضع صيغة للعلاقة مع الفلسطينيين وهي إحدى الأفكار التي جاء بها وصفي التل [٢] ، لامتصاص ما حدث عام ١٩٧٠ وهي تنشئ كيانا أو شبه حزب من فلسطينيين وأردنيين كشعب واحد [٣] ، ووضع البلاد على الطريق الصحيح وإعادة العلاقات الأردنية العربية لمسارها واستعادة دور الأردن في القضية الفلسطينية ، وبناء المؤسسات الديمقراطية ، وقد أبدى النابلسي ترحيبه بهذا التحرك وذكر بأنه سوف يحني رأسه لوصفي التل اذا حقق معجزة لم يستطع هو تحقيقها [٤] ، وكان مضر بدران من مؤسسي الحزب ، فقد ذكر انهم جمعوا ٣٠ ألف داعم ومؤازر لبيان الحزب ، وقد ناقشت اللجنة التحضيرية للاتحاد بوضع ميثاق تفصيلي ينظم الرؤية الكاملة للاتحاد ومنها وضع (الإطار الفكري للاتحاد) ، وكان الملك حسين قد حدد في خطابه الذي ألقاه في ٧ أيلول ١٩٧١امام اللجنة التحضيرية للاتحاد الوطني بوضع الإطار العام للاتحاد ،وأعلن عن رغبته في قيام تنظيم عام يجمع أبناء الشعب وينظم طاقاتهم وإمكانياتهم ويوجههم نحو أهداف واضحة المعالم تساهم في اندفاعهم للعمل السياسي ، وبين الملك حسين أن فكرة

---

[١] الدار العربية للوثائق ،ملف العالم العربي ،الأردن – سير وتراجم ،ار– ١٩٠٥\١.

[٢] نضال محمد العضايلة ، تاريخ الاغتيال السياسي في الشرق الأوسط ، المنهل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ ، ص٨٧

[٣] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، يوميات عدنان أبو عودة ، بيروت ، ٢٠١٨ ، ص١٩.

[٤] فيصل خليل عبد الهادي ، سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية الأردنية من ١٩٠٨– ١٩٧٦، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص ١٨٤.

الاتحاد لا تعني انه تنظيم بمعنى الحزب السياسي ،وإنما إطار عام ينظم الإنسان والحياة في الأردن [١].

وبعد هذا التوضيح للإطار العام لفكرة الاتحاد تم الاتفاق على مبادئ رئيسة للاتحاد وهي [٢] :

١- معالجة التشتت الفكري الذي يسود الساحة الوطنية نتيجة تعدد التيارات الداخلية والتمزق الاجتماعي الداخلي الذي ساد المملكة الأردنية الهاشمية بعد هزيمة حزيران١٩٦٧.

٢- تعدد الولاءات المؤدية الى متاهات فقدان الشخصية .

٣- القضاء على الفراغ السياسي والفكري الذي نتج عن فشل التجارب الماضية للعمل الوطني.

٤- الحاجة الملحة لتنظيم شؤون الشعب من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد استطاعت اللجنة التحضيرية ومن بعدها اللجنة التنفيذية للاتحاد وضع ميثاق عام للاتحاد تألف من عشرة فصول عالجت النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويمكن تقسيم مسيرة الاتحاد الى مرحلتين :

١-المرحلة الانتقالية : تبدأ هذه المرحلة من بداية إعلان تأسيس الاتحاد في ٧ أيلول ١٩٧١ وتشكيل لجنة اعداد ميثاقه ، وقاد هذه المرحلة عدنان ابو عوده ، وفي هذه المرحلة ظل انضمام المواطنين هادئا وطبيعيا وضمن المسيرة العادية لأي تنظيم جديد ، وشهدت هذه المرحلة تناقضات كبيرة ، سببها ان المواطنين الأردنيين سرى بينهم إيحاء بأن الاتحاد سيكون كل شيء وستؤول اليه السلطة التي تتصل بالمصالح ومراكز النفوذ ،وغلب على تلك المرحلة التسرع والانفعال ، بسبب الاعتقاد الذي ساد بين الناس ان الاتحاد ليس اكثر من مؤسسة جديدة للتوظيف يشتد عليها الزحام من كل أصحاب الأطماع والحاجات، و قال الأمين العام للاتحاد جمعة حماد في وصفه لتلك المرحلة : "**حين بدأت الأمانة العامة في تحريك الجمهور لتوحيد الصف وتوجيه الأنظار عمليا لتحقيق أهداف الميثاق وبرامجه ثارت التناقضات المخبوءة وبرزت المصالح المتباينة وانفجرت شهوات الظهور والتنافس ، واندفعت ضغوط من**

---

[١] خليل إبراهيم الحجاج ، الاتحاد الوطني الأردني ١٩٧١-١٩٧٣ ، مجلة المدار ، مج ١٩ ، العدد ٢ ، ٢٠١٣ ، ص٥٤

[٢] المصدر نفسه ، ص ٥٥.

خارج الاتحاد عبرت عن نفسها بمصادمات داخل اللجنة ، ولولا وجود جلالة الملك حسين على رأس التنظيم لانفرط العقد في حينه " [١].

٢- المرحلة التأسيسية: شهدت تلك المرحلة صدور النظام الأساسي للاتحاد ، وجاءت هذه المرحلة في خضم اندلاع حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ [٢] ، لذلك أصيب الاتحاد بشلل تام ، بسبب تطور النزاع العربي – (الإسرائيلي) ، وأصبح عمل الأمين العام لهذا الاتحاد هو الوساطة لقضاء حاجات المنتسبين عند سائر أجهزة الحكومة او حل مشكلاتهم او تبني مطالبهم ، كذلك سادت في تلك المرحلة المعاداة الشديدة للاتحاد من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية وعدم قدرة الاتحاد على الوصول الى غايته ،بسبب الرواسب العالقة في ذهن المواطن الأردني ، وهي رواسب سياسية كان ينبغي على الاتحاد القضاء عليها وإستقطاب الكوادر الحزبية التي أثرت على الاتحاد ،وكان على القائمين على الاتحاد إظهار مستوى اعلى لفهم ما يدور في الساحة الداخلية والقضاء على المستغلين والانتهازيين الذين أثروا بشكل كبير على الاتحاد مما سبب فشله [٣].

أ- موقف حزب الاتحاد الوطني الأردني من الفرد والمجتمع :

انطلقت نظرة حزب الاتحاد للفرد والمجتمع من خليط من الثقافات التي تجمع ما بين النظام الأسري في الإسلام وما دعت اليه بعض النظريات السياسية الشمولية ، فمن الناحية الاجتماعية اكد حزب الاتحاد في أدبياته على ان الأسرة هي الوحدة الطبيعية في المجتمع وعلى الدولة حمايتها ، وعلى صعيد الفرد اعترف حزب الاتحاد بحق أفراد المجتمع في التعليم ومكافحة الأمية ، وأشار الى مسؤولية الدولة في تعميم التعليم الوطني والمهني ، وفي مقابل

---

[١] نقلاً عن : خليل إبراهيم الحجاج ، المصدر السابق ، ص٦٧.

[٢] حرب ١٩٧٣ : وهي الحرب التي حدثت في تشرين الأول وقد نشأت هذه الحرب نتيجة لسياسة (إسرائيل) العدوانية ورفضها الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، وعدم انصياعها لقرار مجلس الأمن، وبقيت (إسرائيل)تصر على فرض شروطها على أن يستسلم العرب لها استسلام المغلوب للغالب ،وكانت هذه الحرب هي المرة الأولى التي يبدأ العرب بشن الهجوم على (إسرائيل) بتنسيق القوات المصرية مع السورية ،ومن نتائج الحرب أنها فتحت الباب نحو التسوية السليمة بين العرب و(إسرائيل) حيث نتج عن هذه التسوية توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨واتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل)عام ١٩٩٣ ، ينظر :سليمان موسى ، المصدر السابق ،ص١٢٠.

[٣] خليل ابراهيم الحجاج ، المصدر السابق ، ص ٦٨

تأكيده الحدود الطبيعية للفرد والأسرة والتعليم والبيئة والحياة وتأكيد المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات العامة ، وفي مجال الحرية الشخصية أكدت أدبيات حزب الاتحاد نصوص الدستور الأردني التي دعت الى المساواة بين الأردنيين امام القضاء وحق اللجوء ، وأكد الاتحاد في نظامه الأساسي على حقوق الأردنيين في التعبير والبحث عن الحقيقة ونقلها الى الأخرين بأي وسيله مشروعة [١] .

ب – سياسة حزب الاتحاد الخارجية

رسم حزب الاتحاد سياسته الخارجية على وفق مسارين هما : [٢]

أ–السياسة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية في إطارها الإقليمي العربي : التي أشارت الى وحدة الأمة العربية في وطنها الكبير باعتبار ذلك هدفا قوميا مقدسا وتوجيه الطاقات والثروات في الوطن العربي لخير العرب أجمعين ،كذلك وقف الاتحاد على جوانب مهمة يعتبرها مسؤولة عن عدم التوجيه الحقيقي للوحدة وعلى رأسها التخلف والفرقة والصهيونية والاستعمار ، وللخروج من هذه العقبات طرح الاتحاد للتغلب عليها التوجه العربي الصادق لحشد الطاقات العربية وتنسيقها .

ب–السياسة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية في الإطار الدولي: فقد حدد حزب الاتحاد الوطني المصلحة القومية منطلقاً أساسياً لإقامة علاقات دولية ، فقد أظهر الاتحاد تغيرا ايجابيا في توجهات الدولة الأردنية ،وذلك جراء تركيزه على المنافع المتبادلة مع الدول بغض النظر عن النظم الاجتماعية القائمة فيها .

---

[١] خليل إبراهيم الحجاج ، المصدر السابق ، ص٥٦.

[٢] المصدر نفسه ،ص٥٧ .

ج- موقف الأحزاب والتجمعات السياسية في الأردن من حزب الاتحاد الوطني :

١- موقف الإخوان المسلمين [١]:

على الرغم من قرب جماعة الاخوان المسلمين من الدولة الأردنية بشكل دائم ،سيما وأن جماعة الأخوان هي التجمع السياسي الوحيد الذي سمح له بالعمل ،على الساحة الأردنية في أعقاب حظر الأحزاب السياسية عام ١٩٥٧ ،فقد هاجم الأخوان المسلمون حزب الاتحاد الوطني وميثاقه والقائمين عليه هجوما عنيفا ، و قد وصفوا ميثاق الاتحاد بأنه ليس أكثر من كشكول يجمع مبادئ غير منسقة ،وبمعنى اصح متنافرة يهدف منها القائمون على الاتحاد الى ارضاء مختلف الفئات من دون ان يحسبوا حسابا لإمكانية التنفيذ والتطبيق ، وفي معرض هجوم الإخوان على حزب الاتحاد الوطني طرحت الجماعة تساؤلات مهمة من بينها : " **من هم القائمون على الاتحاد ؟ أين هو الاتحاد ؟لقد أصبح لنا مدة طويلة نسمع عن مؤتمرات وخطابات الاتحاد ولم نرى التطبيق ورد حزب الاتحاد على تساؤلات الإخوان أنه غاب عن فكر الإخوان المسلمين أن حزب الاتحاد الوطني يعيش مرحلة الدعوة ،وهذه المرحلة لا تتحقق بأيام وأسابيع أو حتى أشهر ،إذ في هذه المرحلة لابد من إزالة الرواسب الحزبية الماضية العالقة في ذهن المواطن نتيجة تجربته مع الأحزاب ، ومن هنا كان لابد من عقد المؤتمرات الشعبية لتوضيح أهداف ومبادئ الاتحاد ،إذ لابد من تهيئة فكر المواطن وتوعيته قبل المباشرة بالعمل ،وإن إصلاح الأمم لا يكون مجرد هتافات في مجالس الحكم** " [٢] ورد الإخوان المسلمون على قادة حزب الاتحاد الوطني بقولهم : " **ان كلمة اتحاد وطني حق أريد بها باطل ،يريدون الأمة ان تتبعهم على الوسائل القديمة والأشخاص القدماء ،وإذا أريد التغيير يجب ان يغير**

---

[١] الإخوان المسلمين : نشأت جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨ وقد أنشأها حسن البنا الذي كان يعمل مدرسا في مدينة الإسماعيلية بعد تخرجه من دار العلوم ،في القاهرة ،كان منهجهم هو الدعوة للإصلاح ،وظلت دعوة الإخوان بعيدة عن السياسة حتى عام ١٩٣٧إذ بدأت العمل لصالح القضية الفلسطينية ثم خاضت الجماعة غمار السياسة المحلية والعمل الوطني في مصر ثم انتشرت في أوائل الاربعينات خارج مصر الى بقية الدول من بينها الأردن، إذ نشأت الجماعة في الأردن عام ١٩٤٥ بعد أن شاركوا في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، بقيادة قائد الإخوان عبد اللطيف أبو قورة ، وشارك الإخوان في الأردن بالحياة السياسية والعامة ونجح مرشحوهم في الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٦ لم يتأثر الأخوان بقرار حظر الأحزاب السياسية ، وظل عملهم مستمراً . للمزيد ينظر : ابراهيم غرايبة ،جماعة الإخوان المسلمين في الأردن (١٩٤٦-١٩٩١)، دار السندباد للنشر ، عمان ،١٩٩٧،ص١١.

[٢] مقتبس من : خليل إبراهيم الحجاج ، المصدر السابق ، ص ٧٢.

الأشخاص وإفساح المجال للجيل الصاعد لكي يأخذ دوره الحقيقي في العمل وعلينا نحن توجيههم ،وأن الذين يدعون للاتحاد هم نفسهم الذين دعوا في السابق للمنظمات والأحزاب "[١]

يبدو أن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن لم يرُق لها تأسيس الأحزاب السياسية التي تعدها متخلفة بحسب مبادئ الأخوان لذلك وقفوا ضد تأسيس حزب الأتحاد الوطني وضد أفكاره من أجل ابقاء صوت الإخوان هو الوحيد السائد في البلاد دون غيرهم .

٢ – موقف حزب البعث العربي الاشتراكي

هاجم البعثيون المحاولات السياسية التي قامت في الوطن العربي ،كالاتحاد الوطني الأردني في الأردن ،والاتحاد الاشتراكي العربي في مصر [٢] ، واتهمتها بأنهما عبارة عن أطر ومؤسسات تنشئها الأنظمة القائمة بقرارات ومراسيم ،وهي بالتالي لا تربط أعضاءها برابطة عقائدية محددة تدفعهم الى النضال من اجل بلوغ الأهداف الواردة في مواثيقها ، فهي كأي مؤسسة من المؤسسات الرسمية في الدولة ، وهذا يؤدي الى استقطاب أناس في اغلبهم مؤمنين بأهدافهم بل بدافع الانتهازية ودافع الوصول الى مراكز معينة، وتشكل تلك المحاولات السياسية دعائم جديدة للأنظمة الحاكمة ، وزاد حزب البعث هجومه على القائمين على حزب الاتحاد الوطني واصفا إياهم أنهم من المفصولين من أحزابهم ، ولهذا وصف الحزب القائمين على الاتحاد بأنهم فئة تسعى إلى إيجاد صيغة بديلة عن العمل الحزبي نتيجة فشلهم التنظيمي ، وفي معرض هجوم البعثيين على ميثاق حزب الاتحاد الوطني صمموا على الميثاق بأنه مزيج من الأفكار المتناقضة صيغت في عبارات عامة تفتح باب الانتهازية، وأخذ البعثيون على الميثاق جملة من الأمور هي [٣] :

---

[١] مقتبس من : خليل إبراهيم الحجاج ، المصدر السابق ، ص ٧٣

[٢] الاتحاد الاشتراكي العربي المصري : هو تنظيم سياسي أعلن عن تشكيله جمال عبد الناصر في ٤ حزيران ١٩٦٢ ليتولى الحكم على أساس التنظيم السياسي الواحد ،ومن أهدافه العدل والديمقراطية والقومية وسيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني والحل السلمي للصراع الطبقي ، والالتزام بالدين ، وقد تراجع الحزب بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ وبعد وفاة عبد الناصر قام السادات بالغائه في عام ١٩٧٨ ،واعلن قانون التعددية الحزبية . للمزيد ينظر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الحكومة والنظام السياسي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ،ص٨٩–٩٤ .

[٣] خليل ابراهيم الحاج ، المصدر السابق ،ص٧٣.

١- ارتكاز الاتحاد على المفهوم الرأسمالي .

٢- مساواة ميثاق الاتحاد البنك المركزي بالبنوك الخاصة ، إذ رأى البعثيون أن يكون البنك المركزي بنك البنوك وهو الذي يرسم السياسة الاقتصادية للبلاد .

٣-تخلف المفهوم الثوري الذي طرحة الميثاق والذي يقول :الإيمان بالثورة الهادئة في النظام الاجتماعي ، إذ رأي البعثيون ان مفهوم الثورة لا يقوم كما يقوم الميثاق على زرع الأحقاد وسفك الدماء ، إنما عمل لا يؤمن بالتطور البطيء للمجتمع ،والأصل كما يراه البعثيون نضال من اجل قلب مفاهيم المجتمع ، لأن الثورة لا تؤمن بالتطور الاجتماعي الهادي الذي أورده الميثاق بل تؤمن في اختصار المراحل الزمنية في التطور ، اي بمعنى أن الثورة تقفز بالمجتمع من ظروف التخلف الى التقدم ، ونتيجة هذه المعارضة من قبل الأحزاب لحزب الاتحاد الوطني والمعاداة الشديدة له إضافة الى اختلافات اللجنة التنفيذية للاتحاد بسبب تشكيلاتها وعدم دراسة الاتحاد واقع البلاد دراسة علمية فشل حزب الاتحاد الوطني في اداء رسالته ولم يستطع الاستمرار فتوقف عن العمل لا سيما وانه لم يكن له جذور تاريخية سياسية تراكمية مما جعل أمر استمراره مستحيلا . [١]

ثالثا : مضر بدران وزيرا للتربية والتعليم :

حين تم تكليف زيد الرفاعي بتشكيل الحكومة في ٧ أيار ١٩٧٣ كان مضر بدران كبيرا للأمناء ومستشارا للأمن الوطني ، وقد كلف زيد الرفاعي بعد قرار من الملك بأن يكون مضر بدران وزيرا للتربية والتعليم [٢]

تسنم مضر بدران حقيبة الوزارة في ٢٦ أيار ١٩٧٣ ، وكان انطباع الكثير من الناس عن شخصية مضر بدران كوزير للتربية بأنه حاد الطباع قاس في الأوامر وحازم في القرارات ، وهذا أمر طبيعي ،لأن مضر بدران قادم من جهاز المخابرات ، واخذ مضر بدران يدرس مشاكل التربية والتعليم ، إذ اكتشف أن المشاكل الإدارية في وزارة التربية لانهاية لها ، وان أهم أطراف المعادلة في الأردن هو(الطالب والمعلم المؤهل والكتاب والمنهج والمبنى المناسب)، وان محور العملية التعليمية هو الطالب ، لذلك بدأ مضر بدران بالعمل على حل

---

[١]خليل ابراهيم الحاج ، المصدر السابق، ص ٧٤

[٢] ملك يوسف التل ، بعيداً عن السياسة، ج١ ، وزارة الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥، الأردن ، ص٧٦.

كل مشاكل المعلمين والتي كانت تتمثل بالرواتب القليلة أمام الجهد الذي كانوا يبذلونه في الوزارة منذ الصباح وحتى منتصف الليل ، وكان هناك موظفون يعملون معه ، فالعمل داخل الوزارة لا يتوقف ،لاسيما وأن المشكلة في وزارة التربية والتعليم كانت تتمثل بحجم المراجعات الهائلة ،سواء كان من المعلمين او الطلبة ، و طوال عمل مضر بدران في الوزارة كان على وفاق تام مع رئيس الحكومة زيد الرفاعي ، إذ كانت الحكومة تعمل بشكل جيد وبنشاط وكانوا كفريق حكومي متحمسين للتجربة ، إذ كانت الحكومة لها برنامج واضح في البناء المؤسسي ، وكان مضر بدران قد اندمج في وزارة التربية والتعليم ، إذ كان دوره متميزاً في الوزارة [١] .

وقد ذكر مضر بدران أن العملية التربوية عملية دقيقة وفنية تعنى بتربية النشء وتثقيفه وتعليمه ،وأضاف : " **ان العملية التربوية تصنع عقول الرجال منذ طفولتهم ، فإذا تخرج الطالب بعقل علمي وتربى تربية خلقية صحيحة فإنه يحمل الأفكار والمبادئ التي نص عليها قانون التربية والتعليم ، فتكون وزارة التربية قد دفعت النشء المتميز لبناء الوطن وتحقيق طموحات الأمة ، لينخرطوا في هذا المجتمع ويشاركوا في تنميته وتقدمه نحو الأحسن والأفضل ، ولاشك فأن تحقيق هذا الهدف يعتمد بالدرجة الأولى على المعلم ، الذي نضع بين يديه أبناءنا ليتولى تربيتهم التربية السليمة والصحيحة ويتولى غرس جميع العلوم فيهم ، ومن بين يديه تخرج الأجيال تلو الأجيال من أبنائنا للبناء والعطاء** " [٢] ، وعليه فأن أمانة العقول بيد هذا المعلم ، لذلك كان هدف مضر بدران هو رفع مستوى المعلم علميا وتربويا وماديا ، وكان العاهل الأردني الملك حسين مهتما اهتماما كبيرا بتربية الجيل ، لذلك اهتم بالمعلم ،إذ منحه علاوة اختصاص لأول مرة في تاريخ وزارة التربية والتعليم ،وذكر مضر بدران أن الملك حسين عقد المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي لوضع خطة لهذا التطوير، وتوالت الاجتماعات والمؤتمرات ، وجاءت خطة التطوير التربوي لتعمل على بناء الطالب الذي هو محور العملية التربوية ، ولاشك بأن مستوى التربية والتعليم في الأردن وصل الى مرحلة متقدمة في الكم والنوع بشهادة المؤسسات الإقليمية والدولية ، وفي الوقت نفسه أن العملية التربوية كانت تحتاج الى مزيد من الدعم والعطاء والعمل من قبل المؤسسات العامة والخاصة ، لأنها

---

[١] رشيد أبو غيدا؛ عدنان بعيون ،من هو ،ط٨ ، عمان ، ١٩٩٤، ص٢٣ .

[٢] مقتبس من : مضر بدران ، دولة الاستاذ مضر ، وزارة التربية والتعليم ، مج٣٤ ، العدد ٣ ، ٢ ، عمان ، ١٩٩٣ ، ص ٤٠-٤١ .

عملية متطورة ومستمرة ، وأن سلوك الأردن سبيل الديمقراطية وهو لاشك قفزة نوعية متميزة في المنطقة العربية ،هذا السبيل الذي سيرفد مسيرة التربية والتعليم في الأردن بالعطاء المستمر والمتميز ، لأن الطمأنينة التي ستنشر في ضمائر معلمي التربية والتعليم لمستقبل تسوده حرية الكلمة والرأي والتفاعل بين جميع المؤسسات والسلطات في الأردن سيعطي استقراراً متميزاً ورؤية واضحة . [١]

وقد القى مضر بدران كلمة له في أثناء الاحتفال بعيد المعلم في ٥ تشرين الأول ١٩٧٣ قائلا : " **مولاي جلالة الملك العظيم إنه لمن دواعي اعتزازنا جميعا نحن أعضاء أسرة التربية والتعليم في الوزارة وفي مديريات التربية في المحافظات والألوية ، وفي كل مدرسة في مدن المملكة وأريافها وباديها أن يكون لنا شرف رعاية جلالتكم لاحتفالنا هذا بيوم المعلم وهذا دون ريب تقدير سام من جلالتكم للمعلم ودوره في مسيرة الوطن وفي تقدم المجتمع ، وتكريم رفيع لأبنائكم واخوانكم من المعلمين والمعلمات الذين يحملون الرسالة بأمانة ، ويخدمون الوطن بتفان وإخلاص ، ونهضة التربية والتعليم لهذا البلد أنتم رعيتموها أكرم رعاية ، وبذلتم لها من سهركم وعرقكم وجهدكم الكثير الكثير ، حتى أصبحت ما هي عليه الآن من انتشار وازدهار ،هما موضع الاعتبار والاعتزاز من كل صديق في العالم ، يا صاحب الجلالة إننا نحتفل الآن بيوم المعلم للمرة الثانية ،ولكنه سيظل تكريما يتكرر كل عام ، والقصد منه أن نؤكد للمعلمين والمعلمات أن الوطن يعرف فضلهم ويذكر جهودهم وينظر اليهم بالمحبة التي هي أهل لها** " [٢]، واضاف مضر بدران " **بأن المعلم إنسان ذو دور كبير في الحياة ، لأنه في مركز القيادة للأجيال الجديدة التي هي عماد المستقبل القيادة بقلب الأب وعقل المرشد وحكمة المربي معا ، ومن كان ذلك شأنه فهو حري بكل رعاية وتكريم ، هذه الحقيقة التي دعت وزارة التربية والتعليم منذ أعوام عديدة الى السعي المتواصل من أجل تحقيق حاجات الإنسان لدى المعلم بمساعدته على تأمينها وتوفيرها بالقدر الممكن لكي ينصرف مطمئنا راضيا الى عمله في القيادة ، وفي العملية التربوية ، يا صاحب الجلالة في احتفالنا اليوم بيوم المعلم ، نجد بيننا اخوة لنا أعزاء من المقيمين في الضفة الغربية الصامدة هم ممن شملهم عطف جلالتكم السامي بمنحهم وسام التربية ، وهذه مناسبة لنبعث أصدق التحية الى أخوتنا وأبناءنا المعلمين والمعلمات في ضفتنا الغربية الجريح ، الذين لم يستطيعوا مشاركتنا في يومهم هذا ، ونعرب لهم اعتزازنا بهم**

---

[١] مضر بدران ،دولة الأستاذ مضر بدران ، المصدر السابق ، ص ٤٠-٤١ .

[٢] مقتبس من : مضر بدران ،كلمة معالي وزير التربية ،وزارة التربية والتعليم ،مج ١٧ ،العدد ٢ ،عمان ،١٩٧٤ ، ص١٢-١٣ .

وبصمودهم ، ونؤكد لهم تقديرنا ومحبتنا ، أنهم في قلوبنا دائما حتى تزول الغمة ويجتمع الشمل تحت رايتكم الهاشمية ، وحول عرشكم السامي أيدكم الله ورعاكم . " [١] يبدو من خطاب مضر بدران بصفته وزيراً للتربية والتعليم بأنه كان عازما على تطوير التعليم في البلاد من خلال تطوير وضع المعلم والطالب والمنهج، لأن ذلك مهم واساسي للمضي قدما نحو تطوير الأردن ، فالبلد المتعلم سيكون مقياساً للتطور على المستوى العالمي ، وفي الوقت نفسه أثبت مضر بدران انه عازم على تطوير المعلم والطالب وكل ما تضمنته العملية التربوية وكذلك تطوير المؤسسات التعليمية في البلاد .

وكان يساعد مضر بدران في ذلك الدور حكمت الساكت وكيل الوزارة، إذ كان معروفا عنه انه رجل لا يستسلم أمام الأخطاء ، وكان مقاتلا شرسا عن الحق والعدالة ، إذ جاء حكمت الساكت بكل التعليمات والأنظمة التي تحكم عمل الوزارة ، وعمل مضر بدران في مجال عمله ووزيراً للتربية والتعليم بالاهتمام بالمعلم وأعطى له قيمته التي تتناسب مع الجهد الذي يبذله ،إذ قام بمنح المعلمين مساكن خاصة بهم بعد موافقة العاهل الأردني الملك حسين ، وكان ذلك اول إسكان للمعلمين ،كذلك عمل على اخذ موازنة استملاكات الأراضي الحكومية ومقدارها ٦ ملايين دينار من اجل القيام ببناء المدارس ، كذلك عمل ايضا على الاهتمام والعناية باحتياجات المدارس وتوفير النواقص من دورات مياه او من مدافئ وغيرها من المستلزمات ، وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ قدم مضر بدران استقالته من وزاره التربية والتعليم ، وبعد عام ونصف تحديدا وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ جرى تعديل على حكومة الرفاعي تسلم بموجبها مضر بدران رئاسة الديوان الملكي في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٤، وكان مضر بدران اول من يستلم هذا المنصب ،ومن الأمور التي قام بها مضر بدران في ميدان عمله هو تنظيم المساعدات المالية وتنظيم كل نفقات المبالغ فيها التي كان يقدمها الملك حسين بسخاء ، فقد كان يتدخل بقرارات الملك حسين بصرف تلك المساعدات ، إذ عمل على رفض ما يجده غير مناسب وكانت رئاسة الديوان الملكي همزة وصل بين الملك ورئيس حكومته ، لكن برئاسة الرفاعي لم يكن يحتاج الى ذلك لأن الأخير كان يلتقي الملك في بيته[٢]

---

[١] مقتبس من : مضر بدران ، المصدر السابق ، ص١٢-١٣ .

[٢] دحام فرحان عبد ، الأزمة الاقتصادية في الأردن وأثرها في عمليه الحول ألاقتصادي ،١٩٨٨-١٩٩٠ ، مجله الآداب ، جامعة تكريت ، ملحق العدد ١٢٨ ، آذار، ٢٠١٩، ،ص١٧٣

أما فيما يتعلق بالدور السياسي لمضر بدران في حكومته الاولى والثانية للمدة ١٩٧٦-١٩٧٩ فسيتم الحديث عنها في الفصل القادم .

الفصل الثاني

مضر بدران ودوره السياسي في حكومته الأولى والثانية ١٩٧٦-١٩٧٩:

المبحث الأول : مضر بدران وحكومته الأولى ١٣ تموز ١٩٧٦- ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٦.

أولا : السياسة الداخلية لحكومة مضر بدران الأولى .

ثانيا : الخطة الخمسية الأردنية (١٩٧٦- ١٩٨٠) .

ثالثا : موقف حكومة مضر بدران من القضايا العربية .

رابعا : استقالة حكومة مضر بدران الأولى .

المبحث الثاني : مضر بدران وتشكيل الحكومة الثانية (٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٦-١٩ كانون الأول ١٩٧٩.

أولا : سياسة مضر بدران الداخلية .

ثانيا : تشكيل المجلس الوطني الاستشاري .

ثالثا: الأوضاع الاقتصادية في الأردن في عهد حكومة مضر بدران الثانية (١٩٧٦-١٩٧٩)

المبحث الثالث : موقف حكومة مضر بدران من القضايا العربية .

أ -العلاقات الأردنية – العراقية .

ب- العلاقات الأردنية – السورية .

ت – العلاقات الأردنية الليبية .

ث -العلاقات الأردنية – الإماراتية .

ج- العلاقات الأردنية السعودية .

ح- العلاقات الأردنية – الكويتية .

خ- العلاقات الأردنية – القطرية .

د- العلاقات الأردنية – الفلسطينية .

الفصل الثاني

مضر بدران ودوره السياسي في حكومته الأولى والثانية ١٩٧٦-١٩٧٩

المبحث الأول : مضر بدران وحكومته الأولى (١٣تموز ١٩٧٦-٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٦).

في أواخر أيام عمل مضر بدران في الديوان الملكي بدأت تظهر في العاصمة الأردنية عمان أزمات واضحة ، تمثلت في ظهور الطوابير على شراء السلع الأساسية ومحلات بيع الدجاج فضلاً عن المحروقات وبالتحديد الغاز والمخابز، ثم زادت مشاكل الكهرباء والمياه، وحينذاك تدخل العاهل الأردني الملك حسين وسأل عن الأمر، فرد رئيس الوزراء زيد الرفاعي بأن بعض المواطنين يقومون بتخزين المحروقات فتدخل مضر بدران قائلا :" **إن هنالك نقصاً حقيقيا وإن من يخزن المحروقات لا يخزنها بعبوات صغيرة** "، وذكر مضر بدران أنه خرج في أحد الأيام برفقة رئيس الوزراء زيد الرفاعي من الديوان الملكي فمروا من أمام محطة وقود وكان الازدحام واضحا والأطفال يرتجفون من البرد و يحملون عبوات صغيرة يريدون تعبئتها ، وقال زيد الرفاعي إنهم يخزنون المحروقات ،فرد عليه مضر بدران قائلا :" **إن مدير المصفاة يغرك با لمعلومات ، لأن إنتاجه من الغاز قليل ، ويريد أن يزيد إنتاجه من مادة البنزين ،فالأخيرة تربح مع المصفاة ، والغاز لا يربح ، وهو يشكل ضغطا على خطوط إنتاج المصفاة ، والنتيجة أن قلة إنتاج المصفاة للغاز أمر يتحمله الموطن** " [١]، وذكر مضر بدران أنه في أثناء عمله في الديوان الملكي كان هناك الكثير من الأمور التي لم ترق له لكنه لم يكن صاحب القرار ولا يتدخل في أمور ليست من صميم عمله، و في ١٣ تموز١٩٧٦ استقال زيد الرفاعي بعد أن زادت شكاوي المواطنين من كل شيء وبدأت هذه الشكاوي تصل الى الديوان الملكي وأصبح الملك على علم بها . [٢]

بعد استقالة زيد الرفاعي شكل مضر بدران حكومته الأولى بعد أن عهد اليه الملك حسين بن طلال بتشكيل الوزارة في ١٣ تموز ١٩٧٦[٣] ، وأكد العاهل الأردني ضرورة بناء

---

[١] مقتبس من : مضر بدران ، المصدر السابق ، ص١٦٥

[٢] المصدر نفسه ، ص١٦٦.

[٣] وزارة الثقافة والأعلام ، الوزارات الأردنية ١٩٢١-١٩٧٦ ،ط٣ ، دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ،د.ت ،ص٨٧.

الحكومة للاقتصاد الوطني على أمتن الأسس وأقواها ،لترسيخ أسباب السعادة والازدهار للوطن والموطن ، إضافة لتأكيد الملك ضرورة إشراك المواطن في صنع القرار ومد جسور الثقة والتواصل بين المواطن والمسؤول ، ودعم القوات المسلحة درع الوطن وسياجه ،ومما يذكر أن حكومة مضر بدران ال (٤٦) في تاريخ الحكومات التي تشكلت في عهد الملك حسين والحكومة ال (٦٨) في تاريخ الحكومات الأردنية الي تشكلت منذ تأسيس الامارة عام ١٩٢١، و كانت الحكومة الأولى لمضر بدران ، وقد دامت مدة الحكم خمسة أشهر في المدة ما بين (١٣ تموز ١٩٧٦ -٢٧تشرين الثاني ١٩٧٦) وقد تضمن كتاب تكليف الملك حسين مضر بدران الآتي : "**عزيزي دولة الأخ مضر بدران حفظه الله تحية المحبة والثقة والتقدير ، وبعد فقد سعدت على مدى سنوات خلت وفيما أسعد به على التعرف لشاب وطني صاحب ضمير حي وخلق رفيع ورجل عمل صادق أمين وكنت أهلا لثقتي المطلقة وموضوع أملي الكبير وبناء على استقالة حكومة دولة الأخ السيد زيد الرفاعي الذي حمل وزملاؤه مسؤولية الحكم عبر أكثر من ثلاثة أعوام ، حافلة في حياة وطننا ، وفي المرحلة الآتية وهي كثيرة وكثيرة ولما نعلم فيك من التزام وإخلاص للوطن والأمة فأننا نعهد اليك بتشكيل الوزارة الجديدة مؤكدين لك دعمنا الكامل وأملين أن توفق وزملاؤك في تحقيق المزيد من الخير لوطننا الغالي** " [١].

وضح العاهل الأردني الملك حسين الخطوط العريضة للمسيرة القائمة التي تعد امتدادا لمسيرة الأمس وعلى الأصعدة كافة : [٢]

(١) على الصعيد الداخلي : هو الاستمرار في بناء الاقتصاد الوطني على أمتن الأسس وأقواها والسهر على تنفيذ خطة السنوات الخمس كوسيلة لترسيخ أسباب الازدهار حتى ينعم كل الموطنين مع الحرص على تطوير الخدمات الأساسية والوصول بها الى كل مواطن في المدن والريف والبادية ، لقد شهد الأردن نهضة كبيرة أسهم المواطن في تحقيقها بوعي وأصالة ، ونريد لهذه النهضة أن تقوى وتزدهر بمزيد من المشاركة انه بين المواطن والمسؤول وبمزيد من البذل والعطاء الذي عرف به الإنسان الأردني على مر الزمان وأشار الملك حسين انه ومن

---

[١] مقتبس من : عمر صالح العمري ، زيد محمد خضر ، الحكومات الأردنية في عهد جلالة الملك حسين بن طلال (١٩٦٧-١٩٨٩)،ج٢ ، مطبعة السكجي للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٢ ،ص١٨١.

[٢] المصدر نفسه ، ص١٨٢.

الطبيعي أن تظل قواتنا المسلحة الباسلة درع الوطن ، وحامية الدمار موضع كل عناية ورعاية واهتمام ، وأن تتضاعف الجهود لتوفير أرفع المستويات لها تسليحا وتجهيزا وتدريبا ، حتى تظل قرة العين ومصدر اعتزاز لكل أردني .

(٢) على الصعيد العربي : أكد الملك حسين بأن علاقاتنا مع الإخوة والأشقاء على الصورة التي أردناها دوما من الصفاء والتعاون والاحترام وبلغت تلك العلاقات ذروتها ، إذ إن التضامن العربي أساس لنجاح النضال من اجل القضية المقدسة ، ومن هنا فأننا بالقدر الذي نولي فيه القضية جل رعايتنا واهتمامنا ، نؤمن بأن تعميق أسباب التعاون العربي بين الدول الشقيقة هي الوسيلة المثلى لخدمة تلك القضية والسهر على مصلحتها .

(٣) على الصعيد الدولي : أكد الملك حسين أن علاقاتنا كانت تقوم على أساس شكلها الطبيعي وكانت الصلات سليمة ومثبتة بسائر الدول في المشرق والمغرب على حد سواء ، فنحن أصدقاء الجميع عندما يكونوا الجميع أصدقاء لنا ولا يحكم علاقاتنا مع أي جهة غير مصلحة وطننا الغالي ، وخير قضيتنا المقدسة .

وقد رفع مضر بدران الرد التالي على كتاب التكليف الملكي من قبل الملك حسين بن طلال معاهدا إياه على بذل أقصى الجهود مع فريقه الوزاري بتكريس الليل والنهار في خدمة المواطن والوطن والعرش الهاشمي ، قائلا :" **إني تلقيت بأعمق المشاعر والتقدير والعرفان أمركم الكريم الذي عهدتم إلي بموجبه بتشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة الأخ زيد الرفاعي المستقيلة ، وأن ثقة جلالتكم شرف أتطلع لنيله على الدوام فأنها أيضا مسؤولية كبرى وأني أتطلع للظفر بدعمكم الموصول وتوجيهاتكم ، فأن ما طوقتم به عنقي من اختياري لهذا الموقع بالذات هو عندي فخر العمر واعتزاز للأبد ، فلكم على العهد يا مولاي أن أبذل وزملائي عصارة جهودنا حتى أرتقي معهم الى مستوى الثقة التي أوليتموني إياها وستكون توجيهات جلالتكم التي اشتمل عليه كتاب التكليف السامي ، الضوء الذي ينير أمامنا الطريق ، والإطار الذي ينظم خطواتنا ، في كل سعي نبذله لخدمه بلدنا الغالي وأمتنا المجيدة وأني أتشرف برفع أسماء الزملاء الذين وقع عليهم اختياري للتعاون معهم في حمل المسؤولية** ".[١]

صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على تشكيل حكومة مضر بدران الاولى [٢] .

---

[١] مقتبس من : الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ،العدد ٢٦٤٠، ١٥ تموز ١٩٧٦.

[٢] ينظر ملحق رقم (١) .

وفي الرابع والعشرين من آب ١٩٧٦ ألقى مضر بدران رئيس الوزراء البيان الوزاري التالي لحكومته موجها بيانه الى الشعب الأردني : " **كانت الحياة البرلمانية قد تعطلت بحل مجلس النواب الأردني التاسع إذ لم تجرِ انتخابات نيابية جديدة نتيجة احتلال (إسرائيل) الضفة الغربية** " [١] وكان أهم ما ركز عليه البيان هو تعزيز العلاقات العربية واعتبار القضية الفلسطينية قضية الأردن المركزية وتطوير وتحديث الجهاز الحكومي ، ودعم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وتحسين مستوى حياة المواطنين . [٢]

وقد تضمن برنامج الحكومة الآتي: [٣]

١- الاستمرار في بناء الاقتصاد الوطني على أمتن الأسس وأقواها والسهر على تنفيذ خطة السنوات الخمس لترسيخ أسباب الازدهار.

٢- لقد أسهم المواطن في تحقيق النهضة التي شهدتها بلدنا ونريدها أن تقوى وتزدهر بمزيد من المشاركة بين المواطن والمسؤول.

٣- مضاعفة الجهود لتوفير أسباب رفع المستويات لقواتنا المسلحة من حيث التسليح والتجهيز والتدريب .

٤- بالقدر الذي نولي القضية الفلسطينية جل رعايتنا واهتمامنا نؤمن بأن تعميق أسباب التضامن العربي هو الوسيلة المثلى لخدمة تلك القضية .

٥- علاقاتنا الدولية ولا يحكمها مع أية جهة إلا مصلحة وطننا الغالي وخير قضيتنا المقدسة .

وأهم ما أكدْ مضر بدران في برنامج تشكيل حكومته هو تأكيد أن الشعب هو أصل السلطة التشريعية وأكد أن الظروف التي كانت قاهرة ستكون مؤقتة ،وقد قال : "**إنْ ثقتنا بكم وبقدراتكم ووعيكم تجعلنا نوجه ا ليكم بياننا هذا باعتباركم أصل تلك المؤسسة ومصدرها حرصا منا على تحقيق المشاركة الايجابية لشعبنا النبيل في مسيرة الحكم ومسؤولية بناء الوطن أيمانا منا بأهمية الرقابة الشعبية على الحكومة كي لا تعد السلطة نشاطا والحكم امتيازا ، وهو ما لم يكن وأن يكون في وطننا تحت يد قائد وهو الملك حسين والتي تكون توجيهاته قد جعلت**

---

[١] عمر صالح العمري ، زيد محمد خضر ،المصدر السابق ، ص١٨٥ .

[٢] المصدر نفسه ،ص١٨٦.

[٣] شفيق أحمد عبيدات ، الانجازات والصعوبات ، كتب التكليف السامي لحكومة لحكومات المغفور لة حسين بن طلال ، مطابع الدستور التجارية لنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١١ ،ص٨١.

منا أسرة واحدة نخاطبها الآن ، ونضع أمامها تصوراتنا للعمل في الفترة المقبلة لتفهم ممارساتنا ولتحكم علينا وتحكم علينا من واقع منجزاتنا " [١].

اولا : السياسة الداخلية لحكومة مضر بدران الأولى .

تنطلق الحكومة من إدراكها أهمية الأمن والاستقرار الذي ينعم به بلدنا بفضل قيادة الحسين الحكيمة التي جعلت من أردننا مضرباً للبلدان التي فاقتها وفرة الإمكانيات المادية ،إذ إن جهد شعبنا وسهر قياداتنا وضعنا في مصاف الدول الجديرة ، وإيمانا منا بدور قواتنا المسلحة ، درع الوطن وسياجه ومصدر فخره واعتزازه فأن من أول واجبات هذه الحكومة أن تعمل على تطويرها وتوفير سائر السبل بما يكفل لها زيادة فاعليتها وقوتها وفق ما رسمه لها العاهل الأردني الملك حسين كي تتمكن من أداء واجبها المقدس في الدفاع عن الأراضي العربية وتحرير المغتصب منها لأهلها وأصحابها ، إذ إن المجتمع الذي ينشد النمو والتطور هو المجتمع المتحرك المتجدد الذي يعتمد على التخطيط والتنظيم في سبيل تحقيق تطلعاته الى التقدم ومواكبة العصر كذلك إضافة معالجة مشاكل الموطنين ،اذ إن هناك مشاكل عدة يحتاج علاجها، وكانت في مقدمة تلك المشكلات الغلاء والذي وأن كانت له أسباباً خارجية تعاني منها غالبية شعوب العالم فأن ذلك دفع بالاعتراف بأن هنالك أسباباً أخرى محلية يجب التصدي لها ، وقد شرعت الحكومة بكبح ظاهرة الغلاء وذلك باتخاذ الإجراءات الكفيلة بكبح تلك الظاهرة من خلال أزالة المسببات المحلية سواء أزالة العقوبات التي تؤخر الاستيراد أو ترفع كلفته أو من خلال الحد من دور الوسطاء وتطوير السياسة الضريبية والمراقبة الفعالة على الأسعار حتى لايطغى طمع ولا يستشرى جشع وتوفير كل الاحتياجات من المواد التموينية بالكميات والنوعيات الملائمة بأسعار مناسبة ،كذلك العمل على دعم أسعار المواد الأساسية كأجراء مرحلي وتأمين المملكة من السلع الغذائية الضرورية لمده مناسبة وكان هدف هذه الحكومة هو رفع الكفاية الإنتاجية من المواد الغذائية بما يخفف من اعتماد بلدنا على المستوردات الأجنبية ، فضلا عن دعم الحكومة مشاريع الإسكان في مختلف مناطق المملكة وتعميمها [٢] واهتمام مضر بدران

---

[١] مقتبس من : عمر صالح العمري ، زيد محمد خضر ، المصدر السابق ،ص١٨٥.

[٢] عمر صالح العمري ، زيد محمد خضر ، المصدر السابق ، ص ١٨٦- ١٨٧.

بوضع اتفاقية التعاون التمويلي بين حكومته وحكومة المانيا الاتحادية فضلا عن اتفاقية نقل جوي مع حكومة اسبانيا في ١٧ تموز ١٩٧٦ . [١]

فضلا عن ذلك دعمت الحكومة قانون أعمال الصرافة في المملكة الأردنية والعمل بنظام معادلة الشهادات في جامعة اليرموك فضلا عن وضع نظام النشاطات والمساعدات والاجراءات للطلبة في الجامعة [٢]

إن توجهات حكومة مضر بدران كانت تعبر عن وجهة نظره وبما ينسجم مع برنامج الحكومة الذي اعلنه ، كان من أهم المشاريع التي خطط مضر بدران لإنجازها عقب تشكيل حكومته الأولى ضمت شركة البوتاس ،وتوسعة الفوسفات في الشيدية ، وتمديد قناة الغور الشرقية ، ومياه عمان وإنشاء الأفران الأتوماتيكية ، وتوسعة المصفاة ، وإنشاء صوامع الحبوب في الجويدة ، وعلى طريق أربد وفي العقبة ، ومن أجل تحقيق ذلك شكل مضر بدران لجنة برئاسته تدعى (لجنة التنمية) وهي مشكلة من عدد من الوزراء المختصين بالموضوع الاقتصادي وهم كل من وزير المالية ووزير الصناعة ووزير التجارة فضلا عن أشخاص من خارج مجلس الوزراء ، منهم محافظ البنك المركزي ورئيس المجلس القومي للتخطيط ، وكانت اللجنة تجتمع كل ثلاثاء لمناقشة قضايا البلد ولا سيما القضايا الاقتصادية والتنموية تحديدا من خلال وضع خطط للعمل، وكانت تطرح قراراتها على مجلس الوزراء وقد وضعت اللجنة أولويات للمشاريع وواصلت البحث عن مصادر تمويل ، كان مجلس الأعمار قائما وهو جهة مستقلة مرتبطة برئاسة الوزراء ،وظيفته بحث مشاريع التنمية وتطوير الأردن ، وقد أخذ المجلس هذا الاسم من العمران أي أعمار الأردن وكان المجلس يضع خططاً خمسية لم تكن تلك الخطط جامدة ، بل يضاف اليها ما يستجد من أمور ضرورية وكان هذا المجلس يضم مسؤولين رسميين ،وكان الملك حسين مساهما في مشاريع ذلك المجلس ، وقد ذكر مضر بدران أنه في مجال العمل لجر المياه لعمان وصل لمرحلة الضخ المستمر غير المتوقف ،وهو ما يمنع تكرار تلوث المياه وإصابات المواطنين بالتسمم ،وكان مضر بدران موجود في وزارة المياه الأردنية بشكل مستمر ، وقد فتح كل المناطق المحظورة للحفر وتم معالجة أزمة المياه بشكل جذري ، فضلا

---

[١] الجريدة الرسمية الأردنية ، العدد ٢٦٤١ ،١٧ تموز ١٩٧٦.

[٢] المصدر نفسه ، العدد ٢٦٥٥، ١٦ ايلول ١٩٧٦.

عن إنشاء عدد من السدود مثل سد الملك طلال وسد وادي عربة [١] إضافة الى اهتمام حكومة مضر بدران بوضع قانون الأحوال الشخصية في١ كانون الأول ١٩٧٦ [٢] فضلا عن إنشاء مراكز لتدريب المعوقين على مختلف المهن كالكهرباء والنجارة والخياطة وزيادة طاقة المعاهد والمؤسسات الاجتماعية العاملة ودعم مراكز العناية بالطفل وانشاء دور حضانة للأطفال . [٣]

ثانيا : الخطة الخمسية الأردنية (١٩٧٦-١٩٨٠):

إن الخطة الخمسية الأردنية للتنمية بين عامي ١٩٧٦-١٩٨٠ خطة نموذجية في إطار المصطلحات الإحصائية والفنية والمالية والاقتصادية بالأردن ، وهي الى حد كبير تتشابه مع خطة التنمية الخمسية الرابعة المعتمدة في سوريا في معظم الأهداف ، وان هناك مجالا واسعا بين البلدين الشقيقين لتحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي ، نتيجة التنفيذ في هاتين الخطتين ،ان معدل التنمية السنوي في الخطتين واحد وهو(١٢ %)، وهو يمثل طموحات البلدين الأردن وسوريا في بناء صرح الاقتصاد ويحفل نوعا من الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات الزراعية والصناعية ، وهذه الخطة لم تهمل دور السكان والقوى العاملة في التنمية وقد أدخلت الخطة بعين الاعتبار المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية في السياسة التنموية المتبعة ،كما لم تهمل زيادة السكان وتأثيره على الهيكل السكاني والاقتصادي والاجتماعي [٤]

كانت تهدف الخطة الى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار عام ١٩٧٦ بنسبة (٧٥ %) خلال سنوات الخطة أو بمعدل (١٢%) سنويا تقريبا ، ويتم تحقيق هذا النمو من خلال لتركيز على قطاعات الإنتاج السلعي إذ يؤدي الى تغير جذري في بنية الاقتصاد الوطني ،إذ فالزيادة الكلية في الإنتاج هي محصلة للزيادات في إنتاج القطاعات المختلفة .[٥]

---

[١] مضر بدران ، المصدر السابق ، ص ١٧٠-١٧١.

[٢] الجريدة الرسمية الأردنية ، العدد ٢٦٦٨، ١ كانون الأول ١٩٧٦.

[٣] (أخبار الأسبوع) ، " جريدة " ، عمان ، العدد ٧٦٠ ، ١ تموز ١٩٧٦ .

[٤] المجلس القومي للتخطيط ،خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ -١٩٨٠ ، عمان ،د.ت ،ص٢٦.

[٥] رافع شفيق بطانية ، الأصلاح السياسي في الأردن رؤيه للتنمية السياسية ، دار أمواج للطباعة والنشر ،عمان ،٢٠٠٩ ،ص٧٢ .

ولعل هذا الاهتمام كان واضحا في قطاعات الموصلات والزراعة وفي التربية والتعليم وفي غيرها دون استثناء ، وبين الحين والآخر كان ولي العهد الأردني الأمير حسن [١] يترأس اجتماعات تضم وبشكل أساسي وزير المالية والصناعة والتجارة والنقل والأمين العام للمجلس القومي للتخطيط وعددا من المسؤولين لاستعراض سير العمل في مشاريع خطة التنمية الخمسية إذ إن الخطة الخمسية ، جاءت في أعقاب خطتين ناجحتين انفقت ما مقداره ٧٦٥ مليون دينار منذ بداية عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٠ ، وزادت من الإنتاج المحلي والإجمالي بمتوسط سنوي قدره (١٢ %) كما أسلفنا ، وما يجدر ذكره ان هذه الخطة تسير جنبا الى جنب مع خطوات التنسيق والتكامل والوحدة مع سورية وكانت الخطة الخمسية تهدف الى: [٢]

١- تعبئة الموارد المالية والضغوط التضخمية .

٢- القوى البشرية ودور المرأة في التنمية .

٣- المضمون الاجتماعي للخطة وعدالة التوزيع في مكاسب التنمية .

كان إنجاح الخطة الخمسية يحتاج الى المال ، ولهذا خصصت أموال كثيرة للتنمية ، وقد قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية قرضا للأردن بقيمة ثمانية ملايين و ٦٠٠ ألف دينار لتمويل مشروع توسيع طاقة إنتاج الفوسفات الأردني ونقله ، و يقوم الصندوق الكويتي للتنمية بتمويل سد الملك طلال والمرحلة الأولى لمحطة الحسين الحرارية ، وإن استمرار تجاوب القطاع الخاص مع مجهودات التنمية وممارسته دورا متزايد الاهمية في تحقيق غاياتها عن طريق زيادة مداخراته وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الانمائية ، أما مباشرة او من خلال تقديم القروض للقطاع العام للمساهمة في تمويل المشاريع ، وعلى هذا الاساس ازداد الانفاق على الاستهلاك الخاص بنسبة (٧٠) % سنويا مقابل (٩٤%) سنويا

---

[١] حسن بن طلال(١٩٤٧-) : ولد في عمان هو أمير أردني وولي عهد سابق شقيق الملك حسين بن طلال شغل منصب ولي عهد الأردن في نيسان عام ١٩٦٥ لما يزيد عن ثلاثين عاما تلقى تعليمه الابتدائي في عمان ثم واصل تعليمه الى أن حصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الدراسات الشرقية عمل بصفته أبرز المستشارين السياسيين للملك فضلا عن قيام بدور نائب الملك في غياب الملك حسين يجيد الأمير التحدث باللغات الفرنسية والانكليزية بطلاقة للمزيد ينظر : مصلح النجار ، الحسن بن طلال حكاية أمير عربي ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، ، عمان ، ٢٠١٦ ، ص٢٥

[٢] رافع شفيق بطانية ،المصدر السابق ، ص٧٣.

في دخل القطاع الخاص الذي يمكن التصرف به ومن ثم تنخفض نسبة الاستهلاك الخاص من الإنتاج القومي الإجمالي عام ١٩٨٠ مقارنة بعام ١٩٧٥ [١] .

إن استمرار الحكومة المركزية والبلديات في توجيه نسب متزايدة من مواردها المالية للإنفاق الاستثماري لمياه المرافق الاقتصادية والاجتماعية الاساسية ساهمت في إرساء قواعد التنمية على أسس رابحة ، بحيث ازدادت نسبة الوفر التجاري ،مما استدعى الاستمرار في ضبط الانفاق التجاري في الحدود التي رسمتها الخطة مع مراعاة متطلبات تطوير كفاية الجهاز الحكومي ليكون قادرا على تنفيذ البرنامج التنموي ورفع مستوى الخدمة العامة [٢].

إن تجاوب الدول العربية ومؤسساتها والدول الصديقة والهيئات الدولية مع تصميم الأردن وعزمه على دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي تم بتقديم المساعدات له لدعم الموازنة العامة والتي تفترض الخطة ان تبلغ (٦١) مليون دينار سنويا خلال المدة من (١٩٧٦ -١٩٨٠) والاستمرار، بتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية الى الأردن ، وتقديم القروض اللازمة لتمويل المشاريع الإنمائية بشروط سهلة من حيث المهلة الزمنية الأولية ومدة السداد وسعر الفائدة ، وتفترض الخطة ان تبلغ قيمة القروض المقدمة خلال سنواتها بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية الخاصة والتحويلات الرأسمالية من الخارج الى القطاع الخاص نحو (٣٣٤) مليون دينار ، وبذلك فأن خطة التنمية الخمسية لا تقتصر على مجموعة من المشاريع التي يراد تنفيذها بل تتعدى الى تبني وسائل اخرى مهمة منها إيجاد الأطار المؤسسي الملائم وتطوير مستوى الأداء في الجهاز الحكومي وتوفير المناخ المشجع للقطاع الخاص والعناية بتدريب القوى البشرية [٣]

ثالثا : موقف حكومة مضر بدران الأولى من القضايا العربية:

كان الأردن يرى دائما أن بقاء العرب مرهون بتضامنهم وأن رقيهم وسعادة شعوبهم مرتبط بوحدتهم ، ولهذا كان الأردن على الدوام البلد المؤيد لكل بادرة لقاء أو مؤشر وكان بين إخوانه جميعا ، ومن هذا فأن سياسة الاردن استثمرت على هذا المنهج نفسه الذي وضعته قيادته ، ومن موقع المواجهة الواعي لعمق المخاطر وجديتها ، ولهذا فأن حكومة مضر بدران

---

[١] رافع شفيق بطانية ،المصدر السابق،ص٧٤.

[٢] المجلس القومي للتخطيط ، المصدر السابق ،ص٣٠.

[٣] المصدر نفسه ، ص٥٨ .

اكدت في برنامجها السياسي بأنها ستبذل ما بوسعها للإسهام في علاج أي شرخ يصيب التضامن العربي ، وستسعى جاهدة مع شقيقاتها العربيات لتوحيد الصف والكلمة وتكامل القدرات [١].

كانت حكومة مضر بدران تعتقد أن القضية الفلسطينية تعد قضية الأردن المركزية التي تحكم جميع نواحي حياته ، ولهذا فأن الواجب القومي والوطني يحتم علي الأردن بذل كل جهد في سبيل تحرير الشعب الفلسطيني المغتصب وكانت تعمل الحكومة الأردنية بكل طاقاتها وإمكانياتها المتاحة على ترسيخ صمود ودعم نضاله ومواجهة المؤامرة (الإسرائيلية) في تهويد القدس وإجلاء الشعب الفلسطيني عن أرضه ورفض الاعتراف بالإجراءات (الإسرائيلية) ، إذ إن الحكومة لن تعترف بالأمر الواقع التي تحاول السلطات(الإسرائيلية) فرضه في القدس أو الاماكن المقدسة ، سواء ما قامت به تلك السلطات من إجراءات ضم المدينة والاعتداء على الحقوق الثابتة للطوائف الدينية على نحو ما تقوم به حول الحرم القدسي والحرم الابراهيمي الشريفين [٢].

ومن جانب آخر شكر مضر بدران المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي في اثناء تكليفه بتشكيل حكومته الأولى وقال : " **ان العلاقات الأخوية القائمة بين المملكتين الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية والتعاون الوثيق بين البلدين الشقيقين النابع من وحدة الأماني والأهداف والنظرة المستقبلية الواحدة تدفعنا على تعميق هذه العلاقات الأخوية مسجلين بالشكر والعرفان للأشقاء في السعودية بما قدموه لنا من دعم ومن استجابة لواجبهم القومي تجاه هذا الخط الأمامي الصامد بوجه التحديات والأخطار ، ويسعدنا أيضا أن نعبر عن مشاعر التقدير نحو إخواننا في دول الخليج الذين قاموا بمسؤوليتهم القومية تجاه أرضنا فكانوا السند لنا ، كما نذكر بالشكر والتقدير عون ودعم الدول العربية والإسلامية الشقيقة التي أدركت عبء الأمانة التي يحملها هذا البلد ووقفت الى جانبه بمختلف الوسائل وفي مختلف الظروف** " [٣] ، أكد مضر بدران أن سياسة حكومته الخارجية ترتكز على محورين رئيسين : [٤]

أولهما : الإسهام النشط في كل الجهود الرامية لتعزيز السلام العالمي وتوفير الرخاء والازدهار

---

[١] حكمت بن الحسن ،حقائب وزارية ١٩٢١-١٩٩٢ ، ،مؤسسة باكير لدراسات الثقافية ،الأردن ،١٩٩٣ ،ص٦٦٠ .

[٢] المصدر نفسه ،ص ٢٧٠

[٣] مقتبس من : عمر صالح العمري ، زيد محمد خضر ،المصدر السابق ، ص١٨٨.

[٤] المصدر نفسه .

وثانيهما : العمل على كسب المزيد من الصداقات للأردن وللقضايا العربية حتى تأتي تحركاتنا السياسية في نطاق الفهم والتأييد من سائر شعوب العالم ودوله .

يبدو في ضوء هذه القناعات ان حكومة مضر بدران الاولى كانت تؤمن بأهمية دور منظمة الأمم المتحدة وترى فيها الإطار المناسب لتنظيم العلاقات الدولية والتقليل من خطر المجابهات المسلحة في العالم ، ومن أجل الحفاظ على التوازن العالمي وتأييد عوامل السلام فأن حكومة مضر بدران الاولى عززت علاقاتها بكثير من الدول ومن بينها الدول العربية والاردن جزء منها فعال في منع الاستقطاب بين المحاور الدولية ،وهذه هي مرتكزات سياسة هذه الحكومة محليا وعربيا ودوليا التي التزمت بها وعملت على تطبيقها .

رابعا : استقالة حكومة مضر بدران الأولى (٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٦) :

في السابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٦ رفع مضر بدران رسالته الى العاهل الأردني الملك حسين ، تضمنت استقالة حكومته لإفساح المجال أمام اختيار وزارة جديدة تضطلع بمسؤوليات الحكم بما يتناسب والمرحلة الجديدة التي كان يمر بها الاردن عندما شاهد الانقسامات في الآراء والمواقف داخل حكومته ، وإنقسام مجلس الوزراء بين فريقين وكانت هذه بداية شرخ كبير وانقسام خطير، و كانت أسس التقسيم مبنية على أساس أن هؤلاء وزراء زيد الرفاعي وهؤلاء وزراء يعارضون وزراء زيد الرفاعي ، وقد أصبح الخلاف واضحا داخل الحكومة وقد تضمن كتاب استقالته الذي قدمه الى الملك ما يأتي: " **سيدي ومولاي صاحب الجلالة الملك المفدى أيده الله لقد تفضلتم يا مولاي فأوليتموني شرف حمل المسؤولية الوزارية منذ بضعة أشهر، وقد امتثلت بالأمر السامي مدفوعا بالولاء والإخلاص لعرشكم المفدى ، وقد شعرت أن أضع استقالة الوزارة بين يدكم لإفساح المجال أمامكم لاختيار وزارة جديدة تضطلع بالمسؤوليات في الظرف الحالي مؤكدا لجلالة مولاي بأنني سأظل كما عهد تموني الخادم المخلص حفظكم الله ورعاكم** " [١] وهكذا انتهت حكومة مضر بدران الأولى بعد أن قبلها الملك حسين وطلب من مضر بدران إعادة تشكيلها للمرة الثانية وهذا ما سيتم تناوله في المبحث القادم [٢] .

---

[١] مقتبس من : مضر بدران، المصدر السابق ،ص١٧٢.

[٢] المصدر نفسه ، ص١٧٣.

المبحث الثاني :مضر بدران وتشكيل الحكومة الثانية (٢٧ تشرين الثاني -١٩٧٦ -١٩ كانون الأول ١٩٧٩).

عهد العاهل الأردني الملك حسين بن طلال في ٢٧ من تشرين الثاني ١٩٧٦ الى مضر بدران إعادة تشكيل الحكومة للمرة الثانية ، وجاءت مؤلفة من ١٩ وزيرا من بينهم سبعة وزراء جدد وستة وزراء جميعهم من أعضاء الوزارة السابقة التي كان يرأسها زيد الرفاعي ، ترك الحكومة خمسة منهم عند إجراء التعديل الوزاري [١] .

وكان تكليف الملك حسين مجددا لمضر بدران لثقته به لما عهد فيه من صدق الوفاء وعمق الانتماء وقدرته على تحمل المسؤولية ، وعلى النهج والمرتكزات نفسها، ومما يجدر ذكره أن حكومة مضر بدران الثانية قد دامت في الحكم ثلاث سنوات وشهر في المدة ما بين (٢٧تشرين الثاني ١٩٧٦ ، ١٩كانون الأول ١٩٧٩ وجاء أمر التكليف بحسب ما يأتي : "**عزيزي دولة الأخ مضر بدران حفظه الله ابعث إليكم بعميق محبتنا وثقتنا ،أما بعد : فلقد تلقيت كتاب استقالتكم مقدرا لكم حرصكم على إفساح المجال للقيام بحكومة جديدة تعمل على استئناف المسيرة المباركة للمرحلة القادمة ، وإننا إذا نقبل استقالة حكومتكم لأود أن اعرب لكم ولزملائكم الوزراء عن الولاء وعمق الانتماء ، نعود فنكلفكم بتأليف حكومة جديدة على النحو الذي رسمناه في إرادتنا السابقة المبلغة اليكم بتاريخ ١٣تموز عام ١٩٧٦ بانتظار أسماء زملائكم الوزراء ، نرجو لكم التوفيق في مهمتكم المقبلة سائلين العلي القدير أن يأخذ بيدكم لخدمة الأمة والوطن .**" [٢]

رد رئيس الوزراء المكلف مضر بدران على كتاب التكليف السامي الى الملك حسين قائلا : " **سيدي ومولاي صاحب الجلالة تلقيت بعميق الشكر والاعتزاز كتاب التكليف السامي التي تفضلتم وعهدتم الي فيه بتشكيل الحكومة الجديدة ،فأنني يا مولاي لأصدع بالأمر السامي وأنا أكثر ما أكون إيمانا بالرسالة التي تحملونها الي وستظل المرتكزات والمنطلقات التي حددتموها في كتاب التكليف السامي تنير طريقي لتحقيق الهدف لخدمة وطننا الغالي**"[٣]

---

[١] الدار العربية للوثائق ،ملف العالم العربي ، الأردن ، سياسة / داخلية ، ار-/١١٠٢ .

[٢] مقتبس من : عمر صالح العمري ، زيد محمد خضر ، المصدر السابق ، ص ١٩٣.

[٣] مقتبس من: المصدر نفسه ، ص١٩٤.

وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٦ م صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على تشكيل حكومة مضر بدران الثانية بعد أن رفع الأخير أسماء كابينته الوزارية [١]

التعديلات الوزارية على حكومة مضر بدران :

طرأ على هذه الوزارة تعديل واحد وذلك على أثر وفاة الدكتور محمد البشير وزير الصحة في أثناء قيامه بجولة تفقدية جنوب البلاد في ٩شباط ١٩٧٧، إذ عين عبد الرؤوف الروابده وزيرا للصحة بالوكالة فضلا عن منصبه وزيراً للمواصلات . [٢]

أولا- سياسة مضر بدران الداخلية :

قام مضر بدران بعدة أعمال على المستوى الداخلي في أثناء توليه رئاسة الحكومة الثانية عام ١٩٧٦ أما ابرز تلك الأعمال : إنشاء جامعة اليرموك في محافظة أربد ، فضلا عن دعم الحكومة لقانون أعمال الصرافة في المملكة الأردنية والعمل بنظام معادلة الشهادات في جامعة اليرموك ، فضلا عن وضع نظام النشاطات والمساعدات والاجراءات للطلبة في جامعة اليرموك [٣] ، وأنشئت مؤسسة التدريب المهني لإعداد القوى العاملة المدربة ، وتنظيم سوق العمل ورفع مستوى الكفاءات الفنية العاملة ، وشكلت محكمة الجنايات الكبرى بناء على القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٦ [٤]، وقد نص قانون المحكمة المذكورة على أن تنعقد من رئيس لا تقل درجته عن الثانية وقاضيين لا تقل درجة كل منهما عن الثالثة ، وأسس مجمع اللغة العربية الأردني ، وهو مؤسسة علمية تهدف الى الحفاظ على سلامة اللغة العربية ، وأنشئ مركز هيا الثقافي لرعاية الطفولة في حي الشسيساني – وهو نادي وملتقى طلاب المدارس – وأنشئت مؤسسة المناطق الحرة بموجب القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٦ من اجل خدمة الترانزيت ، وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ، ويتواجد على أرض الأردن أربع مؤسسات حرة هي (العقبة ، الزرقاء ، سحاب ، ومطار الملكة علياء) ، وقد افتتحت المؤسسة في عام ٢٥تموز١٩٧٧ وانشئ صرح الشهيد في العاصمة عمان في أثناء احتفالات

---

[١] ينظر ملحق رقم (٢) .

[٢] الوثائق الأردنية ، الوزارات الأردنية ١٩٢١ -٢٠٠٣ ،ص١١٦.

[٣] الجريدة الرسمية ، عمان ، العدد ٢٦٥٥، ١٦ ايلول ١٩٧٦

[٤] لؤي البواعنة ، عمر العرموطي ،محطات هامة من تاريخ الأردن ،الفنار للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٧ ، ص٢٢٩.

المملكة الأردنية الهاشمية باليوبيل الفضي لجلوس الملك حسين بن طلال على العرش [١] وقد أقامت القوات المسلحة هذا الصرح تخليدا لشهداء الجيش العربي الذين استشهدوا عام ١٩٤٨ ، وما تلاها في الحرب العربية -(الإسرائيلية)عام ١٩٦٧ ومعركة الكرامة عام ١٩٦٨، ويضم الصرح عدداً من الأجنحة وأهمها جناح الثورة العربية الكبرى [٢] ، واهتمام حكومة مضر بدران الثانية بإجراء تعديل على التعريفة الكمركية في ٣ ايلول ١٩٧٧ [٣] .

ومن جانب أخر اهتمت حكومة مضر بدران الثانية بتأهيل الطاقات البشرية الفنية والإدارية من طريق إنشاء المزيد من المعاهد والمراكز التعليمية والتدريبية التابعة لبعض المؤسسات الحكومية مثل وزارة التربية والتعليم ، ووزارة السياحة ووزارة العمل والمركز الجغرافي الأردني وغيرها كذلك شجعت الحكومة القطاع الخاص على إنشاء مثل هذه لأعداد الفنيين على المستوى المتوسط (بين المستوى الثانوي والمستوى الجامعي) ، وواصلت الحكومة سياستها من خلال إيفاد الموظفين في بعثات دراسية وتدريبية الى الخارج فأوفدت لهذا الغرض (٤٤٣) موظفا وتابعت الحكومة من طريق ديوان الموظفين ومعهد الإدارة العامة عقد البرامج التدريبية للموظفين الذين بلغ عددهم (١٠٩٤) موظفا ومنذ آواخر عام ١٩٧٨ ركزت الحكومة في برامجها التدريبية ، على عقد ندوات اختصاصية في القيادة الإدارية العليا في عدد من المؤسسات الحكومية مثل وزارة التربية والتعليم ومؤسسة المواصلات السلكية وللاسلكية ، ووزارة الصحة ووزارة الزراعة فضلا عن عدد من شركات القطاع الخاص فضلا عن البرامج المتنوعة التي تعقد للمستويات القيادية الأخرى في عدد من الاختصاصات لموظفي المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ، إذ أولت الحكومة اهتماماً متزايدا في تقديم الاستشارات الإدارية ، ولا سيما من طريق ديوان الموظفين ومعهد الإدارة العامة الى عدد من المؤسسات الحكومية لمساعدتها على تحسين وإعادة تنظيم مستوى الأداء وتبسيط بعض الإجراءات المتبعة [٤] .

---

[١] (أخبار الأسبوع) ، "جريدة "، العدد ٨١٣ ، ١٤ تموز ١٩٧٧.

[٢] لؤي البواعنة ، المصدر السابق، ص٢٣٠.

[٣] الجريدة الرسمية ، عمان ، العدد٢٧٢٦، ٣ ايلول ١٩٧٧.

[٤] وزارة الثقافة الأردنية ، وزارة السيد مضر بدران في عامها الثالث ١٩٧٦-١٩٧٩ ، عمان ، د،ت ، ص ١٧-١٨ .

التفتت الحكومة الى موضوع البحوث والدراسات العلمية في المجالات الإدارية التي كانت مختلفة بشكل عام ، إذ حاولت الحكومة عن طريق ديوان الموظفين ومعهد الإدارة العامة بالتعاون مع الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك إجراء بعض الدراسات الإدارية في ضوء الإمكانيات البشرية المتدربة المتاحة ، وقد تم وضع مشروع الإدارة المحلية ونظام خاص للوزارة ، ومن منجزات مديرية الأمن العام في مدة ثلاث سنوات هو الاهتمام بمجال التدريب ، فقد بلغ الضباط وضباط الصف الذين اشتركوا بدورات في معاهد الأمن العام أو المعاهد التابعة لمؤسسة أخرى داخل المملكة (١٣,٩٨٠) منتسبا كما تم إصدار قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ المتعلق بقانون الضمان الاجتماعي [١]

وفي عهد وزارة مضر بدران الثانية أيضا احتفل الأردن باليوبيل الفضي في ١١ آب عام ١٩٧٧ بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على ارتقاء الملك حسين العرش [٢].

ومن الأعمال الأخرى لهذه الوزارة هو العمل على تطويق الغلاء إذ أكد مضر بدران أن من أساسيات عمل الحكومة هو القضاء على مشكلة الغلاء التي تشغل المواطن والعمل على وضع حلول جذرية لقضايا المياه وأربد والمناطق الاخرى [٣] وفي مجال التطوير تم انجاز وتطوير كلية الشرطة الملكية الجامعة ، فضلا عن إعداد الدراسات والتصاميم الخاصة بالمباني ،وتم أيضا إعداد الهيئة التدريسية لها من ضباط الأمن العام ، إذ تم ايفاد (١٥) ضابطا للحصول على درجة الدكتوراه ،و تم تحضير الدراسات المتعلقة بالسيطرة التلفزيونية (الرادار) على السير بعمان ، كذلك الدراسات المتعلقة باستخدام الطائرات العمودية في أعمال الامن العام ، فضلا عن استخدام الحاسب الالكتروني في أعمال إدارة شؤون الضباط والأفراد ، اما بالنسبة لمديرية الجوازات العامة فقد بذلت أقصى جهودها لمواصلة الضغط المتزايد للحصول على جوازات السفر ، واستمرت الدائرة بتطوير العمل لتسهيل المعاملات للمواطنين ،كما سعت الحكومة من اجل تطوير أعمال الدائرة اذ قامت بشراء ماكنات "مايكرو فلم " لتصوير جميع الوثائق والملفات التي تصل عددها الى ثلاثة ملايين ملف تحتوي على الوثائق والمستندات الشخصية التي تقدم من المواطن لحفظها في أماكن مأمونة لتسهيل الرجوع اليها

---

[١] نبال تيسير الخماش ، الوزارات الأردنية ١٩٢١- ٢٠١١، مطابع الدستور ، عمان ، ٢٠١١، ص١٤٧.

[٢] (أخبار الأسبوع) " جريدة " ، العدد٨٠٨ ، ٩ حزيران ١٩٧٧.

[٣] المصدر نفسه ، العدد٨٠٩ ، ١٦ حزيران ١٩٧٧

عند الحاجة ، ومن أعمال الحكومة الأخرى هو تطوير دائرة الأحوال المدنية التي أسست منذ عام ١٩٦٦ لكنها لم تمارس نشاطاتها ، بسبب ظروف الحرب العربية – (الإسرائيلية)عام ١٩٦٧ ، إذ اقتصر عملها على اصدار البطاقات الشخصية بالاستناد الى جواز سفر المواطن الأردني من دون القيام بعملية التسجيل المدني ، بعد ذلك بوشر العمل بقانون الأحوال المدنية على نطاق واسع اعتبارا من الأول من تموز ١٩٧٧ بموجب قرار مجلس الوزراء ،إذ بدأت الدائرة بتنفيذ قانون الأحوال المدنية رقم (٣٤) ،أما من ناحية الإنشاء والتعمير فقد بذلت الوزارة جهودها من اجل تحسين أوضاع مخيمات اللاجئين من ناحية المساكن وتوفير الخدمات المختلفة ، أما بجهد منفرد من الحكومة الأردنية او بالتعاون مع وكالة الغوث الأردنية ، و قامت الوزارة بالإشراف على الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث والجمعيات الخيرية المحلية والأجنبية ، وللوزارة دور فعال أيضا في الدفاع عن قضايا اللاجئين سواء في مؤتمرات الدول المعنية أو اجتماعات المجلس الاستشاري ، وقامت الوزارة ايضا بإيجاد فرص لتعليم بنات اللاجئين والنازحين مهنة الخياطة ، الأمر الذي أهلهن على إعالة أنفسهن وذويهن [١] .

ومن الأعمال الأخرى التي اهتمت بها حكومة مضر بدران الثانية هو إنشاء وتركيب وتشغيل المخبز الآلي في عمان ، والمباشرة ببناء صوامع لخزن الحبوب في عمان والعقبة ، والتوقيع على عقد إنشاء وتوريد وتركيب وتشغيل مخازن التبريد في كلا المكانين [٢] . ولم تكن الأوقاف والشؤون والمقدسات بعيدة عن اهتمامات حكومة مضر بدران الثانية ، إذ استمرت وزارة الأوقاف بأداء رسالتها القائمة على تحقيق الأهداف التي رسمها قانون الأوقاف من توفير الكلمة الطيبة التي تجمع المؤمنين على العقيدة وتعزيز انتمائهم للتراث العربي الإسلامي ،ومن القيام بواجب المحافظة على المساجد وأملاك الوقف وصيانتها وتنميتها وإدارة شؤونها [٣]، وتمكنت الحكومة من انجاز العديد من المشاريع في مختلف مجالات النشاطات من بين مشاريع الخطط السنوية والخطة التنموية الخمسية ١٩٧٦ -١٩٨٠ لقطاع الأوقاف وخطتها

---

[١] وزارة الثقافة الأردنية ، وزارة السيد مضر بدران في عامها الثالث ، ص٢٠-٢١ .

[٢] سليمان موسى ،تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨-١٩٩٥ ، ،ج٢ ، ط٢ ،البنك الأردني الكويتي للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠١٤ ،ص٧٦١.

[٣] وزارة الثقافة الأردنية ، وزارة السيد مضر بدران في عامها الثالث ، ص٢٥ .

الشاملة للنشاطات الأسلامية التي وضعتها موضع التنفيذ إذ تكون هذه الخطة خطة نموذجية في اطار المعطيات الإحصائية والفنية والمالية والاقتصادية بالأردن [١] .

ومن اهم هذه المنجزات في قطاع الأوقاف : [٢]

- استصدار قانون لصندوق فريضة الزكاة .
- انجاز نظام البنك الإسلامي الأردني التي ساهمت الوزارة مساهمة فعالة في انجازه .
- اعداد مشروع قانون سندات المقارضة .
- اعداد مشروع لمؤسسة العقارات الوقفية .
- افتتاح مديريات أوقاف جديدة في كل من الرمثا والأغوار الشمالية .
- استحداث قسم الزراعة وتشجير الأراضي الوقفية وزيادة عطائها .
- ايفاد عشرين موظفا في بعثات دراسية عليا في الشريعة للحصول على شهادة الماجستير والدكتوراه .
- فتح باب الحج لمسلمي المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨ لأول مرة .
- تم تخصيص مئة دونم من أملاك الدولة بإسم وزارة الأوقاف لإقامة مدينة جديدة للحجاج.
- الاهتمام بالشؤون العلمية والثقافية بالمساهمة بإنشاء معهد في قلقيلية ، فضلا عن الإشراف على المعاهد الشرعية الأهلية في الضفة الغربية وتدعيمها .

ثانيا : تشكيل المجلس الوطني الاستشاري :

وجه العاهل الأردني الملك حسين رسالة في الثالث عشر من نيسان ١٩٧٨ الى رئيس الوزراء مضر بدران بتشكيل المجلس الوطني الاستشاري ، ومما جاء فيها : "**انه لا يمكن ان يقع عبء التشريع على السلطة التنفيذية وحدها وأن من غير الطبيعي أن تظل الدولة ناقصة في إحدى دعائمها الرئيس بانتظار انجلاء الظروف في منطقتنا ، ولا يجوز ان تختفي المؤسسة التي يتم فيها التعبير المشروع عن اراء ومصالح وشؤون المواطنين حول القضايا العامة بحرية ومسؤولية ، لذلك نرى وحتى تسمح الظروف بعودة الحياة النيابية التمثيلية الكاملة إنشاء مجلس وطني استشاري تشكل عضويته من رجال ذوي كفاءة**

---

[١] (أخبار الأسبوع) " جريدة " ، العدد ٨١٧ ، ١١ آب ١٩٧٧.

[٢] وزارة الثقافة الأردنية، وزارة السيد مضر بدران في عامها الثالث، المصدر السابق, ص٢٦ .

وتمثيل شعبي صحيح وولاء للوطن والأمة والدستور ، تكون مهمته إبداء الرأي والمشورة ومناقشة السياسة العامة أو النظر في جميع التشريعات والقوانين التي تسنها الحكومة ومناقشة السياسة العامة للدولة في إطار من التعاون مع الحكومة وبروح المصلحة العامة"[١].

وقد أوضحت الرسالة التي بعثها الملك حسين الى رئيس الوزراء مضر بدران أن مهمة المجلس الوطني الاستشاري هي إسداء الرأي والمشورة ومناقشة السياسة العامة والنظر في جميع القوانين التي تسنها الحكومة ، ومناقشة السياسة العامة للدولة في اطار من التعاون مع الحكومة [٢] ، ثم صدرت الإرادة الملكية بتعيين ستين شخصا ، تكون مهمتهم مناقشة السياسة العامة للدولة إسداء الرأي والمشورة للسلطة التنفيذية ، والنظر في جميع التشريعات والقوانين التي تسنها الحكومة لذلك تم تشكيل المجلس بموجب قانون مؤقت وليس بموجب نص دستوري ، وبناء على ذلك صدر قانون المجلس الوطني الاستشاري والنظام الملكي الذي يحكمه والذي تألف من اثنى عشر فصلا ، وقد تم تشكيل المجلس الوطني الاستشاري ثلاث مرات بمعدل سنتين لكل مرة بين (١٩٧٨-١٩٨٤) [٣] .

ومما يجدر ذكره أن المجلس الوطني الاستشاري لم يكن بديلا عن الحياة البرلمانية الانتخابية التي درج عليها الأردن ، فأعضاؤه جاءوا عن طريق التعيين وليس عن طريق الانتخاب ، ولم يكن لهم حق في استجواب الوزراء أو طرح الثقة بالوزارة ، وكانت المهمة الرئيسة للمجلس أن يعاون السلطة التنفيذية في القيام بأعبائها السياسية والتشريعية ، او فيما يتعلق بالخدمات والمرافق العامة ، وأن يسد الفراغ عن تجميد النشاط البرلماني الانتخابي ، والحقيقة أن المجلس كان الى حد بعيد ممثلا لكافة الاتجاهات الفكرية والسياسة والاجتماعية والعقائدية

---

[١] مقتبس من : محمد سليم الغزوي ، الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للمملكة الأردنية الهاشمية ،الجامعة الأردنية عمان – ١٩٨٥ ص-ص٧١-٧٣ .

[٢] هايل مفلح ودعان أبو جاموس الدعجة ، مدى التزام مجلس النواب بالبرامج الانتخابية دراسة في البعد السياسي في عمل مجلس النواب الأردني الحادي عشر ١٩٨٩ -١٩٩٣ رسالة ماجستير، العلوم السياسية ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، (١٩٤٤)، ص٣٤

[٣] رائد أحمد ياسين هياجنة ،الحياة السياسية في الأردن ١٩٧٣- ١٩٨٩ ،أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، عمان ،٢٠٠٩ ، ص ٤١-٤٢ ؛ ولمزيد من التفاصيل عن بنود قانون المجلس الوطني الاستشاري يراجع : عمر ضياء الدين ذنون ، الحياة النيابية في الأردن ١٩٧٨-٢٠٠١، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٧ ، ص٦١ .

في البلاد ، وقد ضم أشخاصاً سبق أن أدى الكثير منهم دوراً في خدمة المجتمع ، فبعضهم شغل مناصب وزارية سابقة ،وبعضهم كانوا أعضاء في مجلس الأعيان أو مجلس النواب ، وكان من بينهم محامون وأطباء وكتاب وصحفيون ، وضم المجلس ممثلين عن غرف التجارة والصناعة ونقابة العمال ، ولأول مرة في تاريخ الحياة التمثيلية النيابية ضم المجلس سيدات ناشطات في حياة المجتمع ، فكان بذلك خطوة تقدمية بارزة ، و ضم عدداً من الأحزاب (الممنوعة رسميا) حتى الشيوعيين من بينهم ، لهذه الأسباب قوبل وجوده بالارتياح .[١]

أ- اجتماعات المجلس الوطني الاستشاري :

وفيما يتعلق باجتماعات المجلس الوطني فقد كان يعقد جلساته بدعوة من رئيس المجلس أو من ينوبه ، إذ يتم تحديد موعد للاجتماع ، وكان الاجتماع القادم يتم شريطة إبلاغ رئيس الوزراء والوزراء بذلك ، لأنهم لهم حق الحضور في اجتماعات المجلس والاشتراك في المناقشات ، وذلك وفقا للمادة "٩/أ" من قانون تأسيس المجلس ، كما نص القانون ان تكون الاجتماعات علنية مع إمكانية عقدها بصورة سرية ، وذلك بطلب من الحكومة أو بقرار من المجلس ، و توجد اجتماعات خاصة تعقد خلال مدة لا تزيد على أسبوع [٢] ، بعد أن يقدم الطلب من رئيس وزراء او بطلب عشرة أعضاء من المجلس ، وحتى يصبح الاجتماع ذا نصاب قانوني يشترط أن يحضر ثلثا عدد الأعضاء أي أربعون فقط . [٣]

ب- العلاقة بين المجلس الوطني الاستشاري وحكومة مضر بدران الثانية :

في ظل الغياب الكامل للحياة التشريعية في البلاد منذ عام ١٩٧١ صدرت إرادة الملك الحسين بتشكيل المجلس الوطني الاستشاري لإيجاد صيغة تعاون مع الحكومة ، فجاءت هذه الإرادة على شكل رسالة كما مر ذكره سابقا [٤] .

---

[١] أحمد زياد أبو غنيمة ،ملامح الحياة السياسية في الأردن منذ العشرينات وحتى التسعينات ، عمان ،حزيران /١٩٩٨،ص٢٦٠ .

[2] Ibrahim Faóur Al-Sharaah and Khalid Hamad Abaalzamat: The Experience of the National Consultative Council Jordan (1978-1984), Journal Dirasat Human and Social Sciences, published by The Deanship of Academic Research of Jordan ، Vol39, No.1, February 2012, p. 215

[٣] عمر ضياء المصدر السابق ، ص٦١ .

[٤] بيسم منسي ابراهيم ، الأردن على الدرب انجازات وتطلعات، عمان ، ٢٠٠٢ ،ص٦٣ .

أكد رئيس الوزراء مضر بدران أن الحكومة حريصة على التعاون مع المجلس وأنها ستحيل جميع القوانين والقضايا العامة على المجلس لمناقشتها نقاشا علميا وموضوعيا وأيجابيا لخدمة مصلحة الشعب ، وقد تعامل كل من رئيس المجلس الوطني الاستشاري ورئيس الوزراء مضر بدران مع التجربة الجديدة بحذر ربما تجاوز أحيانا الحدود الضرورية ،وقد يكون الحذر هذا مبررا عند البعض ، لا سيما بعد مرور البلاد بعدة أزمات داخلية وخارجية وتمسك بعض المسؤولين باجتهاداتهم ، فضلا عن حساسية الوضع السياسي بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص ، ومع ذلك تركت حكومة مضر بدران للمجلس الوطني الاستشاري الأمور ليبت بها على أن تأخذ الحكومة بالرأي الذي يتم الاتفاق عليه ، وقد أخذت الحكومة بمعظم التعديلات وتوصيات المجلس ، ورغم أن تجربة المجلس الوطني الاستشاري قد أعطيت صلاحيات غير ملزمة قانونيا ، لكنها كانت تقوم على أساس الواقعية والأدبية ولا يمكن لأي حكومة تجاهلها ،لذلك اتسمت العلاقة مع الحكومة بأنها علاقة احترام متبادل وتفهم ورغبة في إحداث نقلة أو تطور في العمل السياسي في الأردن ،ولم تتدخل الحكومة في إرادة المجلس أو رفض توصياته ، لأن آراء أعضاء المجلس مجردة من غايات المصلحة الذاتية ،كما أن المؤتمرات وقوى الضغط التي كانت تضغط على المجالس النيابية كانت غير موجودة على أعضاء المجلس الوطني الاستشاري ، فضلا عن ذلك تمتع أعضائها بخبرات كبيرة ومتنوعة أدت الى أثراء المجلس ، إذ كان التعاون مطلقا رغم وجود بعض الاختلافات بالرأي ، ولكن في النهاية يتحكم للتصويت على القرارات . [١]

أما صلاحيات المجلس الوطني الاستشاري: فقد كان تشكيل المجلس ليكون واجهة بديلة لمجلس النواب لكن صلاحياته محددة مسبقا من خلال قانونه ،إذ فصلت مسؤولياته [٢] وحدد له الطريق اللازم سلوكه من قبل أعضائه ، ومن تلك الأمور : [٣]

١- دراسة ومناقشة جميع مشاريع القوانين وإبداء الرأي والمشورة حولها لمجلس الوزراء قبل إقرارها ويحيل تلك المشاريع الى المجلس من قبل رئيس الوزراء .

---

[١] طايل صليبي حمد المساعيد ،المجلس الوطني الاستشاري الأردني دراسة تاريخية سياسية ١٩٧٨-١٩٨٤ ، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة أل البيت ، الأردن ، ٢٠١١، ص٩٣-٩٤ .

[٢] زيد منير سلمان عبوي ، الاستراتيجية الوطنية الشاملة الأردن الأقوى ،دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ،ص٢٧.

[٣] عمر ضياء الدين ذنون ، المصدر السابق ، ص٥٩ .

٢- إبداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء بوضع اي قانون ، أو التوجيه بإلغاء أو تعديل أي من القوانين المعمول بها .

٣- مناقشة إبداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء حول الشؤون المتعلقة بالسياسة العامة للدولة و يحق لكل عضو في المجلس من الاستيضاح من رئيس الوزراء والوزراء المختصين حول أي أمر من تلك الأمور .

٤- ابداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء حول الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة .

٥- يقدم ديوان المحاسبة الى المجلس تقريرا تقريرا عاما يتضمن أراء هـ وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك خلال ست أشهر من أنتهاء السنة المالية للدولة .

ومن أهم الضمانات التي تكفل المجلس الوطني الاستشاري وتحمي أعضائه هي: [١]

١- المناعة والمقصود بها هو عدم مسؤولية أعضاء المجلس عما يصدر عنهم من الأقوال والآراء داخل المجلس إذ لكل عضو حرية في التكلم وإبداء الرأي .

٢- الحصانة تهدف الى وضع أعضاء المجلس الوطني الاستشاري تحت حماية المجلس خوفا من أن تتخذ السلطة التنفيذية إجراءات يمكن أن تكون كيدية ضدهم .

ثالثا : الأوضاع الاقتصادية في الأردن في عهد حكومة مضر بدران الثانية (١٩٧٦-١٩٧٩) :

حقق الاقتصاد الأردني في المدة ١٩٧٦-١٩٧٩ انجازات اقتصادية ايجابية عكست الى حد بعيد الأبعاد التنموية التي حققت، وسعت الحكومة الى تحقيقها خلال تلك المدة ، وكان الهدف الاقتصادي الأساسي من عملية التنمية ، كما تجسد في خطة التنمية الخمسية معدلات عالية في نمو الدخل المحلي الإجمالي وتحقيق تغير أساسي في البنية التحتية للاقتصاد الأردني ، وذلك من خلال زيادة الأهمية النسبية من قطاعات الإنتاج المباشر مقابل تقليص الأهمية النسبية لقطاعات الخدمات ، وفضلا عن ذلك سعت الحكومة الى زيادة المدخرات

[١] رجاء صبحي عقله غرايبة ،تطور الحياة النيابية في الأردن ١٩٦٧-١٩٩٧ ،رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ،الجامعة الأردنية ، عمان ،كانون الثاني ٢٠٠٢، ص ٦٧-٦٨

المحلية والمدخرات الأجنبية وتوجيهها نحو الاستثمار، وذلك من خلال إصدار التشريعات اللازمة لتشجيع الاستثمارات وخلق الحوافز الضريبية المباشرة والحوافز الأخرى اللازمة لتوفير مناخ الاستثمار المناسب . [١]

كان النمو الحقيقي في الأردن يتراوح بين معدلات النمو العالية خلال المدة ١٩٧٦-١٩٧٩ مدفوعة بالرواج الاقتصادي في دول الخليج جراء ارتفاع أسعار النفط ، ويمكن القول ان مرحلة الرواج الاقتصادي في عقد السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين ، المدعوم بسياسة مالية توسعية جزئيا من الخارج وكذلك انفاق خاص ممول بشكل كبير من تحويلات العاملين في الخارج . [٢] ، فضلا عن وعد الحكومة بالتركيز في التطوير الاقتصادي على التعاون مع الأقطار العربية الشقيقة ، عن طريق تنسيق المجهودات التنموية فيها وإقامة المشروعات المشتركة وتدعيم التكامل الاقتصادي العربي ، وتطوير مواقف البنية الأساسية التي تخدم هذه الغايات وتطبيق أحكام السوق العربية المشتركة ضمن المصلحة المتبادلة . [٣]

ساهمت المساعدات المالية العربية والأجنبية مساهمة كبيرة في تغذية الخزينة الأردنية مما مكنها من توسيع الأنفاق العام بشقية الاعتيادي والتنموي ، وتعد عمليات ميزانية الحكومة المركزية العامل الرئيس في تحديد مجمل النشاط الاقتصادي في الأردن، إذ ساهم مجموع الإنفاق العام الجاري والرأسمالي بحدود (٦٠%)من إجمالي الناتج المحلي للمدة من (١٩٧٦-١٩٨٠) وان قرابة ثلث مجموع النفقات تم تمويله عن طريق المساعدات الخارجية للمدة نفسها ، بينما ساهمت الإيرادات المحلية بتمويل أكثر بقليل من(٤٠%) من النفقات العامة ، وكان العجز في الميزانية يقدر بنسبة(٨%) من إجمالي الناتج المحلي خلال المدة (١٩٧٦-١٩٧٩) تم تمويل الجزء الأكبر من طريق الاقتراض الخارجي . [٤]

---

[١] وزارة الثقافة الأردنية ، وزارة السيد مضر بدران في عامها الثالث ، ص٢٩.

[٢] صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية ، تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي ، ،شركة حسن لنشر والتوزيع ،أبو ظبي ، ٢٠٠٣، ص٢٣٢-٢٣٥.

[٣] عمر ياسين محمود خضيرات ،البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الأردنية (١٩٨٧-٢٠٠٠)أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم الإنسانية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢،ص٩٣.

[٤] التقرير الشهري ،مجلة شهرية تصدر عن مركز البحوث والمعلومات ،العدد ٩ السنة الثانية ،بغداد،١٩٨٣ ،ص٧٩.

تميز الوضع عام ١٩٧٦ بأنه استمرار لمعظم الاتجاهات الرئيسة التي رافقت الاقتصاد الأردني منذ عام ١٩٧٢ وبداية تنفيذ الخطة الثلاثية ، فمن نشاط اقتصادي وازدهار عالي الوتيرة طبع معظم القطاعات الرئيسة ، كقطاع الصناعة والتجارة والخدمات والأسكان ، الى سيولة مرتفعة يخالطها بالتأثير المتبادل ،وهناك معدلات غير مألوفة من التضخم النقدي والارتفاع في الأسعار الى معدلات متمادية الارتفاع في الإنفاق الحكومي والخاص، كل ذلك في جو متزايد من الثقة في الاقتصاد الأردني ، عبر عنه اصدق تعبير ارتفاع كبير في حجم الاستثمارات الخاصة ، وتوسع في تحويلات القطاع الخاص الخارجية ، وأن كانت بعض القطاعات قد تعرضت في مطلع النصف الثاني من عام ١٩٧٦ الى تباطؤ واضح كقطاع التجارة الخارجية وقطاع تجارة الأراضي ، إلا إن بعض بقية القطاعات حافظت على أوتار نموها وتوسعها . [١]

أما بالنسبة للاقتصاد الأردني خلال عام ١٩٧٧ فقد حقق معدلات نمو معتدلة ومقبولة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وذلك ضمن الإطار الذي رسمته خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) وتتبع أهمية النمو الاقتصادي المتحقق عام ١٩٧٧، من كونه يستند الى واقع وأرضية زالت منها نسبيا العوامل الاستثنائية وغير المألوفة التي سادت في المدة ما بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٦ ، ممثلة بمعدلات النمو المرتفعة والمقرونة بالاختلافات في الموارد والضغوط التضخمية ، ويمكن القول إن الاقتصاد الأردني قد نعم عام ١٩٧٧ بنمو اقتصادي متوازن أمكن في ظل السيطرة على عرض النقد ونموه وعلى الائتمان كما ونوعا وتوجه الموارد المالية نحو الميادين التي تخدم طموحات الأردن التنموية ، ومن أبرز المؤشرات الاقتصادية تظهر لنا حقيقة النمو الاقتصادي الوطيد والمتوازن وتجسد الثقة التي يحظى بها هذا الاقتصاد محليا وعربيا ودوليا ، وما تزايد الإيرادات العامة او الإنفاق العام والخاص (الإنمائي الاستهلاكي) الا واحد من جوانب هذه الثقة ، يضاف الى ذلك تنامي حركة التجارة الداخلية والخارجية ونشاط البناء والإنشاءات ، لاسيما خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٧وليس بخاف ان الاستقرار النسبي في قيمة الدينار الأردني وقابليته للتحويل مقرونة بمزيد من اجراءات تحرير

---

[١] البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الثالث عشر عن أعمال البنك ،دائرة الأبحاث والدراسات ،عمان ، ١٩٧٦ ،ص١.

الاقتصاد الأردني من القيود المطبقة خلال العام المذكور، قد ادت دورا مهماً في تعزيز الثقة بالاقتصاد الأردني وساعدت على المضي قدما في مسار الجهد التنموي المبذول . [١]

كان انخفاض نسبة التضخم من (١٥%)في عام ١٩٧٧ الى(٧%) خلال عام ١٩٧٨ المنصرم من أهم مميزات الاقتصاد الوطني ،كذلك فقد كان هنالك وفر جيد في ميزان المدفوعات الأردني ، على الرغم من العجز التجاري المزمن ، اما القطاع الصناعي فقد تمتع بنمو سريع بالرغم من بعض الصعوبات التي واجهت بعض الصناعات خلال عام ١٩٧٨ ،وفي القطاع الزراعي هبط انتاج المحاصيل الحقلية ، بينما زاد انتاج الخضروات والفواكه ، أما الحكومة فقد أنفقت أكثر من إيراداتها من الضرائب والمساعدات بنمو (٥٠ طن). [٢]

انخفضت نسبة التضخم المالي كثيرا خلال عام ١٩٧٨ ، وهذا يعزى الى زيادة أسعار النفط الخام ، والزيادة في رواتب موظفي الدولة ، والمحصول السيء لهذا العام والزيادة في بعض أسعار السلع العالمية ، وأن الزيادة الهائلة في نفقات الحكومة خلال العام المذكور والتي وصلت الى(٤١%) ، قد زادت نسبة التضخم في غياب إجراءات تصحيحية عاجلة والتي يمكن ان تشمل سياسة قوية لتحديد الأسعار والأجور ، بالرغم من صعوبة تطبيقها وتخفيض نفقات الحكومة الأردنية ،لا سيما ذلك الجزء الذي ينفق داخل المملكة [٣].

أما الوضع الاقتصادي في الأردن عام ١٩٧٩ فقد دلت معطيات الوضع الاقتصادي على تصاعد زخم عملية التنمية والتطوير، كما عكستها المؤشرات الاقتصادية المختلفة ، فقد حقق الاقتصاد الأردني معدلات نمو جيدة في معظم قطاعاته الاقتصادية انعكست على نمو الناتج القومي الإجمالي بمعدل عال ، ويعد هذا الانجاز استمرارا للجهود التنموية التي واكبت الاقتصاد الوطني خلال مدة خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) ، إذ شهد عام ١٩٧٩ نمواً اقتصادياً واضح الإبعاد وترسيخ الثقة التي يتمتع بها الاقتصاد الأردني محليا وخارجيا ، وتتمثل هذه الثقة في استمرار تدفق حوالات العاملين وتزايد حجم الاستثمارات كل من القطاعيين الخاص والعام ، يضاف الى ذلك تنامي حركة التجارة الداخلية والخارجية وازدهار

---

[١] البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الرابع عشر عن اعمال البنك ،دائرة الابحاث والدراسات، عمان ،١٩٧٧ ،ص١.

[٢] بسام عصفور، محمد الصمادي ، الاقتصاد الأردني خلال عام ١٩٧٨ ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ،نيسان ١٩٧٩ ،ص١٧ .

[٣] المصدر نفسه ،ص١٨.

نشاط الأردن ، ومما لاشك فيه أن مؤثرات خاصة كالاستقرار النسبي في قيمة الدينار الأردني ومتانة احتياط الدولة من الذهب والعملات الأجنبية قد أدت دورا مهماً بتعزيز هذه الثقة وخلق الجو الاستثماري الملائم لعملية التنمية الاقتصادية . [١]

وفي ١٩ كانون الأول ١٩٧٩ قدم مضر بدران استقالة حكومته بسبب الصعوبات التي واجهته في أداء الأمانة طوال مدة رئاسته للحكومة من القضاء على الرشوة والفساد الاداري ونجاحه في إتمام المشاريع البنيوية ، وأن من الأسباب الأخرى التي واجهت مضر بدران والتي ادت الى تقديم استقالته هى الاتهامات التي واجهته بأنه اشتراكي وبعثي يسعى لاحتكار كل شيء للقطاع العام لكن كانت العبرة في النتائج وبسبب تلك الصعوبات والجهود أقدم مضر بدران على تقديم استقالته ووعد الملك حسين بعدم العودة من جديد على الرغم من نجاحه في إداء الأمانة على أتم وجه . [٢]

وفيما يتعلق بموقف حكومة مضر بدران من القضايا العربية فسيتم الحديث عنه في المبحث القادم .

---

[١] البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي السادس عشر عن اعمال البنك ،دائرة الابحاث والدراسات ،عمان ١٩٧٩،ص١.

[٢] وزارة الأعلام ، الوثائق الأردنية ، الوزارات الأردنية ١٩٢١- ٢٠٠٣،ص١١٦.

المبحث الثالث : موقف حكومة مضر بدران من القضايا العربية:

انتهج الأردن سياسة وسيطة معتدلة ومرنة لتحقيق إمكانية التفاعل مع محيطه الخارجي بما يضمن له البقاء والاستقرار، فخبرة العاهل الأردني الملك حسين الطويلة بالحكم مكنته من الإحاطة بالأوضاع الدولية والاقليمية [١] ،

تميزت السياسة الأردنية بأنها ديناميكية ومرنة ،ويسترشد صانعو القرار بمبادىء ثابتة ومستقرة لتحقيق جملة من الأهداف الرئيسة أهمها : التمسك باستقلال الأردن ووحدة أراضيه ، والحفاظ على نظام الحكم من خلال إبعاد الخطر الخارجي وتعزيز الولاء للحكم الملكي ، وبناء قوات مسلحة قادرة على مواجهة الأخطار الخارجية والداخلية ، ورعاية المقدسات الإسلامية وتكثيف مشاركة الأردن على صعيد العمل الإسلامي ،وكذلك على الصعيد القومي في مختلف المواقف ، وإتباع سياسة الحياد والالتزام بقرارات الأمم المتحدة والحفاظ على السلم والأمن الدوليين . [٢]

أما طبيعة علاقات الأردن مع الدول العربية في عهد حكومة مضر بدران الثانية فهي:

أ : العلاقات الأردنية – العراقية :

تميزت العلاقات الأردنية – العراقية بالصفاء وروح التفاهم ابتداء من عام ١٩٧٣[٣] ، لكن توترت العلاقات السياسية بين البلدين فيما بعد بسبب توجه الأردن العلني الى بناء علاقات مع سوريا خلال المدة (١٩٧٥-١٩٧٨) ، إذ كانت العلاقات العراقية – السورية تشهد حالة من التوتر بسبب الخلاف حول رئاسة الوحدة المشتركة بين البلدين ونتيجة لهذا الخلاف كان هناك رد الفعل قويا اتسم بهجوم قام به موالون للعراق على فندق عمان الدولي في تشرين الثاني عام ١٩٧٦، وقد طالب منفذو هذا الهجوم بقرارات سياسية تجاه العراق ، بينما لم يؤد هذا الهجوم الى صدام مفتوح بين البلديين ، ورغم توتر العلاقات السياسية بينهما بسبب إعدام طالب أردني كان يدرس في احدى جامعات العراق على أثر التهمة الموجهة له وهي تعامله مع جهاز

---

[١] خالد حامد طاهر شنيكات ،الحسين بن طلال والسياسة الخارجية الأردنية (١٩٥٣-١٩٩٩) ، (رسالة ماجستير)،كلية الدراسات العليا ،الجامعة الأردنية ،٢٠٠٠،ص٣٤.

[٢] أنور عبد الحفيظ عبد الرحمن المناصير ، دور القوات المسلحة الأردنية في السياسة الخارجية الأردنية من عام ١٩٥٣ – ٢٠٠٠ ،رسالة ماجستير، الدراسات الدبلوماسية ، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان ،٢٠٠٣،ص٢٤.

[٣] سليمان موسى ،تاريخ الأردن السياسي المعاصر ١٩٧٦-١٩٩٥ ، ص١٥٧ .

المخابرات الأردني ، ونقل الأخبار الى الأردن ، إذ أصدرت الحكومة العراقية قراراً بمنع الطلاب الأردنيين من الدراسة في الجامعات العراقية ، الا أن العلاقات الاقتصادية كانت تسير بشكل يناسب البلدين نتيجة تحسن العلاقات الاقتصادية بين بغداد وعمان إذ بدأ العراق ينظر الى الأردن كشريك عربي معتدل ومفيد ، أما بالنسبة للأردن فقد مثل العراق لها دولة متنوعة المصادر الاقتصادية مما قد يكون ذا فائدة كبيرة للأردن بتزويده ما يحتاجه ،ولم يكن النظام العراقي هو المسؤول عن هذه التطورات الايجابية التي سادت العلاقات الأردنية العراقية ، بل كان صدام حسين نائب الرئيس العراقي خلال المدة (١٩٦٨-١٩٧٩) قد أمد الأردن بمبالغ طائلة ، فضلا عن ذلك فقد تضاعف التبادل التجاري بين البلدين ، وعندما علم صدام حسين عن وضع الأردن الاقتصادي بعد أن اخبره وزير الداخلية الأردني الأمر بالتفصيل أستاء صدام حسين وقال : " **عيب علينا أن يكون الأردن بهذا الوضع وإحنا نتأخر عن المساعدة**" [١] وكان لصدام حسين وقفات مهمة مع الأردن لا سيما بعد أن تسلم رئاسة الجمهورية . [٢]

عندما وجد الأردن في العراق مصدرا للحصول على المكاسب ولا سيما الاقتصادية منها أخذ بالابتعاد عن سوريا ، لأن العراق كان منتجا للنفط وكان بإمكان الأردن الحصول على مكاسب اقتصادية عديدة من تجارة الترانزيت ، ولم تكن القروض والمنح التي حصل عليها الأردن من العراق كافية لتوجه الأردن نحو كفة العراق ، بل نتيجة التطورات التي شهدتها الساحة العربية ، فبالنظر مما أعلنه مؤتمر القمة العربي ببغداد الذي عقد في ٥ تشرين الثاني ١٩٧٨ أصبح العراق مركزا للسياسة العربية بعد أن كان يعيش في عزلة نسبية ، فقد شعر الأردن أن تحالفه مع العراق سيقوي من نفوذه في الإقليم العربي . [٣]

وفي السياق نفسه كان العاهل الأردني الملك حسين مدركا للاختلاف بين الحاجات السورية والحاجات العراقية ،فسوريا مثلا لن توافق على أي محاولة أردنية لإعادة الأشراف على الضفة الغربية والقدس وتمثيل فلسطين ،لأن سوريا لها العديد من الاهتمامات على هذا الصعيد ، أما العراق فلم تكن لديه هذه الاهتمامات ، لذلك أخذ الأردنيون ينجذبون الى السير في توطيد

---

[١] مقتبس من : هالة مهدي خيري عبد الأمير ،علاقات الأردن الخارجية اتجاه دول الجوار العربي (العراق والسعودية)انموذجا ١٩٦٧-١٩٩٠، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية ،جامعة بابل ، ٢٠١٤، ص١٢٢.

[٢] المصدر نفسه .

[٣] هالة مهدي خيري ، المصدر السابق ،ص١٢٦ .

علاقات متينة مع العراق ، على حساب علاقتهم مع سوريا ، ومما ساهم في هذا التوجه هو مؤتمر القمة في بغداد في عامي ٥ تشرين الثاني ١٩٧٨و ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٩ وكان صدام حسين حينها هو المسيطر الفعلي على هذين المؤتمرين ، [١] إذ ضمن للأردن مساعدات مالية كونها إحدى الدول المواجهة مع (إسرائيل) واتفق مع دول الخليج لصالح الأردن، وأخذت العلاقات تنمو بشكل سريع حتى نهاية عقد السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين ، إذ كانت العلاقات الاقتصادية بينهما تتوثق بشكل أكثر تسارعا ،لاسيما عندما زاد الاهتمام بميناء العقبة . [٢]

يتضح مما سبق ان العلاقات الأردنية – العراقية ابان مدة تولي مضر بدران رئاسة الوزراء ١٩٧٦– ١٩٧٩ كانت متميزة وشهدت تطوراً ولا سيما في المجال الاقتصادي نظرا لحاجة البلدين كل منهما للآخر .

ب– العلاقات الأردنية – السورية

لم تتأرجح علاقات الأردن مع أي بلد عربي بالقدر الذي تأرجحت فيه مع سوريا ،فقد كانت هنالك حساسية مفرطة عند رجال الحكم السوري مبعثها العميق هو الخشية من العاهل الأردني ومشاريعه الوحدوية والارتباط بمحور القاهرة – الرياض ، وظلت تلك الحساسية كامنة في النفوس وظهرت في أوضح صورها في سنوات الوحدة بين مصر وسوريا (١٩٥٨–١٩٦١) ، وكان من المتوقع أن يدفع الخطر(الإسرائيلي) كلا من سوريا والأردن الى التقارب والاتحاد ، [٣] لكن خلال عام ١٩٧٥ تسارعت عملية التقارب مع سوريا وتطورت من عملية وفاق بسيطة بسيطة الى تعاون مباشر وتنسيق متين [٤] ، ففي عام ١٩٧٦ وصل الى مرحلة من التناسق والتكامل إذ إن في ذلك العام حصل الكثير من الاجتماعات والتنسيق بين البلدين ، إذ وصل اللواء عبد الرحمن خليفاوي [٥] رئيس الوزراء السوري الى عمان في ٢٥ آب ١٩٧٦ على رأس

---

[١] مالك حمزة مطر عبدالله ، موقف دول الجوار العربي من الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨،رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ،جامعة كربلاء ،٢٠١٩ ،ص١٧١ – ص١٧٢ .

[٢] سليمان موسى ،تاريخ الأردن السياسي المعاصر ١٩٦٧–١٩٩٥ ،ص١٥٧ .

[٣] المصدر نفسه ،ص٥٥٦.

[٤] الدار العربية للوثائق ،ملف العالم العربي ،الأردن –سياسة /خارجية ،ا ر –١٣٠٣/٦.

[٥] عبد الرحمن خليفاوي :(١٩٢٧–٢٠٠٩) هو من مواليد دمشق جاء مع جده الأمير عبد القادر الجزائري الى دمشق ودرس في مدارسها الابتدائية والثانوية وتخرج من الكلية العسكرية ضابط في الجيش السوري ورفع الى رتبة لواء عام ١٩٧١ ، وكلفه حافظ الأسد برئاسة مجلس الوزراء واستمر من عام ١٩٧١الى ١٩٧٢ وعاد الى رئاسة الوزارة عام ١٩٧٦ وبقي فيها حتى عام ١٩٧٨ . ينظر : سعاد جمعة ،حسن ظاظا ، الحكومات السورية في القرن العشرين ،در الرؤية للنشر والتوزيع ،دمشق ،٢٠٠١ ،ص٧٢ .

وفد رسمي للمشاركة في اجتماعات اللجنة العليا الأردنية – السورية المشتركة وقال خليفاوي في تصريح لوكالة الأنباء الأردنية : " **ان اللجنة ستدرس ما أنجزته اللجان المتخصصة في مجالات التعاون ومعرفة ما هو متعسر وما هو في طريق الانجاز من المشاريع المتبقية ، وأن هذا اللقاء واللقاءات السابقة واللاحقة ما هي الا مرحلة على طريق تحقيق الوحدة الشاملة الكاملة** " وأضاف رئيس الوزراء الأردني مضر بدران في تصريح لوكالة الأنباء السورية : " **ان ما يجري حاليا بين سوريا والأردن يجب ان يكون مثالا يحتذى به لكل الشعوب العربية التي تسعى الى تحقيق الوحدة العربية الكاملة** " [١] الأمر الذي يؤكد طبيعة العلاقات الأردنية – السورية ضمن الاطار العربي .

تم إنشاء شركات مشتركة في عهد حكومة مضر بدران ومناطق حرة مشتركة بين سوريا والاردن ، وتم تعيين مديرين من كلا البلدين لتلك المؤسسات ، كما تم استكمال الأمر بالمناهج التعليمية وحتى التعريفة الكمركية التي انطوت على صعوبات بالغة في التطبيق نتيجة فرق سعر صرف العملتين والكلف الأولية للأسواق في البلدين ،وعلى الرغم من ذلك لم تتحقق الوحدة ، بين البلدين ، وكان السبب هو عدم الوصول الى اتفاق على من يرأس دولة الوحدة وتمسك الأردن بموقف الرفض لفكرة انتخاب الرئيس من قبل الشعبين الأردني والسوري ،لأن في ذلك ظلماً كبيراً للأردن فتعداد الأردن كان ٣ ملايين وسوريا ١٥ مليونا فالنتيجة محسومة ، وقد قال مضر بدران للرئيس السوري حافظ الأسد [٢] في هذا الشأن : " **إن الأردنيين سيعتبرونني خائناً أذا وافقت** " [٣] ، وأخذ مضر بدران يلح على الملك حسين أن يرفض الفكرة لأنهم ماطلوا بالموافقة على فكرة الأردنيين أن تكون الرئاسة بالتناوب وليس بالانتخاب [٤] .

يبدو أن علاقة الأردن مع سوريا لم تشهد تطورا واضحا في عهد حكومة مضر بدران الثانية وظلت متأرجحة .

---

[١] مقتبس من : سجل العالم العربي ، وثائق ، أحداث ، اراء سياسية ، دار الابحاث والنشر ، بيروت ، ١٩٧٦ ،ص٢٠٧.

[٢] حافظ الأسد : (١٩٢٨ – ٢٠٠) سياسي سوري ولد في بلدة القرداحة قرب مدينة اللاذقية الساحلية دخل الكلية العسكرية عام ١٩٥٢ ، وتخرج فيها برتبة ملازم طيار عام ١٩٥٥ ، شغل منصب وزير الدفاع عام ١٩٦٦ ، ثم شغل منصب رئيس الوزراء بين عامي (١٩٧٠-١٩٧١) أصبح رئيس للجمهورية عام ١٩٧١ . للمزيد ينظر : لمياء مالك عبد الكريم ، حافظ الأسد ودوره العسكري والسياسي في سوريا من ١٩٧٠-١٩٨٥ ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٩ ؛ هاشم عثمان ، تاريخ سوريا الحديث عهد الرئيس حافظ الأسد (١٩٧١-٢٠٠٠) ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٧.

[٣] مقتبس من : مضر بدران ، المصدر السابق ، ص ١٧٩.

[٤] المصدر نفسه ، ص ١٧٩.

ت - موقف الحكومة الأردنية من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٧٦:

تعد الحرب الأهلية حالة صراع مسلح بين فريقين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة نزاعات حادة وتعذر ايجاد أرضية مشتركة لحلها بالتدرج أو بالوسائل السليمة وكان الهدف لدى الأطراف المتصارعة السيطرة على مقاليد الأمور وممارسة السيادة وأما اسبابها فهي سياسية و اقتصادية و دينية ، ومن أهم اسباب الحرب الأهلية التي حدثت في لبنان للفترة من (١٩٧٥-١٩٩٠) هي [١] :

١- إساءة المستعمر الفرنسي عندما دخل الى لبنان بإحداث النظام الطائفي ضد الوطنية .

٢- ظهور الميليشيات المسلحة وظهور الحلف الماروني المصارع ضد المقاومة الفلسطينية .

٣- جاءت الأزمة اللبنانية في الوقت الذي هيمنت فيه الواقعية السياسية على النظام العربي ، ففي حين شعرت أطراف لبنانية ان منظمة التحرير الفلسطينية تعاني من الضعف بسبب الملامح الانعزالية لمصر وتوجهها نحو التسوية مع (إسرائيل) وخلافاتها مع سوريا ، وجدت هذه الأطراف الفرصة سانحة لإخراج الفلسطينيين من لبنان .

ومن جانب آخر يمثل السبب الاقتصادي احد أسباب الحرب إذ كان الاقتصاد اللبناني يعاني من تناقض في تحوله من اقتصاد زراعي الى اقتصاد خدمات دون أن يمر بمرحلة الاقتصاد الصناعي الرأسمالي الأمر الذي سبب عدم ولادة طبقة عمالية [٢] .

إن سلوك السياسة الخارجية الأردنية في عهد حكومة مضر بدران الثانية (١٩٧٦-١٩٧٩) تجاه الأزمة اللبنانية لم يخرج في مضامينه عن المبادئ المعلنة لسياسته العربية ويدخل ضمن بيئة العوامل الإقليمية المؤثرة على سلوكه تجاه قضايا المنطقة فقد تبني الأردن موقف الحياد التام تجاه الأطراف الداخلية للأزمة ، والدعوة للحفاظ على دعوة الأردن الجيش اللبناني للحفاظ على وحدته ووحدة لبنان، والاتجاه الاخر هو دعوة الأردن الى حل يضمن حقوق

---

[١] محمد علي محمد ، المملكة العربية السعودية والحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٩ ، مجلة تكريت العلوم الإنسانية ، مج ٢٠ ، العدد ٨ ، ٢٠١٣ ، ص ١١٣.

[٢] زينب عبد السلام وأخرون ، الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥- ١٩٩٠ وانعكاساتها على التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية ، الجزائر ٢٠١٢ ، ص١٤-١٥

الجميع في لبنان ، والاتجاه الثالث هو الحرص على ضمان وصول المساعدات الإنسانية للشعب اللبناني ، فضلا عن مساندة الأردن للأدوار العربية القائمة على احتواء الأزمة وحلها [١].

فقد دعم الأردن من خلال تطابق سلوكه التصويتي مع سلوك غالبية الدول للمصالحة بين الأطراف اللبنانية المتنازعة ، وتمكين الشرعية اللبنانية من إعادة سيطرتها ودعم وتأييد الأردن لجهود السعودية وسوريا في إنهاء الأزمة وقبوله للتدخل السوري العسكري في لبنان على اعتباره جزءاً من قوات حفظ السلام العربية [٢] .

وفي هذا الصدد اكد العاهل الأردني الملك حسين دعم الأردن للجهود المبذولة لإنهاء الأزمة اللبنانية قائلا : "**مثلما عملت وأعمل في كل فرصة وضمن أقصى حدود الإمكانيات على المساهمة في كل جهد صادق خير يبتغي إيقاف النزيف في لبنان وتأمين وحده الشعب في لبنان وحفظ استقلاله**" [٣] وعندما حدثت الأزمة اللبنانية كان مضر بدران برئاسة الحكومة وكانت بيروت مركزا للشرق الأوسط ، وبدأت الاستثمارات تخرج منها بحثا عن دول آمنه ،وقد سعى مضر بدران للاستفادة من الاستثمارات الهاربة من لبنان عبر كل هذه المشاريع التي تمثل بنية تحتية ملائمة للاستثمارات، لذلك سعى مضر بدران لأن يستفيد من تلك الحالة وأن تكون عمان وجهة للمستثمرين ، وبقي متمسكا بموقف سياسي يدعو لحل الأزمة بالسرعة الممكنة ،لاقتناعه بأن الميزة الأمنية تذهب أدراج الرياح في حال تطورت اضطرابات دول الجوار، وذلك من خلال السلوك اللفظي والعملي للأردن تجاه الأزمة اللبنانية يتضح أن موقف الأردن جاء على أساس الحياد بين الأطراف المتنازعة، وتأييد إيجاد حل يضمن جميع الأطراف ، ودعم الجهود العربية القائمة على احتواء الأزمة [٤].

ث-العلاقات الأردنية – الليبية :

بعد ست سنوات من القطيعة في العلاقات الأردنية –الليبية أعيدت العلاقات في ٢١ نيسان ١٩٧٦ ، وسادت علاقات طبيعية بين الأردن وليبيا نحو أربع سنوات ، وعندما رفض

---

[١] (النهار) " جريدة "، بيروت ، العدد ، ١٢٧٧٣، ١٢ اذار ١٩٧٦.

[٢] محمد فضة ، الأردن ومؤتمرات القمة ، لجنة تاريخ الأردن ،عمان ،١٩٩١ ،ص٤٠.

[٣] مقتبس من : أسامة عيسى تليلان ، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية ،دائرة المكتبة الوطنية ،المفرق ، الأردن ،٢٠٠٠،ص١٤٢.

[٤] المصدر نفسه ، ص١٤٢.

الأردن الموافقة على الاشتراك في مبادرة انور السادات [١] وجهت حكومة ليبيا دعوة لرئيس الوزراء الأردني مضر بدران لزيارة ليبيا ، وقد لبى الأخير الدعوة ، واستغرقت زيارته الى ليبيا ثلاثة أيام (٤-٦نيسان ١٩٧٨) اجتمع خلالها بالرئيس الليبي العقيد معمر القذافي [٢] ، وسلمه رسالة من الملك حسين ، حول دعوته لبناء موقف عربي موحد في مواجهة الأحداث ،وفي أثناء الزيارة تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي ،واتفاقية أخرى للتعاون الثقافي ، وفي ختام الزيارة صدر بيان أعربت فيه الحكومة الليبية عن تقديرها لصمود الأردن وتحمله مسؤولياته القومية ، وبالمقابل أعربت الحكومة الأردنية عن تقديرها لدور ليبيا في حركة التحرر العربي ،ورأى القذافي أن علاقاته الطيبة مع الأردن تتيح له مجال العمل على إصلاح ذات البين بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فجاء من دمشق يوم

---

[١] محمد أنور السادات : (١٩١٨-١٩٨١) ولد في قرية أم الكوم – المنوفية اكمل مدرسته الابتدائية في مدرسة الاقباط عام ١٩٢٥ ، ودخل الكلية الحربية عام ١٩٣٦ ، وفي عام ١٩٤٣ اعتقل وطرد من الجيش ، هرب من السجن عام ١٩٤٤ وشارك بجمعيات سرية بضمنها تنظيم الضباط الاحرار ، شارك في ثورة تموز عام ١٩٥٢ عين وزير لشؤون الدولة عام ٣ ١٩٥ورئيس لمجلس الشعب عام ١٩٦٨ كان السادات صحفيا ماهرا فتنوعت اعماله وشملت المقالات والقصص والمذكرات الى جانب عرضه لبعض الكتب وسليلة من المقالات التي كان يكتبها في جريدة مايو بعد صدورها عام ١٩٧٨ شغل السادات نائب رئيس الجمهورية عام ١٩٦٩ ثم رئيس للجمهورية عام ١٩٧٠ ، اغتيل في ٦ تشرين الأول عام ١٩٨١ . للمزيد ينظر : شاكر ضيدان جابر ، الرئيس المصري محمد أنور السادات دراسة في سياسته الداخلية ١٩٧٠-١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ ،ص٢٢.

[٢] معمر القذافي : (١٩٤٢ -٢٠١١) : وعرف بالعقيد القذافي ،حكم ليبيا لأكثر من ٤٢ عاما في مدينة سرت ارسله والده لتعلم القران الكريم وعند بلوغه سن التاسعة درس الابتدائية في مدينة سرت ، أكمل دراسته الإعدادية في احدى مدارس فزان ، اما دراسته الثانوية فقد اكملها في مدرسة مصراته عام ١٩٦٣ ،نظم الاحتجاجات والتظاهرات ضد الحكومة ، التحق القذافي بالكلية العسكرية ١٩٦٣ خلال دورته العسكرية ارسل بعثة عسكرية الى بريطانيا للتدريب على السلاح ، اكمل القذافي دورته العسكرية عام ١٩٦٦ ، في عام ١٩٦٩ قام بانقلاب على النظام السياسي واعلن نفسه رئيسا لليبيا واستمر حكمه حتى عام ٢٠١١ . للمزيد ينظر :هاجر خضر حامد ،معمر القذافي ودوره في سياسة ليبيا الداخلية حتى عام ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء ،٢٠١٦ ،ص١٧ .

٢٢أيلول ١٩٧٨ومعه ياسر عرفات [١] إذ اجتمع كلاهما بالملك حسين في المفرق ، فكان ذلك اللقاء بداية جديدة ثم زار معمر القذافي الأردن مدة ثلاثة أيام (٢٥-٢٧ حزيران ١٩٧٩) في نطاق جولة له شملت عددا من الأقطار العربية [٢] .

وفي أثناء الزيارة أجرى الرئيس الليبي معمر القذافي مباحثات مع العاهل الأردني الملك حسين كان التركيز فيها على قرارات مؤتمر القمة ببغداد ٢-٥ تشرين الثاني ١٩٧٨باعتبارها القاعدة التي ينبغي الانطلاق منها لبلورة موقف عربي موحد ، ويبدو أن القذافي وقد تعرف على حقيقة أوضاع الأردن في زيارته هذه ولا سيما أنه أمضى بعض الوقت مع قوات الحجاب الأردنية المرابطة في الجانب الشرقي لنهر الأردن وهذا واضح من رأي القذافي تجاه الأردن من قوله: " **إن الأردن يشكل واجهة أمامية متقدمة لأمته العربية ، وبوابة أمام العدو ، على العرب الوقوف أمامها ،أن أي ضرر يصيب الأردن يصيب المنطقة ويفتح المجال على مصراعيه ، إذ لا شيء يمكن أن يوقفه بعد ذلك**" [٣]

و دعا معمر القذافي الى مساندة الأردن وتقديم العون الكامل له وكرر القذافي هذا الأمر إذ دعا الدول العربية الى الوقوف مع الأردن ودعمه بكل الوسائل لأنه يعتبرها بوابة إذا اجتازها العدو فأنه سيجتاز ويهدد دول الخليج والعراق "، فضلا عن قوله : " **إن الأردن وعلى الرغم من فقره يقف وما يزال بعزيمة وكبرياء الأمة العربية التي يمتلكها الملك حسين**".[٤]

---

[١] ياسر عرفات : (١٩٢٩ – ٢٠٠٤) : ولد في القاهرة وهو الزعيم الفلسطيني وقائد منظمة التحرير الفلسطينية بالقاهرة وتزامن ولادته مع ثورة البراق في فلسطين وهو من أصول فلسطينية عرف مبكرا بأسم محمد القدوة وأشتهر بأبي عمار الذي اختاره اسماً حركياً له التحق بالصف الأول في مدرسة تدعى مدرسة مصر وتضم فصولا من الحضانة فالابتدائية فالثانوية إذ برزت مواهبه القيادية وميله الى ممارسة السلطة في المدرسة حيث كان يتولى المسؤولية في جميع أنواع المنزل وبعد عام ١٩٤٨ سافر أبو عمار الى القاهرة وانخرط الى الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال انضمامه الى الاتحاد الطلابي الفلسطيني عام ١٩٦٤ اصبح رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى وفاته . للمزيد ينظر : عائشة فرحاتي ؛ زوليخة طخة ، شخصيه ياسر عرفات ودوره في القضية الفلسطينية ١٩٢٩-٢٠٠٤، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد بوضياف، الجزائر ، ٢٠١٦-١٠١٧ ، ص١٧ .

[٢] سليمان موسى ،تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨-١٩٩٥،ص٥٥٣.

[٣] المصدر نفسه ،ص ٥٥٣.-ص٥٥٤

[٤] مقتبس من : المصدر نفسه ، ص ١٥٧.

يمكن القول إن العلاقات الأردنية –الليبية كانت جيدة خلال عهد حكومة مضر بدران الثانية (١٩٧٦- ١٩٧٩) وإن الزيارات المتبادلة بين مسؤولي الدولة تؤكد هذه الحقيقة .

ج- العلاقات الأردنية - الإماراتية :

تعد العلاقات الأردنية –الإماراتية واحدة من أبرز العلاقات التي شهدتها العلاقات العربية ، التي أظهرت بوضوح مدى قوة الروابط ومتانة التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، التي تمتد لسنوات طوال ، وسعى كلا البلدين للحفاظ عليها، وحرصا على تعزيز العلاقات الثنائية ذات الاهتمام المشترك من خلال الزيارات المتبادلة بين مسؤولي الدولتين بمستوياتها المختلفة والبيانات المشتركة التي كانت تصدر بعد كل زيارة على مستوى الزعماء فضلا عن زيارات الوزراء والمسؤولين مثال زيارة رئيس الوزراء الأردني مضر بدران الى دولة الأمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧٧ من اجل طلب الدعم الاقتصادي والمالي للأردن فضلا عن توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين منها الاتفاقيات الثقافية لعام ١٩٧٧ ، إذ تم توقيع اتفاق ثقافي بين الدولتين لتنظيم أوجه التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والفنية ،وكان الاتفاق يقوم على أساس تبادل المعلومات والخبرات الدراسية والمنهجية بين البلدين ، كذلك كل ما يتعلق بمجالات الحياة المختلفة [١]

وكان عقد السبعينات من القرن العشرين قد شهد تطورا في العلاقة بين البلديين إذ لم تشهد علاقات البلديين أي خلاف او مشكلة أو تقاطع وتميزت بالتعاون المثمر ، وسعى كل منهما لتعزيزها في مختلف المجالات ، وان، الدولتين قد حققتا مكاسب جوهرية من هذا التقارب ، فالأردن قدمت لدولة الإمارات خيرة النخب التعليمية والعسكرية والطبية فضلا عن تطوير الكوادر الوظيفية الإماراتية العربية المتحدة كما أن الأردن من أوائل الدول التي اعترفت بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٧١ وفي المقابل أسهمت دولة الأمارات العربية المتحدة بتقديم الدعم المادي والاقتصادي والسياسي والمنح المالية التي كانت أهم أسباب التنمية الاقتصادية في الأردن . [٢]

---

[١] إسماعيل عبيد حمكي القيسي ، العلاقات الأردنية الإماراتية (١٩٨٩-٢٠٠٤) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية – جامعة بغداد ،٢٠٢٠ ،ص٣٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٥٥

ح- العلاقات الأردنية – السعودية :

خلال اعوام السبعينات من القرن العشرين كانت تطورات القضية الفلسطينية اهم تلك التحديات التي جعلت المملكة العربية السعودية تدرك تماما أهمية استقرار الأردن الداخلي ، أملا في نجاح الأخير في الوصول الى حل سلمي مع (إسرائيل) من اجل تجنب السعودية الدخول في أي نزاع عسكري ضمن هذا الصراع ، لذلك لم تتردد الأخيرة في أي دعم سياسي ومالي من الممكن أن تقدمه للأردن [١] .

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ (إسرائيل) توجه الملك حسين الى السعودية في ١ تشرين الأول ١٩٧٨ وطالب بضرورة عقد قمة عربية لوضع النقاط على الحروف ، وخلال القمة التي عقدت في بغداد ٥ تشرين الثاني ١٩٧٨، حاول العاهل السعودي إبقاء مصر في الصف العربي وعدم مقاطعتها من قبل الدول العربية ، الا انها لم تستطع امتصاص غضب الدول العربية تجاه مصر فقطعت ، العلاقات الدبلوماسية معها في نيسان ١٩٧٩ وفي تشرين الثاني من العام نفسه ، شاركت القوات الأردنية الخاصة بفعالية في إخماد الحركة التي وقعت في الحرم الملكي ، والتي سميت بأسم حركة جهيمان وهي عندما حاولت مجموعة يرأسها جهيمان باحتلال منطقة الحرم الشريف وأسر عدد من الرهائن [٢] . وبناء على ذلك فأن العلاقات الأردنية – السعودية على الرغم من أنها كانت تتأرجح بين مرحلة التقارب والتعاون وبين مرحلة الفتور ألا أنها كانت أفضل العلاقات الأردنية – العربية خلال مدة الدراسة [٣] .

خ- العلاقات الأردنية- الكويتية :

إن الظروف التاريخية التي مرت بها كل من الأردن والكويت متشابهة الى حد كبير ، وقد كان لهذا التشابه دور في تأسيس العلاقات بين البلدين ، فمن أوجه التشابه بينهما خضوع البلدين للحكم العثماني ، وكان خضوعهما لهذا الحكم مرتبطاً بموقعهما المميز بالنسبة للدولة العثمانية وتشابه البلدين ايضا بخضوعهما للحكم البريطاني بموجب اتفاقية ١٩١٣ التي

---

[١] رائد احمد ياسين ، المصدر السابق ، ص١٦٥.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٦٦.وللمزيد من التفاصيل عن حركة جهيمان يراجع : ناصر حزيمي ، ايام مع جهيمان ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠١١، ص٢٦

[٣] غازي قناصل بخيت ، المصدر السابق ،ص٢.

تضمنت الحماية البريطانية للكويت بدلا من الحماية العثمانية و بموجب اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ بالنسبة للأردن ، فضلا عن تشابه الأردن والكويت بالعلاقة الودية بين قيادتي البلديين وبريطانيا ، إذ كانت هذه العلاقة في أثناء الانتداب والحماية وتحولت الى علاقة صداقة بعد الاستقلال ، وربما كانت لهذه الصداقة الدور في تأسيس العلاقة بين الأردن والكويت ، وذلك بفتح بريطانيا أبواب الكويت أمام العمالة الأردنية عندما الأردن استقلت عن الانتداب البريطاني منذ عام ١٩٤٦ والكويت كانت ما زالت تتمتع بالحماية البريطانية حتى استقلالها عام ١٩٦١ [١] اعتمدت العلاقات الأردنية – الكويتية بعد استقلال الكويت عام ١٩٦١ على مواقف البلديين من القضايا الثنائية لا سيما موقف الأردن من القضايا الكويتية ، ولم تكن العلاقات بين البلديين تعتمد على سياسات الحكام فقط ، ففي مدة السبعينات من القرن العشرين كانت الزيارات الأردنية –الكويتية منخفضة ، بسبب جمود العلاقة بين الطرفيين بعد موقف الكويت الرافض لموقف الحكومة الأردنية من المنظمات الفلسطينية ، فقد اقتصرت زيارة للملك حسين في ٨ آب ١٩٧٦ و تموز ١٩٧٧ و ٢٩ أيلول ١٩٧٨ للكويت ضمن جولة خليجية لبحث سبل التعاون والعلاقات المشتركة بين البلديين والبحث في الوضع العربي ، وزار وزير خارجية الكويت صباح الأحمد الصباح الأردن عام ٩ كانون الأول ١٩٧٦ لإجراء مباحثات مع رئيس الوزراء مضر بدران وبعض المسؤولين الأردنيين [٢] فضلا عن ذلك تم توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلديين من الناحية الاقتصادية ،ففي عام ١٩٧٧ وقعت اتفاقية الخدمات الجوية ، والتي إذ ساهمت في تنشيط وتنمية الخدمات الجوية وذلك من خلال تمتع شركات طيران كلا البلديين بموجب هذه الاتفاقية بالطيران والهبوط في أراضي البلديين ، وفي تلك المدة بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة (١١ %) من إجمالي الصادرات الأردنية الى الكويت ، أما بالنسبة للمساعدات المقدمة من وزارة المالية الكويتية الى الأردن فقد كانت في بداية السبعينات من القرن العشرين منخفضة جدا ومقتصرة فقط على الجمعيات الخيرية ، بسبب رفض الكويت لموقف الحكومة الأردنية من المنظمات

---

[١] كريمة سليمان الجداية ، العلاقات الأردنية – الكويتية خلال الفترة من ١٩٦١ –١٩٩٩، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، الاردن ، ٢٠١٣، ص٢٢.

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٠٦.

الفلسطينية الموجودة في الأردن، و بدأت المساعدات تزداد في عام ١٩٧٧ و١٩٧٨ بسبب المصالحة بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية [١]

د- العلاقات الأردنية - القطرية .

تشابهت الظروف التي مرت بها قطر والأردن والمتمثلة بوحدة المستعمر وخضوع كلا البلديين الى حكم الدولة العثمانية والهيمنة البريطانية ، الأمر الذي ساهم بفتح قنوات اتصال والحوار بين البلديين في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتربوية والمهنية ، وتأثر سلوك السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل الداخلية تمثلت بالعوامل الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والسكانية ، وساهم التشابه في أنظمة الحكم القائمة على النظام الوراثي في تعزيز العلاقات بين الطرفين [٢] .

اتسمت العلاقة بين البلدين في مدة السبعينات من القرن العشرين بالهدوء، فقد كانت هنالك عدة زيارات متبادلة بين كل من الطرفين تضمنت زيارة العاهل الأردني الملك حسين في ١٨ كانون الأول ١٩٧٦ و ١٩ تموز ١٩٧٧ وزيارة وزير الخارجية القطري الى الأردن في ٢٩ أيار ١٩٧٩، وكانت أهداف هذه الزيارات من أجل تحقيق التضامن العربي وتنسيق الجهود لتحقيق العمل العربي المشترك وتنقية الأجواء العربية من الخلافات ، وتفعيل العلاقات الثقافية والتربوية بين البلديين قام الجانبان الأردني والقطري بوضع برامج تنفيذية بهدف تفعيل بنود اتفاقية التعاون الثقافي الموقعة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٢ في الدوحة ،فوقع البرنامج التنفيذي الأول في ١٦ نيسان ١٩٧٩ للأعوام الدراسية ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ وقد كتب لهذا البرنامج النجاح وجاء بنتائج ايجابية لكلا من الطرفيين وكان له الدور في توقيع البرامج اللاحقة . [٣]

أما في المجال العسكري ففي عقد السبعينات من القرن العشرين كانت قطر بحاجة الى انشاء مؤسساتها العسكرية والاستعانة بخبرات الدول العربية وكوادرها ، لذلك سعت جاهدة للاستعانة بكفاءات وخبرات القوات المسلحة الأردنية لتدريب جيشها وتطويره والارتقاء به

---

[١] كريمة سليمان الجداية ، المصدر السابق، ص١٢٩ .

[٢] غيداء حامد فرج ، العلاقات الأردنية – القطرية خلال الفترة(١٩٧١-١٩٩٩) دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة اليرموك ، الأردن ، ٢٠١١ ، ص ٢٣٤.

[٣] المصدر نفسه ، ص ١٤٩.

الى أعلى المستويات. [١] يبدو أن العلاقات الأردنية – القطرية وعلى مدى تاريخيها الطويل تميزت بكونها ايجابية على الرغم أن لكل دولة توجهاتها وحساباتها ومرورها بمراحل تقارب تارة وتباين تارة اخرى ، وقد حرصت القيادتان الأردنية والقطرية على الارتقاء في العلاقات لصالح الشعبين ولصالح الأمة من خلال التنسيق والتشاور فيما بينهما [٢] .

ذ – العلاقات الأردنية – الفلسطينية .

يعود قيام العلاقات الأردنية – الفلسطينية الى ما بعد الحرب العالمية الأولى وظهور كيانات سياسية عربية في المنطقة ، وجاءت بدايات الاهتمام الأردني بالقضية الفلسطينية منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١ [٣] ، وعند قيام مؤتمر القمة العربي الثاني في الاسكندرية الاسكندرية الذي عقد في ١١ أيلول ١٩٦٤ والذي منح اعترافا عربيا رسميا بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية لتمثيل فلسطين في المحافل الدولية ويتحدث باسم الشعب الفلسطيني[٤] ، وكان الأردن قد رفض منذ البداية ذلك القرار الذي تبنته جامعة الدول العربية في مؤتمر القمة فيما يخص منظمة التحرير الفلسطينية [٥] ، لأن ذلك يقضي تنازل الأردن عن سيادته على الضفة الغربية، واستمر التباعد بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ست سنوات (١٩٧١-١٩٧٦) ، ولكن الأحداث لم تلبث أن أخذت تسوق مواقفها الى الالتقاء ، فقد جاء الى عمان وفد من المنظمة أجرى محادثاته مع وفد أردني برئاسة رئيس الوزراء مضر بدران يومي ٢٢-٢٣ شباط ١٩٧٧ ، وقد دارت المحادثات حول مستقبل العلاقات بين الطرفين والتأكيد على ضرورة التنسيق بين قوى المواجهة ، ثم لم يمض وقت طويل على عقد مؤتمر قمة بغداد في ٢-٥ تشرين الثاني ١٩٧٨ بهدف النظر في خروج مصر على الإجماع العربي ، وفي أثناء توافق وجهات النظر الفلسطينية والأردنية بإزاء اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨، وبعد اختتام

---

[١] غيداء حامد فرج، المصدر السابق ، ص ٩٦.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٩٧.

[٣] نورا رائد حسين علي ،العلاقات السياسية الأردنية الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٧٣ دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير،كلية التربية للبنات ،جامعه بغداد ،٢٠١٤ ،ص٦ .

[٤] علي ناجح محمد العلواني ،موقف الأردن السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٥٨-١٩٧٨،رسالة ماجستير كلية الاداب ، جامعة الانبار ،٢٠٠٩،ص٩٩.

[٥] غازي فناطل بخيت العطنة ،العلاقات السياسية الأردنية السعودية في عهد الملك حسين بن طلال ١٩٥٣-١٩٩٩،أطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعه مؤته ، الأردن ، ٢٠١٨،ص١٥٤.

المؤتمر بثلاثة أسابيع وصل الى عمان وفد فلسطيني ، إذ عقد محادثات بينه وبين الوفد الأردني الذي على رأسه رئيس الوزراء مضر بدران وعدد من الوزراء ، إذ توصل الطرفان الى أسس التعاون المشترك في مجالات العمل السياسي والإعلامي ودعم صمود الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، ثم صدر بيان أكد ضرورة الاحترام الكامل لمبدأ سيادة الدولة الأردنية على أراضيها وشعبها ومبدأ استقلال العمل الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الفلسطينية. [١]

ومما تجدر الاشارة اليه ان العلاقات الأردنية – الفلسطينية دخلت في المدة ما بين عامي١٩٧٤-١٩٧٧ في صراع صامت تخللته بعض الاتهامات في بعض المواقف وكان الاتصال أو التنسيق ضمن اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة التي تشكلت على مستوى وزراء الخارجية بعد مؤتمر الرباط الذي عقد منذ ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٤ مباشرة ، التي كانت مهمتها تنسيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة ودعم حركة المقاومة الداخلية وتوزيع المعونات المادية [٢] ، و أبقى الأردن مسافة معينه بينه وبين منظمة التحرير الفلسطينية فيما يخص المسألة الفلسطينية والسياسية الإقليمية حتى عام ١٩٧٨ ، وقد ألمحت التصريحات الأردنية بحق الأردنيين بتمثيل الفلسطينيين جزئيا مستغلين بذلك الحرب الأهلية في لبنان [٣] ، الا أن قرارات مؤتمر الرباط أضعف من سلطة الأردن على الضفة الغربية وجعل دوره ثانويا في تقرير مستقبل القضية الفلسطينية وعزز من سلطة منظمة التحرير الفلسطينية على الفلسطينيين ، وقد قبل الملك حسين بالقرار رسميا ، لكنه وبشكل عملي ، ومع الأيام سعى الى الكشف عن عدم إيمانه بقدرة المنظمة على اخذ دورها في تمثيل الفلسطينيين ، لسبب رئيس وهو معارضة (إسرائيل) لها ، واستمر الأردن في ادارة شؤون الضفة الغربية والإبقاء على الارتباطات القانونية والإدارية فيها ، وقد أعطى للأردنيين من أصول فلسطينية حرية الاختيار بين أن يبقوا مواطنين أردنيين أو أن يختاروا الهوية الفلسطينية ، واستمر الدعم المالي للضفة الغربية ،إذ أقرت اللجنة الأردنية العليا لشؤون الأرض المحتلة منذ عام ١٩٧٦ زيادة الدعم المالي للمؤسسات الشعبية الفلسطينية ، وفي أيار ١٩٧٧ أقرت

---

[١] محمد منصور محمد ،السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٨٢-١٩٩٤) أطروحة دكتوراه ، كلية الأداب ، جامعة حلوان ، مصر ،٢٠١٢ ،ص٤٣ .

[٢] دحام فرحان عبد الحمد ،موقف الأردن من القضية الفلسطينية ١٩٧٤-١٩٨٨ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،٢٠١٥ ،ص١٩١-ص١٩٢.

[٣] محمد منصور محمد ، المصدر السابق ، ص٤٣ .

نصف مليون دينار لمدن الضفة الغربية ، على الرغم من أن بعض رؤساء البلديات كانوا يترددون في أخذ هذه المساعدات حتى بدأ التنسيق الأردني الفلسطيني بشكل واضح بعد مؤتمر بغداد المنعقد ٢-٥ تشرين الثاني ١٩٧٨ ، وكان الملك حسين يأمل أن تتغير الحسابات في المستقبل بعد ان طلب مستشاروه قطع علاقة الأردن نهائيا بالضفة الغربية والمناطق الفلسطينية ،لشعوره أن هذه الأرض احتلت في وقت وصاية الأردن عليها ، فضلا عن أن حصول الأردن على الدعم العربي مرتبط بمدى استمرار الأردن ومساهمته في الدفاع عن فلسطين والأراضي المحتلة [١] .

وقد سادت أجواء التضامن في الساحة السياسية الإقليمية العربية عام ١٩٧٧ مما وفر لمنظمة التحرير غطاء عربياً أقوى ، و انعكس التضامن العربي في العام نفسه بالاتصالات الدبلوماسية العربية المنسقة مع الغرب ،فاستفادت منظمة التحرير الفلسطينية بتوسيع علاقاتها الدولية وكسب المزيد من الاعتراف بدورها من جانب أطراف دولية رئيسية مثل الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية وبعض الهيئات الدولية ، وقد بلغ هذا الاتجاه أوجه خلال البيان الأميركي – السوفيتي الصادر في ١٧ تشرين الاول ١٩٧٧ والذي نادى بتحقيق سلام شامل يضمن الحقوق الفلسطينية [٢]

وفي آذار ١٩٧٨حين صدح الفدائيون الفلسطينيون علنا بموقفهم الشجاع لمواجهة الغزو (الإسرائيلي) لجنوب لبنان ، علما أن ذلك لم يمنع أجهزة الامن الداخلي الاردنية من ملاحقة أو اعتقال مئات الشبان الذين حاولوا التطوع في منظمة التحرير الفلسطينية [٣]

ر: العلاقات الأردنية – المصرية .

كانت العلاقات الأردنية – المصرية في عهد الرئيس المصري أنور السادات يسودها التوتر الى حد ما ، بسبب انفراد الأخير باتخاذ القرارات المهمة ووقوف الحكومة المصرية

---

[١] دحام فرحان عبدالحميد ، المصدر السابق ،ص٦٩ – ص٧٠.

[٢] يزيد يوسف صايغ ، الأردن والفلسطينيون ، دراسة في وحده المصير والصراع الحتمي ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٨٧، ص٦٩-٧٠.

[٣] المصدر نفسه ، ص ٧٠ .

بحزم ضد الرغبة الأردنية في تأدية دورهم في القضية الفلسطينية ومحاولة أبعادها عن التأثير في الساحة الفلسطينية [١] .

وكان موقف العاهل الأردني الملك حسين رافضا لسياسة الرئيس أنور السادات المنفردة والتي تؤثر في الوحدة العربية وتضر بالقضية الفلسطينية ، ولم تنجح المساعي التي بذلها الملك حسين في الوصول الى تفاهم مشترك مع الرئيس المصري الذي قرر العمل بمفرده ، إذ قام بزيارة الى الكنيست (الإسرائيلي) ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٧ وسط ذهول الوطن العربي شعوبه وقادته ، واستاء الشارع الأردني من خطوة الرئيس السادات في تقديم تنازلات والاستمرار في سياسية الانفرادية التي انتهجها في حينه [٢] .

ومما تجدر الإشارة اليه أن المغرب قام بدور مهم في عقد اجتماعات سرية بين مصر و(إسرائيل) قبل زيارة السادات للقدس ، وقد القى السادات خطابا مهما أمام مجلس الشعب المصري في ٩ تشرين الثاني ١٩٧٧ : "**أنني مستعد أن أذهب الى (إسرائيل) وعند بيتهم في الكنيست ذاتها لمناقشتهم** " [٣] وفعلا ذهب في ٢٠تشرين الثاني ١٩٧٧ ، وقد رحبت (إسرائيل) بزيارة السادات ترحيبا حارا عند زيارته لها ولكن وضعت شروطها أن (إسرائيل) لن تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ولن تقبل بقيام دولة فلسطينية ولن تنسحب الى ما وراء خطوط عام ١٩٦٧ [٤] .

وفي ١٧ أيلول ١٩٧٨ ، أعلنت الولايات المتحدة توصل مصر و(إسرائيل)الى صيغة اتفاق بينهما لوضع حد نهائي للنزاع العربي -(الإسرائيلي) وإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط ، وتمثل الاتفاق الذي ختم سلسلة اجتماعات دامت ثلاثة عشر يوما ضمت كل من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر(jimmy carter) [٥] والرئيس المصري انور السادات ورئيس

---

[١] احمد محمود علو السامرائي ، سها سليمان علي الجبوري ، العلاقات الأردنية – المصرية (١٩٧٠-١٩٧٩) ، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية ،مج ٥ ، العدد ١١ ،السنة الخامسة ، جامعة سامراء ،شباط ٢٠١٣ ص١٥٩ .

[٢] احمد محمود علو السامرائي ، سها سليمان علي ، المصدر السابق ، ص١٦٠.

[٣] مقتبس من : حازم محمد عطوه ،مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط أبعاده الإقليمية والدولية ، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الازهر – غزه ا فلسطين ،٢٠١١ ،ص٣٥

[٤] المصدر نفسه ، ص ٣٥.

[٥] جيمي كارتر : ولد في ولاية جورجيا عام ١٩٢٤ ، سياسي امريكي تخرج من الاكاديمية العربية ، وعمل في سلاح البحرية عام ١٩٥٣ ثم حاكم جورجيا عام ١٩٧١ واصبح رئيس الولايات المتحدة للمدة (١٩٧٧-١٩٨١) . للمزيد ينظر : خلف عبيد حمود الدليمي ، الموقف الامريكي – السوفيتي تجاه الحرب الاهلية الانكليزية ١٩٧٥-١٩٩١ ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠١٧ ، ص ٢٧٨ .

مجلس الوزراء (الإسرائيلي) مناحيم بيغن [١] في كامب ديفيد في وثيقتين منفصلتين ، الوثيقة الأولى، تحدد من جهة أسس علاقات السلام بين(إسرائيل)والدول العربية وذلك لمدة خمسة أعوام من دون تحديد موعد البدء بها او ما سيخلفها بعد انقضاء الأعوام الخمسة ، اما الوثيقة الثانية فرسمت أسس معاهدة السلام بين مصر (وإسرائيل) على أن تنجز وتبرم في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الاجتماع الثلاثي في كامب ديفيد . [٢].

رفض الفلسطينيون مقترحات كامب ديفيد ويجب ان تكون هنالك دولتان مستقلتان تتمتعان بإمكانية الاستمرار والتطور تعيشان كجارتين متساويتين ، وان كامب ديفيد تحرم الدولة الفلسطينية من قابلية الحياة والاستقلال [٣] ،لذلك كانت كامب ديفيد تمثل لعرفات أسوء كوابيسه ، إذ إن الاتفاقية تم تصميمها لزيادة الضغط على الفلسطينيين للوصول الى اتفاق سريع ومضاعفة الثمن السياسي والمعنوي عليهم [٤]

وكان الأردن قبل اي دولة عربية ، قد استنكرت هذه الاتفاقية لأنها عملية صلح انفرادي ولم يأخذ برأي أي دولة عربية بذلك ، وعلى هذا الأساس وبعد خضوع الجميع الى الأمر الواقع أخذت الحكومة الأردنية برئاسة مضر بدران على دراسة بنود ووثائق هذه الاتفاقية وكان موقفها على أساسها ، ولاسيما أن الأردن طرح اسمه وموقعه في الاتفاقية على الرغم من ان لا يوجد له أي ارتباطات لا من قريب ولا من بعيد في الاتفاقية وبنودها ، ولاسيما وأن الأردن كان له رأي واحد وواضح بوجوب ان يكون هنالك حل عادل وشامل يبحث جميع أمور وأسباب النزاع والحروب ، وذلك من اجل استعادة جميع الحقوق المشروعة للشعوب العربية في مصر والأردن وسوريا وفلسطين ولبنان ،وان هذا السلام الذي يطلبه الأردن واي دولة عربية يجب

---

[١] مناحيم بيغن (١٩١٣-١٩٩٢) : سياسي صهيوني ولد في مدينة برست في روسيا البيضاء حصل على شهادة القانون من جامعة وارشو عام ١٩٣٥ هاجر الى فلسطين عام ١٩٤٢ انظم الى حكومة الوحدة الوطنية بين عامي ١٩٦٧-١٩٧٠ كوزير بلا وزارة وفي عام ١٩٧٠ اصبح زعيم حزب الليكود وفي عام ١٩٧٧ أصبح رئيسا للوزراء بعد أن كان وزير خارجية استقال من منصبه عام ١٩٨٣ . ينظر : معتز رضوان حميدات ، مناحيم ودوره في الحياة السياسية (الإسرائيلية) رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٣ ، ص٢١.

[٢] مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره عرض وثائقي ، بيروت ، ١٩٧٨، ص١٣.

[٣] مركز جنين للدراسات الإستراتيجية ، قضايا ساخنة تحت المجهر ، عمان ، ٢٠٠٤ ،ص١.

[٤] روبرت مالي ؛ حسين الأغا ، مفاوضات كامب ديفيد الرواية الفلسطينية الرسمية ، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية ،عمان ،٢٠٠١ ،ص٨.

ان يتضمن حلاً عادلاً يضمن جميع الحقوق الى أصحابها ولاسيما مدينة القدس والجولان والضفة الغربية ، ويجب ان تعود الحقوق الى أصحابها من اجل تحقيق السلام والأمن لجميع الأطراف المشتركة في عملية السلام [١]

بقيت الحكومة الأردنية من الدول المساندة والداعمة للموقف المصري ، إذ أصدرت حكومة مضر بدران بيانا في ٢١ كانون الثاني ١٩٧٨ أكدت فيه تأييدها الكامل لموقف مصرفي هذا الظرف الحاسم والدقيق والمنعطف التاريخي ، إذ تتحمل مصر مسؤولية قومية كبرى في مواجهة المناورات والأطماع (الإسرائيلية) في مباحثات السلام التي لا تريد الاخيرة لها النجاح ،وقد طلبت من الدول العربية ودول العالم المؤيدة للسلام ان تقف الى جانب الموقف المصري [٢]

وأشار الملك حسين بعد ذلك في خطاب وجهه الى الشعب الأردني في ١٠تشرين الأول١٩٧٨ الى أن الأردن لا تنتمي الى هذه الاتفاقية ، وشرح أبعاد الحل السلمي المنفرد الذي صدر منذ عقد الخمسينات ، بسبب السياسة التي كانت تتبعها (إسرائيل) في استدراج الدول العربية الى السلام المنفرد، فقد وقف الأردن صلبا في وجه الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة والإغراءات التي قدمتها له للانضمام الى معاهدة كامب ديفيد ، وجاءت هذه الضغوطات من جراء انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإيجاد تسوية منفردة للصراع العربي -(إسرائيلي) مستفيدة من سياسة الوفاق التي سادت في عقد السبعينات من القرن العشرين [٣].

و أكدت حكومة مضر بدران على عد الشعب الفلسطيني الطرف الأول والأصل في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية ، وأن الأردن لم يتوان مطلقا عن ممارسة مسؤوليته ودوره تجاه قضية السلام في المنطقة وفي صون حقوق الشعب الفلسطيني والدفاع عنه [٤]

---

[١] سليمان الصمادي ؛ عودة الحراحشة ،الأردن عبر العصور ،دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ،ص١٥٥.

[٢] لمياء صفاء حسن ،العلاقات السياسية المصرية – الأردنية ١٩٧٠-١٩٧٨ ،رسالة ماجستير كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ،٢٠١٤ ،ص١٩٤.

[٣] خالد ابراهيم العرموطي ، ملحمة السلام محاولة لصياغة التاريخ ، المعهد الدبلوماسي الأردني ، د،م ،١٩٩٨ ،ص٤٧ .

[٤] أشرف عبدالله فرحان الحديدي ، الأردن والقضية الفلسطينية ١٩٧٠-١٩٧٩ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٣ ،ص١١٧.

يتضح مما سبق أن حكومة مضر بدران وقفت دائما مع القضية الفلسطينية وكانت من بين الدول العربية الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني واستنكرت قيام مصر بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد من دون التشاور مع الدول العربية ولا سيما التي ترتبط بحدود مع (إسرائيل) .

اما دور مضر بدران السياسي خلال المدة ١٩٨٠ – ١٩٨٩ فسيتم الحديث عنه في الفصل القادم .

الفصل الثالث

دور مضر بدران السياسي ١٩٨٠ – ١٩٨٩.

المبحث الأول : مضر بدران وتشكيل الحكومة الثالثة (٢٨ أب ١٩٨٠ – ١٠ كانون الأول ١٩٨٤.

أولا : السياسة الاقتصادية لحكومة مضر بدران الثالثة .

ثانيا : الإطار العام لخطة التنمية الخمسية ١٩٨١ – ١٩٨٥.

ثالثا : تشكيل المجلس الوطني الاستشاري الثالث .

رابعا : مشاركة المرأة في حكومة مضر بدران .

المبحث الثاني : علاقة حكومة مضر بدران الثالثة مع المحيط العربي .

استقالة حكومة مضر بدران الثالثة في ١٠ كانون الثاني ١٩٨٤.

التطورات الداخلية في الأردن عام ١٩٨٩ وموقف مضر بدران منها .

الفصل الثالث

دور مضر بدران السياسي ١٩٨٠ – ١٩٨٩.

المبحث الأول : مضر بدران وتشكيل الحكومة الثالثة ٢٨ آب ١٩٨٠ –١٠ كانون الأول ١٩٨٤

عهد العاهل الأردني الملك الحسين بن طلال في ٢٨ أب ١٩٨٠ إلى مضر بدران بتشكيل الحكومة الجديدة [١] ، وقد أشاد الملك حسين في كتاب التكليف بشخصية مضر بدران وما يحمله من صفات رفيعة تؤهله لتحمل المسؤولية [٢] ، وقد ذكر الملك حسين بعض الأمور التي كان يتوقعها من حكومة مضر بدران " **وهي أن قوه الأردن وقدرته ترتبط أوثق ارتباط بنبل الرسالة العربية وأصالتها لتحقيق طموحات الأجيال العربية من أجل تحقيق حياة كريمة بكل مجد وشرف ، تعيش فيها الأجيال العربية ، وأن أردننا هذا هو أردن الشرف والأسرة الواحدة الواعية ، أردن المثل القومية والمثل العليا الذي شرفته الإرادة الالهية بالوقوف على تخوم فلسطين يعطي إسنادا ودعما لأبناء فلسطين من أجل ثباتهم وصمودهم ، وأن الحكومة من الشعب لذا يجب عليها أن تعمل وتسعى من أجل تحقيق الأمن والأمان له ، كذلك أن كل فرد في الأسرة له دوره في البلاد وله مكانة ومسؤولية ولا بد أن نذكر جهاز الأمن و نعمل على دعمه وإعداده إعدادا جيدا إذ هم يمثلون عين الوطن الساهرة وضمائره الوفية النقية ، ولا ننسى إعلامنا الواعي أن يبقى كعهدنا به متصفاً بالمصداقية والموضوعية والعقلانية قادرا على أداء رسالته في تعميق معاني اعتزازنا الوطني ، وقد بلغ عدد وزراء هذه الحكومة (٢١) وزيرا من بينهم رئيس الوزراء مضر بدران** " . [٣]

وقد وافق مضر بدران على كتاب التكليف الملكي من قبل الملك حسين معاهدا إياه على العمل بكل جرأة واقتدار ونزاهة وأمانة لتنفيذ ما ورد في كتاب التكليف من توجيهات ، إذ قال مضر بدران في رده على كتاب التكليف : " **أنه يسعدني يا مولاي وأنا أتلقى من يد الخير كتاب التكليف السامي الذي تحملونني فيه الأمانة وتنيرون دربي بالإرشاد والتوجيه ، أن أرفع لأعتاب الهاشمية خالص شكري وعظيم ولائي ومزيد دعائي الى الله أن يحفظكم ويسدد خطاكم وأن يعينني على أداء الأمانة بالصورة التي تنشدون لبلدكم وأمتكم ولسوف**

---

[١] نشأت خضر الطلوزي ، المصدر السابق ،ص ١٥ .

[٢] شفيق أحمد عبيدات ، المصدر السابق ،ص٨٣ .

[٣] مقتبس من : علي محافظة ، عشرة اعوام من الكفاح والبناء ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، ١٩٨٨ ، ص٢١٣.

تبقى كلمات التوجيه السامي دستورا لمسيرة هذا الفريق الساعي بإذن الله لتحقيق تطلعات الحسين الطموحة لبلده وشعبة ". [١]

أما التشكيلة الوزارية لحكومة مضر بدران الثالثة[٢] فيلاحظ في نص مراسيم تشكيل هذه الحكومة الحكومة استحداث وزارة جديدة وهي وزارة شؤون الأرض المحتلة بدلا من وزارة الإنشاء والتعمير [٣]

سياسة حكومة مضر بدران الثالثة على المستوى الداخلي :

اكد مضر بدران أن الحكومة ستعمل على تأكيد خدمة الوطن والمواطنين فضلا عن قيام الحكومة بتنفيذ الخطط الموضوعة لاستكمال تسليح الجيش والعمل على إمداده بكل الوسائل والمعدات التي تكفل أداء دوره وتتفق مع طموحاته القومية وسوف تعمل الحكومة على صيانة ودعم الأجهزة التي تسهر على استقرار الوطن وراحة المواطنين . [٤]

حدد مضر بدران إطار العمل الحكومي على وفق المبادئ الآتية : [٥]

١ – إن المسؤولية العامة في جميع المستويات الالتزام بخدمة المواطن والمواطنين على درجة كبيرة من الدقة والحماس والنزاهة وستعمل الحكومة ، على تأكيد هذه المعاني في جميع مواقع المسؤولية ولن تتساهل أمام أي محاولة لأضعافها .

٢ – المحافظة على جيشنا العربي الذي يعد سياج الوطن ، وطليعة القوة العربية المسلحة وستعمل الحكومة على تنفيذ الخطط الموضوعة لاستكمال تسليحه وتدريبه وإمداده بكل الوسائل والمعدات ، التي نكفل أداء دوره وتتفق مع طموحه .

٣ – التزام الأردن بمبادئ الإسلام الحنيف وحرص الحكومة على الاستمرار في هذا المنطلق وتشجيع الأنشطة والمؤسسات التي تعمل على إشاعة القيم الإسلامية والأخلاق الفاضلة .

---

[١] مقتبس من : عمر صالح العمري ، زيد محمد خضر ، المصدر السابق ،ص٢٢٩ .

[٢] ينظر ملحق رقم (٣)

[٣] عمر صالح العمري ، زيد محمد خضر ، المصدر السابق ،ص٢٢٩.

[٤] حسن محمد الزين ،الحسين ملك يصنع التاريخ ، ج٢ ،مركز الفارس للتصميم والطباعة ، عمان ،١٩٩٦ ،ص٥٨

[٥] عمر صالح العمري ، زيد محمد خضر ، المصدر السابق ، ص – ص ٢٢٩– ٢٣٠ .

٤– إن قضية فلسطين ومواجهة التحدي (الإسرائيلي) هي القضية الأولى للأردن وللأمة العربية والإسلامية وأن موقع هذا البلد وتاريخه ومشاركته المستمرة في النضال العربي تفرض عليه مسؤولية خاصة ، إزاء هذه القضية المقدسة .

٥– إن قدسية القضية وضخامة التحدي والظروف الدولية المعقدة تحتم ضرورة العمل المشترك إذ اقتنع الأردن دائما وفي كل مراحل القضية بضرورة توسيع الاتصالات بدول العالم لتوضيح الحق العربي ومواجهة أباطيل (إسرائيل) وحلفائها ، وستتابع الحكومة مواصلة العمل في هذا الاتجاه لصالح القضية .

٦– لقد استطاع الأردن أن يحافظ على قدر جيد من الاستقرار في خضم أزمات عالمية عاصفة من جنون الأسعار، والسيطرة على المواد ، وستحافظ الحكومة على هذه السياسة ما استطاعت ، وستولي جهدها لاستقرار أسعار السلع الاستهلاكية .

٧– إن تعليم المواطنين وثقافتهم العامة من أهم المسؤوليات التي ستوليها الحكومة عناية خاصة ، وفي سبيل هذه العناية ستركز الجهود على إغناء مناهج التعليم وبرامج الثقافة والأعلام وتعميقها بما يتناسب مع حاجات المواطنين وإتاحة الفرصة للشباب في المدن والقرى لممارسة الرياضة بانواعها ، ودعم المؤسسات التي تعمل في هذا المجال .

وفي ٦ كانون الثاني ١٩٧٧ بدأ التدريس في جامعة اليرموك التي ضمت كليات : كالهندسة التطبيقية والتشريعية والحقوق والاقتصاد والتربية والآداب وقد ضمت الجامعة كليات كالآداب والاقتصاد والشريعة والطب والزراعة والتمريض والهندسة والتكنولوجيا والعلوم والصيدلة وطب الاسنان [١] ومن أبرز أحداث هذه الوزارة استضافة الأردن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في تشرين الثاني ١٩٨٠ وفي الثامن عشر من أيار عام ١٩٨٠ صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على تأسيس معهد الإدارة العامة كما أنشئت في عهد هذه الوزارة عام ١٩٨٠ مؤسسة ال البيت بأسم المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية [٢]

وحرصت الحكومة على تأهيل الكفاءات القادرة على ممارسة العمل الزراعي بشتى اشكاله سواء العمل في الإنتاج المباشر او بالإرشاد أو في التعاونيات أو في الشركات

---

[١] سليمان مصطفى الصمادي ، الملك والدولة ،دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٢ ،ص١٤٢

[٢] لؤي فايز النعيمات ، الطيب الكبير جوانب من حياة الحسين ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص٤١.

الزراعية [١] فضلا عن اهتمام حكومة مضر بدران بالجيش العربي الباسل إذ صرح مضر بدران اهتمام حكومته بالقوات العربية المسلحة التي تعد سياج الوطن وتنفيذ الخطط الموضوعة لاستكمال تسلحيه وتدريبه وإمداده ،بكل الوسائل والمعدات التي تكفل اداء دوره وتتفق مع طموحاته القومية وتراثه العميق ، الكبرى كما أن استقرار هذا البلد ورسوخ الأمن وحكم القانون في ربوعه كان وسيضل الركن الأساسي التي تستند اليه منجزاته الداخلية ودوره العربي والدولي في البناء وسوف تعمل الحكومة على صيانة ودعم الأجهزة التي تسهر على استقرار الوطن وراحة المواطنين [٢] ، فضلا عن قيام حكومة مضر بدران بإصدار قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨١. [٣]

وفي غضون ذلك وضع مضر بدران برنامج تعاون ثقافي بين حكومته وحكومة اسبانيا في ١٥ آذار ١٩٨١ للعاميين ١٩٨١و١٩٨٢ رغبة في تقوية العلاقات بين الشعبين في مجالات التربية والعلوم [٤] ، إضافة الى وضع برنامج تنفيذي للاتفاق الثقافي بين المملكة العربية السعودية والحكومة الأردنية في ١٦أيلول ١٩٨١ [٥] .

وتم افتتاح مهرجان جرش الأول عام ١٩٨١ لإنعاش الحياة الثقافية والفنية في الأردن وتدعيم أواصر التفاهم بين أبناء العالم العربي وفي الثامن والعشرين من اذار عام ١٩٨١ صدرت الإرادة الملكية على تأسيس جامعة مؤتة ، كذلك شارك الأردن في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد بمدينة فاس بالمغرب في أيلول عام ١٩٨٢. [٦] فضلا عن ذلك تم في عهد وزارة مضر بدران الثالثة افتتاح مشروع البوتاس الأردني وكذلك تضاعف خدمات النقل الجوي في الأردن ، إذ كان يوجد في المملكة مطار الملكة علياء الذي افتتح عام ١٩٨٣ ثم أنشئت ثلاثة مطارات حديثة من حيث نوعية الخدمة المقدمة للمسافرين وشركات الطيران وهذه المطارات هي مطار الملكة علياء الدولي ، مطار عمان ١ ماركا ومطار العقبة [٧]

---

[١] (البناء) " مجلة " ، عمان ، العدد ٧١٨ ، كانون الثاني١٩٨٤، ص ١٨ .

[٢] الجريدة الرسمية الأردنية ، عمان ، العدد ٢٩٥٤، ٣٠ آب ١٩٨٠.

[٣] المصدر نفسه ، العدد ٢٩٧٨، ١ كانون الثاني ١٩٨١.

[٤] المصدر نفسه، العدد ٣٠٢٦، ١ تشرين الثاني ١٩٨١.

[٥] المصدر نفسه، العدد ٢٩٩٤، ١ نيسان ١٩٨١.

[٦] وزارة الإعلام ، دائرة المطبوعات والنشر ،خمسون عاما من الإرادة الحرة والبناء ، عمان ، ١٩٩٦.ص٥٢

[٧] نبال تيسير الخماش ، المصدر السابق ، ص ١٥٣.

أولا: السياسة الاقتصادية لحكومة مضر بدران الثالثة :

تولت حكومة مضر بدران أعباء المسؤولية والبلاد كانت على أبواب مرحلة زمنية يستعد فيها الأردن من أجل وضع خطة تنموية خمسية جديدة تجسد آمال وطموحات البلاد الاقتصادية للنصف الأول من عقد الثمانينات مستفيدة من تجارب عقد السبعينات ، مما أسهم في تنظيم موارد البلاد وحسن استخدامها وجعل اقتصاد البلاد أكثر توازنا يكفل المساواة لجميع المواطنين ، ومن أجل ضمان تطور الاقتصاد في المجتمع والمحافظة عليه أخذت حكومة مضر بدران الثالثة تفكر في وضع خطة خمسية تزيد من مقدرات البلاد الإنتاجية وطاقاته الذاتية كما تدل أرقام الإحصاءات العامة بأن الدخل المحلي الاجمالي قد ارتفع بنسبة (٢١,٤) في عام ١٩٨٠ إذ بلغ (٧٦٢,٤ مليون دينار) كما يمكن القول إن جميع القطاعات قد حققت معدل نمو عالٍ في العام المذكور . [١] شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين نموا كبيرا لقطاع الصناعة في الأردن ، إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية القائمة في الأردن في تلك المدة أكثر من ١٥,٠٠٠ منشأة صناعية ، وتميزت هذه المدة بتفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع وتنمية الصادرات والصناعات التصديرية ،إذ شكلت نسبة الصادرات الصناعية في تلك المدة (٨٣%) من مجمل الصادرات الوطنية ، وتطورت الصناعات الهندسية والمعدنية مثل صناعة القوالب وصناعة افران **الغاز** والغسالات والثلاجات والصناعات الكيمياوية وصناعة الأدوية . [٢]إما في المجال الزراعي فأن الزراعة تعد احد الأنشطة الاقتصادية التي تستهدف استغلال الطاقات والموارد المتاحة وإنتاج مختلف السلع الزراعية اللازمة لإشباع الرغبات الإنسانية ،لذلك عملت حكومة مضر بدران على متابعة تطوير الإنتاج الزراعي وزيادته وإعطائه العناية اللازمة بما يكفل تقديم خدمات أفضل له من الأجهزة المختصة . [٣]

تميز الاقتصاد الأردني عام ١٩٨٠ بنشاط متزايد في مجال التخطيط التنموي باعتباره العام الأخير لخطة التنمية الخمسية (١٩٧٦–١٩٨٠) وقد تجلى هذا النشاط في

---

[١] بسام الساكت، بسام عصفور، الاقتصاد الأردني عام ١٩٨٠وما بعده ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، ١٩٨، ص٢.

[٢] أكرم كرمول ،تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن ،دار الضياء للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠٨ ،ص١٧.

[٣]عبد الهادي شافعي وأخرون ، مدخل الى الاقتصاد الزراعي ، مكتبة الاقصى للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٦ ،ص١٠.

أعمال اللجان والندوات التي واصلت اجتماعاتها خلال العام بشكل مكثف ، وساهمت في تقييم منجزات الخطة المذكورة ووضع فلسفة وأهداف وبرامج خطة التنمية المقبلة ، وأن مستوى الأداء الأردني خلال العام المذكور كان استمرار لمعدلات الإنتاج العالية التي دأب الاقتصاد الأردني على تحقيقه خلال مسيرته التنموية الطويلة ، ولابد من الإشارة الى ان الفضل في مستويات الأداء العالية التي حققها الاقتصاد الأردني يعود الى عوامل الاستقرار التي كان ينعم بها الأردن ، فضلا عن الجهود التي كان يبذلها القطاعان الخاص والعام ، مما وفر الثقة في الاقتصاد الأردني محليا وخارجيا ، وكذلك الى قوة العملة الوطنية وسلامة وضع الاحتياطيات الدولية التي بحوزة الأردن والتي عكست التدفقات المالية الخارجية على شكل تحويلات من الأردنيين العاملين في الخارج والمساعدات المقدمة للأردن من الدول العربية. [١]

وعلى الرغم من التباطؤ الملحوظ في معدلات النمو لمعظم اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء عام ١٩٨٢ ، فقد استطاع الأردن تحقيق معدلات تجاوزت مثيلاتها في العديد من هذه الدول ، إذ تمكن من السير قدما في ركاب التنمية الاقتصادية في ظل الاستقرار السياسي ، ومع ذلك فقد شهد الاقتصاد الأردني بعض التراجع في معدلات أدائه خلال العام المذكور بالمقارنة مع السنوات العشر الماضية ، وقد واصل البنك المركزي الأردني تأدية مهامه الرئيسة في مجال المحافظة على الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم النقدي وتنظيم كمية الائتمان وتوعيته ووجهته ، فضلا عن ترشيد وتنظيم الزيادة في عرض النقد ، ولعل أهم ما يميز سياسة البنك المركزي الأردني النقدية خلال عام ١٩٨٢ هو اتسامها بالمرونة ، مع التركيز على إتاحة الفرصة أمام البنوك التجارية للتوسع في تقديم القروض المحلية ولاسيما طويلة الأجل منها ، مع ضرورة الاستفادة القصوى من الأموال المتجمعة لديها محليا ، ولتحقيق هذه الإهداف اتخذ البنك المركزي عددا من الإجراءات ، اهمها تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي بالنسبة للبنوك التجارية من (١١%)الى(٥%)وفرض على بنوك الاستثمار والشركات المالية تخصص نسبة(٥%) من الودائع لديها للاكتتاب في

[١] البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي السابع عشر، دائرة الابحاث والدراسات ،عمان ، ١٩٨٠ ،ص٢.

اذونات الخزينة لكي تقوم مقام الاحتياط النقدي وتشجيع للبنوك على التوسع في منح القروض طويلة الأجل . [١]

ركزت سياسة البنك المركزي الأردني خلال عام١٩٨٣ على دعم سيولة الجهاز المصرفي ، وتشجيع الاستثمارات المحلية بهدف تعزيز معدلات النمو الاقتصادي دون الأضرار بهدف مكافحة التضخم ، ولتحقيق ذلك اتخذت إجراءات السياسية النقدية طابعا دون قيد لتحضير البنوك على التوسع في منح القروض المحلية ، للتعويض عن انحسار المصادر الخارجية للأموال ، ومع ذلك فقد راعت السياسة ان يكون التوسع النقدي خلال العام اقل من معدلات التوسع المعتادة في السنوات السابقة ، و راعت السياسة أيضا أن يتم توجيه قروض البنوك التجارية نحو قطاعات الإنتاج المباشر، و لتحقيق هذه الأهداف اتخذ البنك المركزي عدداً من الإجراءات كان أهمها تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من(١١%) الى (١٠%) على الودائع الجارية ومن (٨%)الى (٧%)على الودائع الادخارية ، وتشجيعا لعمليات تمويل الاستثمارات المحلية ، قرر البنك المركزي تخفيض الحد الأعلى لسعر الفائدة على التسهيلات التي تمنحها البنوك التجارية عدا ما تمنحه من قروض التجمع البنكي . [٢]

وعلى الرغم من التحول في الاقتصاد الأردني من إداء اقترب الى الحدود السلبية عام ١٩٨٣ الى أداء ايجابي عام ١٩٨٤ ألا أن الصورة العامة كانت توضح صورة الاقتصاد الذي فقد زخم انطلاقته التنموية وارتد الى النهوض المتثاقل بفعل عوامل متمكنة من ظروف المنطقة ، ومن أبرز ملامح السياسة النقدية خلال عام ١٩٨٤ كان توجيه استثمارات البنوك التجارية للتمويل الإنمائي ، إذ قرر البنك المركزي ان تستثمر البنوك التجارية ما لا يقل عن (٤ %) من ودائعها بالدينار الأردني في كل من اذونات الخزينة وسندات التنمية الحكومية والعامة ، وإسناد القرض الذي تصدره الشركات المساهمة العامة ، و تقرر ان تستثمر البنوك (١٥%) من رأس المال والاحتياطات في اسهم الشركات المساهمة العامة ، ومن ناحية اخرى وبهدف تعزيز سيولة البنوك التجارية ، فقد تم تخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي بنسبة (١%)لتصبح (٦%)على الودائع الادخارية و(٩%)على الودائع تحت الطلب وودائع البنوك ، و تم رفع الحد الادنى لرأس مال البنوك التجارية ليصبح خمسة ملايين دينار في نهاية عام

---

[١] البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع عشر، دائرة الأبحاث والدراسات ،عمان ،١٩٨٢ ،.ص٢.

[٢] المصدر نفسه ، التقرير السنوي العشرون، دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان ، ١٩٨٣ ،ص٤ .

١٩٨٥ ، فضلا عن توسع البنك المركزي في تقديم السلف لمختلف مؤسسات الجهاز المصرفي [١] .

ثانيا – الإطار العام لخطة التنمية الخمسية ١٩٨١–١٩٨٥ .

إن خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ –١٩٨٥ تعد من ضمن منجزات حكومة مضر بدران الثالثة و تنطلق في معطياتها من مقومات الاقتصاد الوطني والخبرة المستفادة من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السبعينات من القرن العشرين ، وكانت ترمي خلال السنوات الخمسة القادمة ، بكونها مرحلة مهمة في مسيرة التنمية المتواصلة ، من اجل تحقيق نقطة رقمية ونوعية نحو الأهداف العامة للتنمية واستراتيجيتها في الأردن ، ضمن أطار التخطيط الشامل تستطيع البلاد من خلاله المحافظة على الدفع التنموي ومواجهة تحدياته مع مراعاة اعتبارات التكامل التنموي على المستوى العربي وتدعيم عناصره . [٢]

وإن هذه الخطة هي استمرارية للاتجاهات الايجابية فيما يتعلق بتدفق المساعدات ورؤوس الأموال العربية للأردن وتطوير التبادل التجاري ولكن ما حصل كان تدني مستوى الأداء الاقتصادي عما استهدفته الخطة نتيجة للاتجاهات الاقتصادية السلبية التي تبدت في دول الخليج ، الأمر الذي انعكس على إجمالي الطلب المحلي والخارجي فضلا عن الأوضاع الجديدة في المنطقة والتي تأثرت بالحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) والحرب اللبنانية لعام ١٩٨٢ . [٣]

وجاءت هذه الخطة مرتكزة على المبادئ والأطر التنموية العامة نفسها التي انتهجها الأردن ،وتمثلت في تبني مبدأ الحرية الاقتصادية وتثمين المبادرة الفردية وتوفير المناخ الاستثماري والحوافز المناسبة التي تشجع القطاع الخاص على القيام بدوره الكامل في تحقيق

---

[١] البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الحادي والعشرون، دائرة الأبحاث والدراسات ،عمان ، ١٩٨٤، ص٢.

[٢] المجلس القومي للتخطيط ،خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١–١٩٨٥ ، عمان ،دت ،ص٣٢.

[٣] اكثم عيسى حمود ، الاستثمار والنمو الإقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠–١٩٩٠)رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة اليرموك ،١٩٩١ ،ص٦٠.

التنمية [١] ، وقد استهدفت هذه الخطة زيادة في حجم الصادرات الوطنية من ١٢٠ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ٤٦٠,٤ مليون دينار عام ١٩٨٥ وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠. [٢]

وكانت خطة التنمية الخمسية (١٩٨١–١٩٨٥) تهدف الى : [٣]

١– تحقيق نمو سنوي في الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدل (١١و%٠)إذ تهدف الخطة الى مواصلة الدفع التنموي وزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي إذ إن الزيادة الكلية في الإنتاج هي محصلة للزيادات في إنتاج القطاعات المختلفة .

٢– الكهرباء والمياه : هو العمل على زيادة الدخل من نشاط الكهرباء والمياه من (٨ ملايين دينار) في عام ١٩٨٠ الى (١٩ مليون دينار) في عام ١٩٨٥ بأسعار عام ١٩٨٠ ، بزيادة إجمالية قدرها(١٣٧.٥ %) أو بمعدل نمو سنوي قدره (١٨.٩%) وستحقق هذه المعدلات نتيجة التوسع الكبير في تولد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وتطوير مصادر المياه لغايات الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي .

٣– الإنشاءات : هو زيادة الدخل المتولد من قطاع الإنشاءات من (٥٢ مليون دينار) في عام ١٩٨٠ الى (٩٤ مليون دينار)في عام ١٩٨٥ بأسعار عام ١٩٨٠ اي بزيادة إجمالية قدرها (٨٠,٨%) أو بمعدل نمو سنوي مقداره (١٢,٦%) .

٤– الخدمات : هو زيادة الدخل المتولد من قطاعات الخدمات (التي تشمل النقل والتجارة والمؤسسات المالية وملكية المساكن والإدارة العامة والدفاع والخدمات الاجتماعية والشخصية.

وتهدف التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل الى تحقيق تحسن ملحوظ في رفاه المواطنين وإحداث توزيع أكثر عدالة لثمار التنمية [٤] ، أي أنه ارتفع الاستهلاك بمعدل نمو سنوي حقيقي قدره (٨%) للمدة من ١٩٨١–١٩٨٥. [٥]

---

[١] مصطفى الحمارنه ،الاقتصاد الأردني المشكلات والأفاق ،مركز الدراسات الاستراتيجية ،عمان ،١٩٩٤ ،ص٨٦.

[٢] وزارة التخطيط الأردنية ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ –١٩٩٠ ،عمان ،١٩٩٠ ، ص٢٩.

[٣] المجلس القومي للتخطيط ،المصدر سابق ،ص٣٢.

[٤] مصطفى الحمارنة ، المصدر السابق،ص٧٠.

[٥] وزارة التخطيط الأردنية ، المصدر السابق ،ص٣٣

ثالثا : تشكيل المجلس الوطني الاستشاري الثالث :

كان من ضمن انجازات حكومة مضر بدران الثالثة هو تشكيل المجلس الوطني الثالث في ٢٠ نيسان ١٩٨٢ [١] ، وقد تكون من خمسة وسبعين عضواً بدلا من ستين عضوا كانوا في المجلسين الأول والثاني [٢] ، وقد تولى رئاسته السيد سليمان العرار.[٣] ، وقد كان آخر مجلس استشاري تم تشكيله ، إذ أعقبه عودة الحياة النيابية ، وقد عايش المجلس الوطني الاستشاري بدوراته الثلاثة أربع وزارات من وزارة مضر بدران الثانية ، ومن ثم وزارة عبد الحميد شرف [٤] ، التي شكلت في ١٥ كانون الأول ١٩٧٩ ،والتي شكل في عهدها المجلس الثاني ، ثم وزارة قاسم الريماوي[٥] والتي شكلت بتاريخ ٣ تموز ١٩٨٠ ، ثم جاءت وزارة مضر بدران الثالثة والتي في عهدها شكل المجلس الوطني الثالث وفي عهدها ايضا تم حله .[٦]

---

[١] الجريدة الرسمية الأردنية ، العدد ٣٠٦٧، ١٩ نيسان ١٩٨٢

[٢] الوثائق الأردنية ،مجلس الأمة الأردني ١٩٢١–١٩٨٤ ، وزارة الأعلام دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، ١٩٨٤ ،ص٤٩.

[٣] سليمان العرار(١٩٣٤–١٩٩٨) : ولد في مدينة معان وهو وزير سابق ورئيس لمجلس النواب الأردني لعدة مرات ساهم في بناء الدولة الأردنية حصل على الشهادة الثانوية عام ١٩٥٣ من مصر وشهادة الدبلوم في القانون المدني من جامعة الرباط ، وقد عمل رئيسا لتحرير جريدة الرأي منتدبا من الاتحاد الوطني ثم عين مديرا عاما للتحرير . ينظر :جمعة حماد ، قصتي مع الصحافة ،دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٧ ،ص١٠٢ .

[٤] عبد الحميد شرف (١٩٣٩–١٩٨٠) ولد في بغداد أكمل دراسته الثانوية في عمان ، في مدرسة المطران ثم في المدرسة الأسلاميه ، التحق بعد ذلك بالجامعة الأمريكية في بيروت ، نال جائزة في الفلسفة عام ١٩٥٩ ، حصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ١٩٦٢عام ،عين مديرا للشؤون العربية والفلسطينية في وزارة الخارجية الأردنية ،وقد ترك حركة القوميين العرب عام ١٩٦٣ . للمزيد من التفاصيل ينظر : الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، الأردن ، سير وتراجم ، ١ر–١/١٩٠٤ .

[٥] قاسم الريماوي (١٩١٨ –١٩٨٢) : ولد في قرية (بيت ريما) التابعة لمحافظة رام الله ، والده كان تاجرا ميسورا درس قاسم الابتدائية والثانوية في المدرسة الرشيدية وبعدها التحق بالكلية العسكرية بالقدس أنهى الثانوية العامة عام ١٩٣٦ في الوقت كانت البلاد تشهد ثورة وإضراب عام ١٩٣٦ ، والتي شملت معظم مناطق فلسطين احتجاجا على الممارسات الصهيونية والبريطانية ، له نشاط فكري مميز فقد كان يهوى المطالعة والكتابة وله بعض الاسهامات الفكرية ،ألف حكومته في ٣ تموز ١٩٨٠ – ٢٨ آب ١٩٨٠ ، صدر له كتاب يحمل عنوان (ناقوس الخطر) .للمزيد ينظر: سلطان الشايب ،سيرة حياة رؤساء الحكومات الأردنية ، ،ص٢٣٨.

[٦] طايل صليبي حمد ، المصدر السابق ، ص٧٢.

وعندما صدرت الإدارة الملكية السامية بتشكيل المجلس الاستشاري الثالث [١] صدرت محاضر المجلس الوطني الاستشاري ، والتي تضمنت أهم القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الاستشاري الثالث في الدورة الثالثة وكالآتي : [٢]

١- اللجنة القانونية أربعة وثلاثين قراراً.

٢- اللجنة المالية والإدارية خمسة وعشرين قراراً .

٣- اللجنة التربوية والاجتماعية ثلاثة وعشرين قراراً.

٤- لجنة الخدمات والمرافق تسعة قرارات .

٥- اللجنة الاقتصادية خمسة قرارات .

٦- اللجنة المشتركة أربعة قرارات .

وقد ضم المجلس الوطني الاستشاري جميع طوائف وفئات الشعب الأردني ، ممن شغلوا مناصب سياسية وإدارية ، إذ ضم المجلس الثالث (واحداً وعشرين) ممن شغلوا منصب وزير ، و ضم عددا من أعضاء مجلس النواب والأعيان والنقابيين والصحفيين والأطباء ، واثنى عشر ممن يحملون شهادة الدكتوراه وسبعة مهندسين ، وقد بلغ عدد الاستيضاحات المقدمة من أعضاء المجلس الوطني الاستشاري الثالث (٦٩) استيضاحا ، ويقصد بالاستيضاح هو استفهام العضو عن أمر يجهله أو رغبته في التحقيق من حصول واقعة وصل علمها اليه أو استعلامه عن نية الحكومة في أمر من الأمور المتعلقة بالخدمات العامة والمرافق .[٣]

وقد تقلص عدد الاستيضاحات في الدورة الثالثة ، ويرجع ذلك السبب الى أن المجلس لم يكمل دورته كاملة ، كما بدأ في تلك المدة الحديث عن الإعداد والتحضير لعودة الانتخابات النيابية ، والتي أثرت وغطت على موضوع الاقتراحات والاستيضاحات ، ولا يوجد سبب عملي يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني الاستشاري ، وقد أحيط المجلس عند إعلانه بنظرة عدائية ، وجرت مناقشات حادة حوله ، وكانت دوافع ذلك العداء مختلفة ، فمنها الموقف السلبي التقليدي من أي فكرة تأتي من الحكومة ، ومنها التنافس الشديد بين بعض

---

[١] مروان أحمد سليمان ، جلالة الملك حسين بن طلال ٤٥ عاما من البذل والعطاء والتضحية ،ج١ ،عمان ١٩٩٤ ،ص٢٨٤ .

[٢] طايل صليبي حمد ، المصدر السابق ،ص١٠٠.

[٣] المصدر نفسه، ص١٠١ .

السياسيين أو مع رئيس الوزراء مضر بدران ، فوجد هؤلاء السياسيون في المجلس عقبة جديدة في طريق عودتهم السريعة للسلطة ومجالا واسعا لعدد من أعضاء المجلس فتحت أمامهم وسائل الحوار مع الملك والحكومة [١] .

وبعد مدة طويلة من غياب الحياة الديمقراطية النيابية والاكتفاء بوجود مجالس استشارية لم تكن تعبر بشكل كامل عن المفاهيم الأساسية للقيم الديمقراطية والتمثيل الشعبي ، لذلك رأى الملك حسين ضرورة عودة الحياة النيابية الى البلاد واستئنافها ، انسجاما مع التقاليد الديمقراطية وحفاظا على سلامة البنية الدستورية وقدرة الشعب الأردني على مزاولة مختلف حقوقه العامة [٢] . لذلك صدرت في ٧ كانون الثاني ١٩٨٤ الإرادة الملكية بحل المجلس الوطني الاستشاري ، و صدرت الإرادة الملكية أيضا بدعوة مجلس الأمة التاسع الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من ٩ كانون الثاني ١٩٨٤ [٣] ، وأقر المجلس التعديلات التي اقترحتها الحكومة وهي : [٤]

١ – يحق للملك بناء على رؤية مجلس الوزراء أن يعيد المجلس المنحل ويدعوه للانعقاد لممارسة صلاحياته .

٢– يحق للملك بناء على رؤية مجلس الوزراء أن يأمر بإجراء انتخابات عامة في نصف عدد الدوائر الانتخابية .

٣– يتولى أعضاء مجلس النواب انتخاب نواب لملء المقاعد الشاغرة في الدوائر التي تعذر اجراء الانتخابات فيها .

---

[١] طايل صليبي حمد ، المصدر السابق، ص١١٠.

[٢] محمد حمد القطاطشة ، تطور الحياة السياسية في الأردن في عهد المغفور جلالة الملك حسين ، مركز سعد للخدمات ، عمان ،٢٠٠٠، ص٩٢.

[٣] مالك عبد الرزاق اللوزي ، دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٨٩–٢٠١١ ، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ،٢٠١٢ ،ص٢٣.

[٤] حيدر جواد محمد ،الاصلاح السياسي وأثره على عملية صنع السياسة العامة في الأردن بعد عام ١٩٨٩ ، رساله ماجستير، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،٢٠١٧ ،ص٧٩.

رابعا : مشاركة المرأة في حكومة مضر بدران :

أصبحت عمالة المرأة أمراً لابد منه ولا يمكن الاستغناء عنه في مجال التقدم الاقتصادي ولقد أحل دخول المرأة للعمل قيما جديدة للمجتمع وأزال منه بعض القيم التي كانت سائدة [١] ، وقد وقع الأردن على العديد من الاتفاقيات والمواثيق الأردنية التي تتعلق بالمرأة وحقوقها ، وانضم اليها ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة والتي وقع الأردن عليها عام ١٩٨٠ ، وجرى تأسيس إدارة شؤون المرأة ضمن وزارة مضر بدران الثالثة عام ١٩٨١ ، كذلك قيام وزارة التنمية الاجتماعية تشكيل الاتحاد النسائي الأردني في ٥ أيلول ١٩٨١ كإطار يجمع سائر الجمعيات ، بعدها جاء قانون البلديات لعام ١٩٨٢ ليعطي المرأة حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس البلدية ، و شكلت بعض التنظيمات اليسارية روابط نسائية تابعة لها كرابطة النساء الديمقراطيات الأردنيات عام ١٩٨٣، وهكذا اتسمت الحركة النسائية بعد عام ١٩٨١ ببدايات التفكير النسوي المستقل بوجود تنظيمات وطنية بأشكال مختلفة ، إذ انطلقت كل جماعة بأهداف ورؤى خاصة تعتقد أنها مناسبة لتشكيل نواة لمظلة نسائية في المجتمع الأردني [٢] .

لقيت المشاركة السياسية للمرأة الأردنية اهتماما كبيرا إذ أطلقت حملة إعلامية كبيرة في الأردن لتغيير الصورة السائدة التي كانت تؤثر سلبا على المرأة العربية ولتعزيز دورها في المجتمع وتكريس مكانة المرأة العربية في صنع المستقبل العربي [٣] .

ومما تجدر الإشارة اليه انه صدر نظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٠ لتعليم الكبار ومحو الأمية التي تشمل كلا الجنسيين الرجل والمرأة ، وتم فتح العديد من مراكز محو الأمية في الأردن فهذه المراكز منتشرة في العاصمة والمدن الأردنية والأرياف لاستقبال العنصر النسوي

---

[١] خالد أرشيد الجعافرة ،التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العاملة في الأردن للفترة (١٩٧٩-١٩٩١ ،رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٦ ،ص٢٧.

[٢] سارة غازي خلف ، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي ١٩٥٢-٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٨ ،ص٦٨ .

[٣] ريم حسن جسام ، دور الأعلام في تعزيز الوعي السياسي لدى المرأة الأردنية من وجهة نظر الناشطات في قضايا المرأة ،رسالة ماجستير، كلية الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٧ ،ص٢٦.

، لغرض تعلم القراءة والكتابة من اللواتي لم يتمكن من الالتحاق بالمدارس النظامية في اثناء مرحلة الطفولة [١] .

إن مشاركة المرأة في تسلم المناصب الوزارية كانت لرغبة الملك حسين أن تكون المرأة وزيرة في الحكومات وهو شكل حضاري كان له أثره الطيب على سمعة المملكة الأردنية الهاشمية في الداخل والخارج ، لذلك كانت حكومة مضر بدران الثالثة قد ضمت في عضويتها أنعام المفتي [٢] ، ومنحت المرأة الأردنية حق الانتخاب والترشيح في الانتخابات البلدية بموجب قانون ٢٢لسنة ١٩٨٢ ، وبناء على التعديلات السابقة فقد دخلت المرأة الأردنية في الحياة السياسية وبدأت تشارك في بعض السلطات الاستشارية والتنفيذية ، فدخلت المرأة الأردنية المجلس الوطني الاستشاري وعينت كوزيرة ، وتعد هذه خطوة إيجابية نحو تمكين المرأة الأردنية السياسي ، إذ كانت بدايات مشاركة المرأة في السلطة التشريعية من خلال دورات المجلس الوطني الاستشاري الثلاث [٣] .

ومما تجدر الاشارة اليه أن عمل المرأة هو أحد العوامل الرئيسة التي رفعت من مكانتها الاجتماعية وامتد أثر هذا العامل الى جميع جوانب حياتها بما في ذلك سلطة إتخاذ القرار في الأسرة وتحقيق الذات في المشاركة في الحياة العامة ، ورفع المستوى الاقتصادي وتحقق لدى المرأة الإحساس بالكيان الاجتماعي وبالتكافؤ مع الرجل والرغبة بالحصول على مركز اجتماعي، فضلا عن الى المشاركة الفاعلة في المجتمع من أجل تثبيت قدراتها، إذ بلغت نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة في عام ١٩٨١ الى (٨,٥%) . [٤]

وفيما يتعلق بعلاقة حكومة مضر بدران الثالثة مع المحيط العربي فسيتم تسليط الضوء عليها في المبحث القادم .

---

[١] مظهر السامرائي ،الملك المتواضع ،دار الابداع للنشر والتوزيع ،عمان ،١٩٩٢ ،ص٤٢.

[٢] أنعام قدوره المفتي (١٩٢٩ – ٢٠١٨) : هي محامية أردنية وناشطة في حقوق المرأة وهي إحدى أوائل المحاميات المسجلات في نقابة المحامين وكانت عضواً في مجلس الأعيان الأردني ، كان زوجها على علاقة صداقة وزمالة مع مضر بدران ، إذ كانوا يعملون معا في قيادة القوات المسلحة عند عمله مشاور عدلي: للمزيد من التفاصيل ينظر ،مضر بدران ، المصدر السابق ، ص٢٢٢.

[٣] بارق عبدالله حماد ، الحركة النسوية في الأردن ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩–١٩٩٩، رسالة ماجستير ،كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ،٢٠٢١ ،ص٢١ .

[٤] سوزان ناجي الصالحي ،المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في مجال العمل السياسي دراسة ميدانية في مدينة عمان ،كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، عمان ،١٩٩٤ ،ص١٢.

المبحث الثاني : علاقة حكومة مضر بدران الثالثة مع المحيط العربي :

صرح مضر بدران بعد تكليفه بتشكيل حكومته الثالثة عن موقفه تجاه القضايا العربية بأن الأردن ملتزم بالتضامن العربي كصيغة مناسبة للعمل العربي المشترك وسوف تعمل الحكومة على حمايته ودعمه وتطويره مع الأشقاء العرب ، وستسعى الى خلق مناخ الإخوة والتفاهم والحوار بين الأقطار العربية منطلقين من إيماننا باحترام سيادة كل دولة على أرضها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ليتم التعاون والتنسيق معها (في مواجهة التحديات المصيرية التي تعترض مسيرة أمتنا وتطلعاتها في التحرر واستعادة حقوقها المغتصبة ، وسوف تعمل الحكومة على تعزيز وخلق الثقة المتبادلة بين سائر الأشقاء المتسمة بروح الإيثار والايجابية من أجل ترسيخ أسس التكامل في مجالات الحياة المختلفة لشعوبهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانمائية ، وايمان حكومة مضر بدران بالتركيز على نقاط اللقاء بين الأقطار العربية من خلال العمل المشترك في إطار الجامعة العربية . [١]

عقدت القمة العربية الحادية عشر في عمان في المدة ٢٥-٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٠واختلفت هذه القمة عن كل سابقاتها ، وقد كان هذا واضحا من قرارات القمة التي نجحت بإقرار ميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي والمصادقة على عقد التنمية العربية المشتركة ، وكانت أوسع قمة عربية يصدر عنها قرارات واتفاقيات شاملة نظمت في ملاحق ،ركزت على استثمار رؤوس الأموال العربية وميثاق العمل الاقتصادي المشترك وعقد التنمية العربية ورفع شعار (نعم للتضامن العربي) ، وأن هذه القمة حضرها ممثلو الدول العربية باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ولبنان ، وانعقد المؤتمر والحدود الأردنية كانت تشهد حشودا كثيفة من قبل القوات السورية في محاولة لإفشال المؤتمر والتأثير على مساره ، لكن قيادة العاهل الأردني الملك الحسين للمؤتمر حال دون إفشاله ، وقد تناول المؤتمر قضايا الحدود مع سوريا و النزاع العراقي –الإيراني و القضية الفلسطينية ، وكانت الجلسة الختامية للمؤتمر في السادس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٨٠ ، عندما أضاف الملك حسين في

---

[١] عمر صالح العمري ، زيد محمد خضر ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦.

ختام الجلسة عن عدم جواز الحروب بين الأشقاء وأن السلاح العربي يجب أن لا يوجه لأي بلد عربي مهما كانت الأسباب [١] .

وسمي هذا المؤتمر بقمة عمان الاقتصادية ، وذلك لأن الدول العربية تبنت مشروعا للتعاون الاقتصادي كان يهدف الى تحقيق جملة من المزايا والفوائد الاقتصادية لكل دولة [٢].

أما مؤتمر القمة العربية الثانية عشرة في مدينة فاس بالمغرب وهي أخر قمة عربية دورية بموجب مؤسسة القمة العربية ، وانعقدت هذه القمة على دورتين الأولى في ٢٥ تشرين ١٩٨١ والثانية في الدورة المستأنفة في المدة من (٦ الى ٩ أيلول ١٩٨٢) ، وقد تغيبت عنها كل من مصر وليبيا، أن هذا المؤتمر قد شهد بيانه الختامي تحفظا على العديد من قراراته ورفض بعضها ، لا سيما فيما يتعلق بموضوع اللاجئين، واعترفت فيها الدول العربية ضمنيا بوجود (إسرائيل)، و طالبت هذه القمة انسحاب (الأخيرة)من الأراضي المحتلة ، على أن يحق للفلسطينيين تقرير مصيرهم وقيام الدولة الفلسطينية ، أما فيما يتعلق بعلاقات الأردن مع الدول العربية في عهد حكومة مضر بدران الثالثة فهي : [٣] .

أ- العلاقات الأردنية – السورية :

لم تكن العلاقات الأردنية – السورية مستقرة خلال عهد حكومة مضر بدران الثالثة ، إذ كان هنالك توتر كبير بين البلدين ، بسبب اتهام سوريا الأردن بدعم وتشجيع جماعة الأخوان المسلمين على قيام انقلاب ضد نظام الحكم في سوريا، ثم جاء اندلاع الحرب بين العراق وإيران عام ١٩٨٠ ليتوسع من شق الخلاف بين البلدين ، إذ وقف الأردن منذ بداية الحرب موقف الداعم للعراق وبشتى المجالات واعلان سوريا موقف الداعم لإيران ، وليس موقفا تكتيكيا أو مرحليا بل هو ثابت ومبدئي ويظل دائما مع الثورة الإيرانية ، و زادت هذه المواقف من حدة التوتر بين البلدين ، وفي العام نفسه عقد في الأردن المجلس الوطني الاستشاري بشأن توتر

---

[١] بكر خازر المجالي ،القيادة الهاشمية في مؤسسة القمة العربية من أنشاط ١٩٤٦الى سرت ٢٠١١ وصولا الى قمة بغداد ٢٠١٢ ، ، عمان ،٢٠١٣ ،ص٤٤.

[٢] محمد تركي شطناوي ، الحسين الفكر والتاريخ ، مؤسسة الملك حسين للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٥ .

[٣] محمد صبحي الشياب ؛تمارا أحمد الزريقات ،الأردن ومؤتمرات القمة العربية دراسة تحليلية توثيقية لمؤتمرات القمة العربية المنعقدة في الأردن أعوام (١٩٨٠ –١٩٨٧–٢٠٠١–٢٠١٧)، عمان ،٢٠١٩،ص٤٦

العلاقات الأردنية– السورية ، واستعراض رئيس الوزراء الأردني مضر بدران أمام المجلس الوطني حقيقة الموقف الأردني من الاتهامات السورية ومراحل تصعيد الحكم السوري للموقف ضد الأردن وكشف الحقائق المتعلقة بالموضوع [١]

وفي هذا الصدد ذكر مضر بدران قائلا :" **نحن لا نتدخل ، لقد قلت لهم في لقائي بوزراء الخارجية العرب إننا نتعاون مع أي نظام يحكم سوريا ونحن لا نتدخل من قريب أو بعيد في الشؤون السورية ، بل إننا نريد التعاون مع سوريا لأننا في مواجهة العدو الإسرائيلي ..... إذا عدنا للذاكرة نتساءل متى تتدخل الأردن في شؤون أي قطر عربي** " [٢] ، وأضاف رئيس الوزراء مضر بدران قائلا:" **أرجو من أي اخ من الإخوان أن يذكرني ولو حالة واحدة تشير من قريب أو بعيد الى أننا تدخلنا في السابق في شؤون أي بلد عربي عندما كانت الأمور بيننا وبين العراق غير صافية فهل تدخلنا في شؤون العراق الداخلية ، وأنا لا أعرف عن أي تدخل قام به الأردن في شؤون أي بلد عربي ؟ أتكلم هنا كمواطن وكمسؤول ، هل تدخل الآخرون بأمورنا الداخلية ؟ نعم كلكم تقولون نعم رئاسة وزراء كاملة نسفت برئيس الوزراء وراح ضحيتها ١٣ شهيدا والمؤامرة دبرت من سوريا وتفجير الرمثا قبل عام ١٩٦٧**" [٣]

و أكد مضر **بدران** " **ان خلاف سورية مع الاردن مصنع ولا أساس له** [٤] **، وأنه حصل بسبب وقوف الاردن الى جانب العراق**" [٥] .

وأضاف مضر بدران قائلا :" **عدم وجود التنسيق بين الطرفين ، في حرب حزيران ١٩٦٧ إذ كانت حساباتنا صحيحة وحساباتهم خاطئة ولم تكن هنالك لحمة بين الطرفين لو كانت اللحمة موجودة لكنا على أهبة الاستعدادات ، إذ إن اللواء السوري كان مترددا من الدخول في الحرب ولم تكن القلوب صافية**" ، وواصل مضر حديثة عن خطباء الجمعة قائلا :

---

[١] عمر أحمد عبد الكريم ، الملك حسين بن طلال ودوره في الأردن ،١٩٦٧–١٩٨٨، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الانبار ،ص١٦٠.

[٢] مقتبس من : المصدر نفسه .

[٣] مقتبس من : (الثورة) " جريدة " ، العدد ٣٨٤٤ ، كانون الثاني ، ١٩٨٠ .

[٤] المصدر نفسه ، العدد ٣٨٤٦ ، كانون الاول ، ١٩٨٠ .

[٥] مقتبس من : الوثائق الأردنية ١٩٨٠ ، وقائع جلسة المجلس الوطني الاستشاري بتاريخ ١٢/١ /١٩٨٠ حول توتر العلاقات الأردنية السورية، دائرة المطبوعات والنشر ،عمان ،ص٢٥ .

" **إذ كانوا في بعض الجمع يهاجمون رؤساء الحكومات الأردنية في خطبهم ويتهمونهم بتهم مختلفة** " واستخلص وفي معرض رده على استفسارات أعضاء المجلس بأن كلامه كان لا يخص الشعب السوري الذي ضحى على مر العصور والأزمان بالشيء الكثير قائلا : " **عندما نتكلم عن الحكم السوري وعن النظام السوري وعن أفراد وضباط الجيش السوري لانهم رفقاء السلاح ، وإننا ندعو الله صادقين بأن لا يقع أي مكروه ولكن نتوقع كثيراً من أفراد وضباط الجيش السوري سيمتنعون عن اشهار السلاح في وجه أخوانهم أفراد الجيش العربي الأردني ، لأنهم ليسوا بمؤمنين بمثل هذه المعركة** ". [١]

استمر هذا التوتر في العلاقات الأردنية – السورية ، فقد انتهجت دمشق سياسة الاغتيالات السياسية ضد قادة الأردن ، فقد حاولت اغتيال رئيس الوزراء الأردني مضر بدران في الأول من شباط عام ١٩٨١ [٢]، إذ صرح وزير الإعلام الأردني قائلا :" **إن سياسة سوريا ترمي الى معاقبة الزعماء الأردنيين وخاصة (مضر بدران)** " ، واكد الوزير في تصريحه إياه أن سوريا سوف تستمر بإرسال المزيد من وحدات التخريب في الأردن ، إذ تم وضع الخطة منذ أواسط شهر كانون الأول ١٩٨٠، إذ اصدر العقيد رفعت الأسد [٣] قائد سرايا الدفاع أوامره لوضع خطة تنفذها عناصر عسكرية من سرايا الدفاع السوري لإغتيال رئيس الوزراء مضر بدران ، وقد أصدر العقيد رفعت الأسد أمره النهائي لتنفيذ العملية وذلك بعد عودة مضر بدران رئيس الوزراء من مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد بالطائف في ٢٨ كانون الثاني ١٩٨١ وقد اتفق بشكل نهائي أن يكون مكان التنفيذ ملتقى الطريق الممتد من مبنى رئاسة الوزراء مع الشارع الممتد الى الهوليدي وذلك عند موقع الإشارة الضوئية ، أما بالنسبة لوقت التنفيذ فقد اتفق على أن يكون موعد مغادرة رئيس الوزراء مبنى الرئاسة في نهاية دوامه الرسمي المعتاد ، و اتفق أن تكون العملية بقيام شخصين من سرايا الدفاع بمهاجمة موكب السيد مضر بدران عند المكان المحدد بالرشاشات والقنابل اليدوية بدءا بسيارات الحرس

---

[١] الوثائق الأردنية ١٩٨٠، المصدر السابق ،ص٢٦.

[٢] مقتبس من : أنور عبد الحفيظ ، المصدر السابق ، ص ٥٤.

[٣] رفعت الأسد(١٩٣٧–): ولد في مدينة اللاذقية وهو الشقيق الأصغر للرئيس حافظ الأسد ، أكمل دراسته الجامعية في جامعة دمشق وعين موظف في الدوائر المدنية قبل انضمامه الى الجيش ، وحصل على رتبة ملازم في كتيبة المشاة ، كان له دور فعال في الانقلاب الثالث والعشرين من شباط ١٩٦٦ ، قام بتشكيل سرايا الدفاع عام ١٩٧٠ ، نال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة موسكو وفي عام ١٩٨٤ اتهم بمحاولة انقلاب ضد الحكم نفي على اثرها . ينظر: الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، دمشق ، سير وتراجم ، (س–١ / ١٩٠٤).

لشلهم وإرباكهم ومن ثم التوجه بالرشاشات والقنابل اليدوية على سيارة رئيس الوزراء مضر بدران وفق الخطة التي اتفق عليها [١] ، وقد تم القاء القبض على فريق عملية الاغتيال في إحدى الشقق وألقي القبض على خمسة أشخاص ، وقد اعترف المعتقلون على شاشة التلفزيون الأردني الإذاعة الأردنية في ٢٥ شباط ١٩٨١الذين دخلوا الحدود الأردنية بجوازات مزورة وعلى دفعات في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٠ وزاد ذلك من التوتر بين الطرفين حتى اخذت سوريا تسحب جيشها من قبالة حدود الأردن الذي انتهى في ١٠ كانون الأول ١٩٨٢ ، وخلال تلك الحقبة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٥ فرضت سوريا بعض القيود على دخول الأردنيين [٢] .

يتضح مما سبق بأن العلاقات الأردنية – السورية لم تكن ودية خلال عهد حكومة مضر بدران الثالثة إذ سادها التوتر واستمر تدهور العلاقات بين البلدين طوال عهد حكومة مضر بدران الثالثة .

ب – العلاقات الأردنية – العراقية :

أخذت العلاقات الأردنية – العراقية تنمو بشكل سريع حتى نهاية أعوام السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين ، إذ كانت العلاقات الاقتصادية بينهما توثق بشكل كبير لا سيما عندما زاد الاهتمام بميناء العقبة ، وعقدت العديد من الاتفاقيات بين البلديين ، ففي شباط ١٩٨٠ منح العراق الأردن أربعة ملايين دينار للقيام برفع مستوى الخدمات في ميناء العقبة ، ثم حصل الأردن على ١٥ مليون دولار لتحسين شبكة الطرق لاستخدامها من قبل الشاحنات الناقلة للبضائع الى العراق، وفي نيسان من العام نفسه تم الاتفاق على أن يصل حجم التبادل التجاري الى (١٢,٥) مليون دينار عراقي ، ووقعت على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين البلديين في الأول من أيار من العام نفسه ،وازدهرت العلاقات الأردنية العراقية مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في ٢٢أيلول من العام نفسه والتي استمرت ثمانية أعوام (١٩٨٠–١٩٨٨) [٣] .

---

[١] مقتبس من : الوثائق الأردنية ١٩٨١ ،تفاصيل مؤامرة النظام الطائفي الاعتداء على حياة السيد مضر بدران رئيس الوزراء الأردن ،وزارة الأعلام دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، ١٩٨١ ، ص١١.

[٢] عبدالله عبد ربه عبدالله ، العلاقات الأردنية السورية ١٩٩٩–٢٠١٠ ، رسالة ماجستير، في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة مؤتة ، الأردن ، ٢٠١١ ، ص٣٣

[٣] هالة مهدي خيري ، المصدر السابق ص١٢٨.

برزت خلال مدة الحرب بين الإطراف أهم مظاهر التعاون الأردني –العراقي من نواحٍ اقتصادية وسياسية وعسكرية ، فمنذ أن بدأت الحرب أعلن الأردن أنه مع العراق قلبا وقالبا ، إذ زود الأردن العراق بكل ما يحتاجه من دعم عسكري واقتصادي وإعلامي وأعلن عن التزامه المطلق بتأييد العراق وفتح الأبواب والحدود [١] وكان ذلك التعاون قد ساهم في مساعدة العراق بإنزال الضربات الموجعة إيران ،وأشار الملك حسين أنه إذا تطلب الأمر المشاركة في الحرب فسوف يشارك [٢] ويبدو أن الأردن والعراق كان كل منهما بحاجة للآخر ابان تلك المدة ولا سيما على الصعيد السياسي والاقتصادي .

وخلال الزيارات المتكررة التي قام بها الملك حسين و رئيس الوزراء الأردني مضر بدران الى العراق في آذار وأيار وآب عام ١٩٨١ تطرق الملك حسين في مباحثاته مع الرئيس العراقي صدام حسين الى الوضع العام على الجبهة العراقية ووضح الملك حسين فيها عن رغبة الأردن في دعم العراق سياسيا وعسكريا كما عرض تقديم جميع الخدمات لمواجهة متطلبات الحرب ، وكان العامل الأساسي الذي دفع الحكومة الأردنية للقيام بالاتصالات واعلان موقفها الرسمي هو فهمها للتردد وعدم الثبات في موقف معظم الدول العربية لمساندة العراق جراء تخوفها من ايران وانتقامها مستقبلا في حال مساندة العراق ، فضلا عن الخلافات القائمة بين العراق وليبيا وسوريا ، أما في المجال الاعلامي فقد بذلت الحكومة الأردنية جهودا لتأكيد التضامن العربي مع العراق وتعزيز الوقوف ضد إيران في الوسائل الإعلامية الأردنية [٣].

وفي ختام الزيارة أشار الملك حسين الى اصراره على المشاركة في الحرب ودعم العراق ،لذلك كان الأردن أول دولة تعلن دعم العراق [٤] ، وقد وجه العاهل الأردني كلمة لفتح باب التطوع لنصرة الجيش العراقي في ٢٨كانون الأول ١٩٨٢ قائلا :" **أيها الإخوة أبناء الأمة**

---

[١] (الثورة)، "جريدة" ، العدد ٣٨٦٨، ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٠.

[٢] دنيا مهدي فؤاد ، العلاقات الأردنية – العراقية ١٩٩١– ٢٠٠٣ دراسة في معطيات التقارب والتكامل ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٨ ، ص ٤٠ .

[٣] سلمى عدنان محمد وأخرون ، موقف الدول العربية من الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠– ١٩٨٨ ، مجلة آداب ذي قار ، مج (١) ، العدد (٣) ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١١ ،ص ١٨٣– ١٨٤ .

[٤] عدي أسعد خماس ، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية – الأردنية ٢٠٠٣– ٢٠١٠ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١١ ، ص ٤٠ .

العربية المجيدة أيها الإخوة رجال الجيش العربي البواسل لقد عدت قبل أيام من بغداد فوجدت ما وجدته في جميع زياراتي السابقة منذ أن فرضت إيران حربها الفارسية على العراق ، وقد شعرت بألم كبير ، إذ يجب أن نحارب بدمائنا وأرواحنا مع الشعب العراقي إن أردنا لأمتنا الكرامة والحياة وفي أعناقنا نحوه دين وهو دين الرجال أعطى بدون تردد في كل المعارك الأمة في فلسطين والأردن وسيناء والجولان ". [١]

وأضاف قائلا : "**وإزاء هذا كله فإنني أستجيب وإياكم لنداء الإخوة والعهد ووحدة المصير مع العراق الشقيق ، ومن هنا فأنني أفتح أمامكم أيها الرجال مجال التطوع في قوات عربية أردنية هي قوات اليرموك تيمنا بالإسم الخالد والبطولة التي يرمز اليها لتنصر الحق بعون الله ، وإنني شخصيا أتشرف بإعلان تطوعي فيها كجندي عربي أردني لأداء أشرف وأقدس واجب على أرض معركة الأمة** " [٢] ،وجاء قرار العاهل الأردني في وقوفه مع العراق تاريخيا بمعنى السبق وتاريخيا بمعنى التصميم وتاريخيا بمعنى الفهم للمصلحة العربية العليا في الوحدة والاستقلال ، وقد دعم العراق في كل مواقفه في المحافل الدولية ، " **و أكد رئيس الوزراء مضر بدران أن الاردن حكومة وشعباً يعمل جاهداً على ان يكون عند مستوى المسؤولية القومية في معركة الامة العربية ضد العدو الفارسي** " [٣] ، وأضاف رئيس الوزراء "**ان الاردن مع الحق العربي ومن حصر النزاع في اطار هذه الحقوق وإيجاد علاقات حسن جوار عربية ايرانية تقوم على تأمين مصالح الطرفين دون تجاوز او تنافس** " [٤] ، لذلك اعلن الملك حسين انه لن يسمح لأي طرف إضعاف قوة العراق [٥] .

وقد ادى الأردن دورا مهماً أبان اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية ،وكان العراق بأمس الحاجة للأردن ،و أوضح رئيس الوزراء الأردني مضر بدران قائلا :"**إن التأييد العربي للعراق قد يؤدي الى إتساع رقعة النزاع أمر لا دليل على صحته ، لأن العراق يدافع عن حق قومي وعن مصالح وطنية وقومية مكفولة بموجب القوانين الدولية والتقاعس العربي عن تأييد**

---

[١] مقتبس من: الوثائق الأردنية ١٩٨٢، دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، د.ت ،ص١٧ .

[٢] مقتبس من : المصدر نفسه ، ص١٩.

[٣] مقتبس من : (الجمهورية) ، " جريدة " ، العدد ٤٠٧٦ ، ٢٩ تشرين الاول ، ١٩٨٠ .

[٤] المصدر نفسه ، العدد ٤٠٦٠ ، ١٣ تشرين الاول ، ١٩٨٠ .

[٥] المصدر نفسه ، العدد ٤٠٥٣ ، ٦ تشرين الاول ، ١٩٨٠ .

العراق هو الذي قد يؤدي الى التأمر على هذه الحقوق أو التشكك في صحتها وبالتالي أضعاف موقف العراق في المنطقة التي يجري فيها النزاع لها أهمية حيوية ، ليس فقط في العالم العربي بل في العالم أجمع وهي مصدر من مصادر القوة العربية وهي العمق الحيوي للأمة واصرار الطرف الإيراني على ممارسة دور شرطي المنطقة ، وإبقاء المنطقة في أجواء التهديد والهيمنة وأخطار التوسع فيه تهديد لأمن الوطن العربي ومقدراته وقدرته على مواجهة التحديات التي تفرض عليه في حدوده الغربية " [١] ، وأصبح الأردن يشكل البوابة الرئيسية في عملية إمداد العراق في مجال الاستيراد والتصدير من خلال ميناء العقبة وعلى الساحة الأردنية خلقت هذه العملية انتعاشا اقتصاديا [٢] .

وخلال التصعيد في الحرب العراقية – الإيرانية استغلت (إسرائيل)انشغال العراق بالمعركة وانقسام الدول العربية والشلل الذي أصابها في تحقيق مكاسب جديدة ، اندفعت (إسرائيل) لاحتلال جنوب لبنان في ٦ حزيران ١٩٨٢، إذ دخل عامل جديد ضمن المنطقة عندما نجحت (إسرائيل) في الوصول الى مشارف بيروت وتمكنت من إخراج فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة من لبنان [٣] ، وحقيقة الأمر لم يكن البعد الاقتصادي الدافع الوحيد الذي يوضح حقيقة الدعم الأردني للعراق ، فعندما تمكن الجانب الإيراني من تحقيق انتصارات عسكرية على العراق في عام ١٩٨٢ [٤] وما نتج عن ذلك من اثار اقتصادية مست الجانب العراقي ، انعكس سلبا على حركة النشاط التجاري العراقي مع الأردن ، رغم ذلك بقي الأردن مساندا للعراق وعليه لا يمكن تفسير المساندة الأردنية للعراق في حربه مع إيران ضد من منطلق اقتصادي بحت ، ويمكن إرجاع الدعم الأردني للعراق لسببين : اولهما يتعلق بخشية الأردن من انتصار إيران بالحرب وما ينجم عن ذلك من انتشار الثورة الإيرانية التي كانت تشكل تحديا للأنظمة الملكية ، اما السبب الثاني فهو يتعلق بمكانة العراق ، الإقليمية وما يعود على الأردن من نفع جراء هذه المكانة الإقليمية للعراق واستمر الأردن بتقديم الدعم للعراق في شتى المجالات، وبدوره ثمن الاخير الدعم الأردني إذ كان العراق يقدم

---

[١] مقتبس من : عبد المجيد زيد الشناق ، تاريخ الأردن وحضارته ،ط٤، عمان ،٢٠٠٢،ص٣٨١.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٣٨٢.

[٣] محمد تركي شطناوي ، المصدر السابق ، ص ٣٨٣.

[٤] غازي قناصل بخيت ، المصدر السابق ،ص٢٣٤.

النفط للأردن بأسعار تفضيلية مما أدى الى إنعاش وتحريك عجلات الاقتصاد الأردني ، إذ ادى ميناء العقبة دورا بارزا ومهما فقد كان بوابة العراق الى دول العالم يصدر ويستورد من خلاله وهذا مايدل على عمق العلاقات ومتانتها[١]

يتضح مما سبق أن العلاقات الأردنية – العراقية كانت متميزة ابان عهد حكومة مضر بدران الثالثة لا سيما وأن العراق وجد في الأردن منفذه التجاري المهم في بيع واستيراد السلع والاسلحة ابان مدة الحرب العراقية الإيرانية في الوقت التي كانت فيه علاقات البلديين ايجابية في الجانب السياسي .

ت –العلاقات الأردنية – الخليجية :

نتيجة إسناد الأردن للعراق في اثناء الحرب العراقية – الإيرانية وقفت سوريا الى جانب إيران في حربها ضد العراق بالزحف على الحدود الشمالية للأردن ، وكان رد الفعل الأردني أن وضع قواته في حالة تأهب قصوى لمواجهة الحشد السوري [٢] وبناء على ذلك ارسل العاهل الأردني الملك حسين رسائل الى دول الخليج العربي تطلب منهم المساعدة إزاء تدهور أوضاع الأردن ، وطلبت منهم توحيد الجهود والصفوف لمساعدة العراق في حربه ضد إيران ، ومن أجل خروج الأردن من المأزق المذكور زار الملك حسين المملكة العربية السعودية في ١٣ تشرين الأول ١٩٨٠ من أجل أن يطلب من نظيره العاهل السعودي ممارسة دوره في الضغط على سوريا لتسحب جيوشها من الحدود الشمالية للأردن ، وقد قام الملك حسين أيضا بزيارة في ٦ نيسان عام ١٩٨٢ لتوحيد الجهود الأردنية والخليجية لمساعدة العراق [٣]. كذلك قام الملك حسين بزيارة الى سلطنة عمان في ٢٨نيسان ١٩٨٢ في محاولة منها من أجل ضمها مع بقية دول الخليج لنصرة العراق وإبعادها عن الحياد لعلاقاتها القوية مع إيران ، وقد توجت جهود الأردن في مؤتمر العربية الذي عقد في مدينة فاس يوم ٥ أيلول ١٩٨٢ وقد تمثل بزيارة الملك حسين برفقة مضر بدران رئيس الوزراء مع رئيس الديوان الملكي والوزيرين مروان القاسم وحسن ابراهيم وكان الإنجاز الرئيس لهذا المؤتمر أنه وضع مشروعا عربيا

---

[١] هالة مهدي خيري ، المصدر السابق ،ص١٣٢.

[٢] سليمان موسى ،تاريخ الأردن في القرن العشرين ،ص٥٠٠ .

[٣] حسين طالب مهدي ، موقف الأردن تجاه قضايا الخليج العربي ١٩٦١– ١٩٩١ ، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ،٢٠٢٠، ص١٧٣

للسلام مع (إسرائيل) مؤلفا من ثماني نقاط ومن جملة قراراته تأليف لجنة سباعية برئاسة الملك حسين تعمل على ايضاح ايجابيات المشروع العربي للسلام . و اتخذت قرار بالتضامن مع العراق واعتبار الاعتداء على أي قطر عربي هو الاعتداء على الأمة العربية جميعها ، لذلك سعى الأردن ودول الخليج الى إنهاء الحرب عبر قمة نيودلهي التي عقدت في ٦ اذار ١٩٨٣ ، وشارك فيها قادة الأردن ودول الخليج من اجل انهاء الحرب ، لذلك قام الملك حسين بإرسال التهاني والتبريكات الى دول الخليج للجهود التي تبذل من قبلهم بهذا الصدد ، ونص المشروع الخليجي على وقف هذه الحرب من خلال وقف العمليات العسكرية والانسحاب لحدود ما قبل الحرب وتبادل الأسرى وإنشاء صندوق خليجي دولي لمساعدة العراق وإيران، لكن وصلت المباحثات الى طريق مسدود بسبب تصلب الموقف الإيراني [١]

يمكن القول إن الأردن مارس دورا مهما مع الدول الخليجية وبنى علاقات طيبة معها ولاسيما مع المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الاخرى من خلال الزيارات المتكررة التي قام بها العاهل الأردني الملك حسين لدول الخليج العربي لدعم العراق في حربه مع إيران ومن أجل وقوف دول الخليج العربي مع الأردن لمواجهة سوريا التي كانت علاقتها متردية مع الأردن ابان عهد حكومة مضر بدران الثالثة.

ث – العلاقات الأردنية – السعودية .

تسارعت التطورات السياسية في عقد الثمانينات من القرن العشرين ولا سيما تلك التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، وعلى الرغم من تهميش الدور الأردني في مؤتمر الرباط الذي عقد ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٤ عندما تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلا وحيدا وشرعيا للقضية الفلسطينية ألا أن الخيار الأردني[٢] عاد وبقوة في عقد الثمانينات، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية حاولت الاستفادة من قرار العرب في عزل مصر بسبب اتفاقية كامب ديفيد لتحل محلها وتأخذ بعضا من دورها في لعبة السلام لكن بطريقة تختلف عن مصر وهي بطريقة الإجماع العربي وليست بطريقة الحلول الانفرادية وبين أعوام ١٩٨٢– ١٩٨٤ اتخذت العربية السعودية مسارا رحبت فية بالمبادرات الأردنية من أجل إطلاق حوار مع

---

[١] سليمان موسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، ص ٥٦٨—١٨٠ .

[٢] رائد أحمد ياسين ، المصدر السابق ، ص١٦٧.

منظمة التحرير الفلسطينية للوصول الى أرضية تضمن لها الشراكة وتأليف وفد مشترك حيال مؤتمر السلام والتسوية السلمية. [١]

ومن جانب آخر كان موقف المملكة العربية السعودية تجاه الأردن كان يشوبه بعض التناقض، فقد بدأت تتحرك بقيت تتحرك ، كانت السعودية تنطلق من الحفاظ على علاقات عربية هادئة عن طريق انهاء جميع النزاعات الثنائية ومحاولة التوفيق بين الدول العربية وكانت السعوية تخشى أي نوع علاقة ثنائية بين الدول العربية ، خشية من خلق محاور داخلية تهدد الإجماع العربي ، لذلك استمرت العلاقات السعودية الأردنية تسير في طرق هادئة حتى قرار الأردن بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر عام ١٩٨٤ احتجت السعودية على ذلك ، والسبب هو أن تلك العلاقات عادت دون الحصول على اجماع عربي يعطي الأردن حق الصرف وحده، ومع ذلك لم يظهر رد فعل سياسي او اقتصادي سعودي تجاه الخطوة الأردنية.[٢]

ج- العلاقات الأردنية – الإماراتية .

حرص البلدان على تعزيز العلاقة الثنائية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فضلا عن التشاور والتنسيق في المواقف التي تخص القضايا العربية والإسلامية ذات الاهتمام المشترك ، لقد ذكرنا فيما سبق أن العامل الاقتصادي له أثر كبير في تطوير العلاقات بين البلدين في عقد الثمانينات وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وزاد في تطوير وتحسين العلاقات ، ومن أهم أوجه التعاون الاقتصادي بين البلديين القائم على الأساس أربعة محاور هي : [٣]

١- التجارة الخارجية : للتجارة دور كبير في تنمية المواد الاقتصادية ، لذلك سعى البلدان الى تنميتها وزيادة فعاليتها وتنوع مصادرها ، إذ تضمنت الصادرات الأردنية كلاً من الفواكه والخضروات والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والوقود المعدني والمواد الكيمياوية ، وأما

---

(1) shaiFeldmann : "Peace MaKingIn The Middle East ,The Next Step" ,Foreign Affairs,V.59,Is.4, Spring 1981, p.759

(2) Ibid , P. 169 .

(٣) اسماعيل عبيد حمكي ، المصدر السابق ، ص ٤٨ – ٤٩-٥٢ – ٥٩.

صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة فتتمثل بالنفط ومشتقاته لذلك نلاحظ أن حجم التبادل التجاري بين البلديين قد شهد تطورا متزايدا وملحوظاً بشكل كبير ، في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢مما قد يشير الى نمو كبير في حجم التبادل التجاري ويصب بميزان المدفوعات لصالح الأردن .

٢- الأيدي العاملة : ارتبطت زيادة انتقال الأيدي العاملة الأردنية للدول الخليجية بصورة عامة بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة باستخراج النفط وتصديره وتأثيره في النمو الاقتصادي ، لذلك قامت حكومة مضر بدران بإعارة نخبة من الخبرات من موظفيها كالمعلمين والاطباء والقضاة للعمل في مؤسسات دولة الإمارات العربية المتحدة فضلا عن ضباط الجيش والشرطة الذين عملوا في صفوف الأجهزة الامنية والعسكرية الإماراتية إذ بلغ عدد الأيدي العاملة الأردنية في دولة الإمارات ذروتها عام ١٩٨٠ و١٩٨٣ ، ولتنظيم وجود العمالة الأردنية في دولة الإمارات العربية المتحدة وقعت مذكرة تفاهم بين البلديين في ٢٦ أيار ١٩٨٢ تقوم على أساس تبادل المعلومات المتعلقة بسوق العمل في الدولتين لتسهيل عملية تحويل المدخرات النقدية للعمالة الأردنية الى بلدهم .

٣- حصول الأردن على معونات مالية من دول الخليج بما فيها دولة الإمارات العربية لدعمها باعتبارها احد الدول المواجهة (لإسرائيل).

٤- التعاون الثقافي بين البلديين إذ كان للأردن دور مميز لنهضة الإمارات العربية المتحدة في هذا الجانب إذ كان للأردن دور كبير في إرسال البعثات التعليمية وإعداد المناهج فضلا عن إنشاء الجامعات وتزويدهم بالأساتذة ، ففي ١٥ نيسان ١٩٨٢ اعتمد الملحق الثقافي الإماراتي في العراق كأول ملحق ثقافي غير مقيم كممثل لدولة الإمارات في سفاراتها في الأردن.

إن من أسباب التقارب والتعاون بين البلديين ووصوله الى ما كانت عليه من حالة تميز هو حرص البلديين على تعزيز هذه العلاقة من خلال الزيارات والمتبادلة والرسائل وتبادل النصح والمشورة ، مما جعل العلاقات بينهما تتميز بالقوة والاحترام المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة بما يخدم شعبي البلدين .

ح – العلاقات الأردنية – القطرية .

حرص الأردن وقطر على توسيع شبكة علاقاتهما الدبلوماسية خدمة للمصالح التجارية والاقتصادية والسياسية الأمر الذي مكن البلدين أن تحظى بمكانة بارزة على الساحة الدولية والإقليمية بفضل السياسة الحكيمة التي انتهجها كلا البلديين والتي كان لها دوراً في المحافظة على استقرار البلاد واستقلاله وفتح المجال أمام تنمية العلاقات الأردنية – القطرية وتطويرها مع مختلف الدول على مستوى متقدم ، لذلك شهدت هذه العلاقات نشاطا مستمرا على مستوى القيادات تمثل بعدد من الزيارات الملكية السامية والأميرية المتبادلة بين العاصمتين بهدف تحقيق التضامن العربي وتنسيق الجهود لتحقيق العمل العربي المشترك وتنقية الأجواء العربية من الخلافات وبحث تطورات القضية الفلسطينية ، ففي كانون الثاني ١٩٨٠ و١٨ أيار ١٩٨١ و٦ نيسان ١٩٨٢ و٢٢ كانون الثاني ١٩٨٣ و١٣ حزيران ١٩٨٤ كانت هناك زيارة للملك حسين الى قطر ضمن جولته الى كل من الكويت والبحرين وعمان والسعودية والعراق إذ إن هذه الزيارات في تلك المدة بلغت أوجها بين البلديين وكانت متواصلة ومستمرة وتضاعف عددها مقارنة مع المدة السابقة ، إذ شارك البلدان بمختلف مؤتمرات القمة العربية التي عقدت لتنسيق العمل العربي المشترك وتنقية الأجواء العربية واحتواء الأزمات التي تصاعدت على الساحة العربية . [١]

وكان التعاون ما بين الأردن وقطر في المجال الثقافي والتعليمي تفعيلا للعلاقات الثقافية والتربوية والعلمية بين البلديين قام الجانبان الأردني والقطري بوضع برامج تنفيذية بهدف تفعيل اتفاقية التعاون الثقافي الموقعة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٢في الدوحة لتدعيم مسيرة التعليم ، فوقع البرنامج التنفيذي الأول في ١٦ نيسان ١٩٧٩ للأعوام الدراسية ١٩٧٩ – ١٩٨٠–١٩٨١، ثم جاء البرنامج التنفيذي للتعاون التربوي والثقافي والموقع في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٢ في الدوحة للأعوام الدراسية ١٩٨٣–١٩٨٤ –١٩٨٥ وتوثيق التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث بتبادل الأساتذة وأجراء البحوث المشتركة العلمية والتطبيقية في كافة الوسائل وتدريب المعلمين وتبادل زيارات الطلاب للمساهمة في النهضة التعليمية التربوية. [٢]

---

[١] غيداء حامد فرج ،المصدر السابق ،ص٦٥– ٦٧ – ٧١ .

[٢]غيداء حامد فرج ،المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

خ – العلاقات الأردنية – الكويتية .

تعد العلاقات الأردنية –الكويتية نموذجا للعلاقات العربية ، ويعود ذلك الى مجموعة من العوامل طبيعية وسياسية واجتماعية واقتصادية تجمع البلديين ، وانطلاقا من هذه السياسة تشترك الأردن والكويت بمجموعة من الأهداف حددت سياستها الخارجية إذ اعتمد الأردن والكويت على مجموعة من العناصر تعتمد على مبادئ هيئة الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز ، وتنطلق سياسة البلدين الخارجية من احترام سيادة كل دولة في الوجود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام حق كل شعب في تقرير مصيره ورفض استخدام القوة ، وتأكيد على ضرورة حل النزاعات بواسطة الحلول السليمة وصيانة السلم والأمن الدوليين وإزالة شبح الحرب [١] .

ففي عقد الثمانينات من القرن العشرين وصلت العلاقات الأردنية – الكويتية الى أعلى مستوياتها ، وذلك بسبب تشابه وجهات النظر بين البلديين حيال العديد من القضايا ، ولا سيما الحرب العراقية – الإيرانية وقد ساهم التقارب في وجهات النظر بين الدولتين ، و شهدت العلاقات الأردنية –الكويتية نشاطا متميزا ومستمرا على مستوى الزيارات المتبادلة بين الدولتين والتي تضمنت زيارات زعماء الدولتين ووزراء الخارجية ورئيس الديوان الملكي والمستشارين ،وقد ارتكزت الزيارات الأردنية –الكويتية في المجال السياسي على تبادل التهاني والتعازي بين المسؤولين في كلا البلديين وتعزيز العلاقات الثنائية في المجالات السياسية وتأكيد على مبدأ المساواة بين الدول ، ومثال على هذه الزيارات هي زيارة الملك حسين الى الكويت في ١٩ أيار ١٩٨١ وهي زيارة ضمن جولة خليجية للتشاور في بعض القضايا العربية ، و زارها في ٢٢ كانون الأول ١٩٨٣ بجولة خليجية تضمنت البحث حول تطورات القضية الفلسطينية والموقف العربي ، وفي ٥ حزيران ١٩٨٣ زار الملك حسين الكويت حول البحث عن تطورات حرب الخليج الأولى ، إذ أكد وجود الأردن الى جانب الكويت بكل إمكانياته [٢] .

وفي السياق نفسه وضع الأردن كافة إمكانياته للدفاع عن الأراضي الكويتية والتصدي لأي هجوم إيراني إذ تم عقد مؤتمر القمة الإسلامية في الدار البيضاء في ١٧ كانون

---

[١] كريمة سليمان الجداية ، المصدر السابق ، ص٤٥.

[٢] كريمة سليمان الجداية ، المصدر السابق، ص ٤٨-١٠٤ .

الثاني ١٩٨٤ ، وقد إذ جرت مباحثات بين الأردن والكويت لاتخاذ موقف موحد جراء الاعتداءات الإيرانية واتخذت القمة الإسلامية قرارا دعا الطرفين الى وقف فوري لإطلاق النار بينهما لكن كان رفض إيران في ايقاف الحرب [١] .

د- العلاقات الأردنية – العمانية :

اتسمت العلاقات الأردنية – العمانية منذ عام ١٩٧٠ وحتى نهاية عهد حكومة مضر بدران الثالثة عام ١٩٨٤ بالصداقة ، وتعد نموذجا في العلاقات العربية ، إذ اتسمت بالمصداقية والتطور المستمر والموضوعية والشمول في كافة المجالات وكانت مبنية على الاحترام المتبادل والنظرة المشتركة ، وشهد مؤشر العلاقة بين الأردن وسلطنة عمان ارتفاعاً دائماً دون اي تراجع يذكر ، إذ كانت بداية العلاقات الأردنية – العمانية تجسيدا لمعطيات الواقع السياسي ، لذلك ركزت في بداية السبعينات على الجانب السياسي والعسكري وامتدت للجانب الإعلامي والتربوي ثم أخذ ت بالاتساع لتشمل الجوانب الاقتصادية والصحية في الثمانينات من القرن العشرين ، ومن المعروف أن المدة الأهم في العلاقات بين الأردن وعمان تمت في عهد حكومة مضر بدران الثالثة وقد شهدت العلاقات مزيداً من النشاطات ،كالزيارات المتبادلة على مستوى القيادة بين البلديين أو على المستويات السياسية والإدارية وايضا على تبادل الرسائل ، وقد تبادل الطرفيين الزيارات بينهما إذ زار السلطان قابوس بن سعيد [٢] الأردن في ١١ أيار ١٩٨٢ ، وفي ٣٠ آذار ١٩٨٣ قام العاهل الأردني الحسين وسلطان عمان قابوس بافتتاح مركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب ومركز التأهيل الملكي في العاصمة الأردنية عمان وقد تبرع قابوس بإنشائهما ،وفي الزيارة نفسها قام قابوس بزيارة معسكرات الجيش في الزرقاء وايضا القاعدة الجوية في الأزرق ، وشهد تمرينا عسكريا بالذخيرة

---

[١] حسين طالب مهدي ، المصدر السابق ص ١٨٢.

[٢] قابوس بن سعيد .(١٩٤٠ – ٢٠٢٠) :ولد في مدينة صلالة في ظفار وهو السلطان الثامن المنحدر من سلالة مؤسس الأسرة السعدية ، سافر عام ١٩٥٨ الى بريطانيا لإكمال دراسته عام ١٩٦٠ دخل الأكاديمية العسكرية الملكية ساند هرست ،و تخرج منها برتبة ملازم ثانٍ ثم انضم الى احد الكتائب البريطانية العاملة في ألمانيا ، ثم عاد بعدها الى بريطانيا فدخل في دورات لأسلوب الإدارة في الحكومة المحلية ثم عام بعدها الى ظفار عام ١٩٦٤تولى الحكم في سلطنة عمان عام ١٩٧٠ واستمر حكمه حتى وفاته . ينظر : حسين طالب مهدي ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

الحية ، وفي ١٥ نيسان ١٩٨٣ زار قابوس الأردن لإطلاع الملك حسين والحكومة الأردنية على مباحثاته في واشنطن [١] .

عقدت مجموعة من الاتفاقيات ذات البعد الاقتصادي بين الأردن وسلطنة عمان مثل اتفاقية التعاون الصحي التي وقعت في ٣١ آذار ١٩٨١ كانت تهدف الى تطوير وتوثيق سبل التعاون في المجالات الصحية المختلفة سواء في الامراض أو في مجال الخدمات الصحية أو تبادل المعلومات أو أسس استخدام القوة البشرية في المجالات العلمية ، وتم تشكيل لجنة لمتابعة دائمة لوضع البرامج التنفيذية فضلا عن مصادقة الأردن عام ١٩٨٤ على اتفاقية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وكان الأردن في طليعة الدول العربية الموقعة على هذا البرنامج التنفيذي . [٢]

ذ – العلاقات الأردنية– المصرية ١٩٨١–١٩٨٤ :

تمثل العلاقات الأردنية – المصرية في تلك المدة انطلاق مرحلة جديدة من عمرها نظرا للتحول الذي حدث على المسرح السياسي المصري بعد اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في ٨ تشرين الأول ١٩٨١ ، واستلام حسني مبارك [٣] السلطة في مصر ، فقد وجد الملك حسين سهولة أكثر في التعامل مع مبارك الذي كان من أساسيات سياسته هو عودة العلاقات الطبيعية مع الدول العربية [٤] إذ أرسل له الملك حسين رسالة في كانون الثاني عام ١٩٨٢ يشير فيها الى ضرورة تحسين العلاقات بين البلدين ، ومنذ ذلك الوقت أخذت

---

[١] سامر محمد محمود ، العلاقات الأردنية –العمانية ١٩٧٠ –١٩٩٩، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ٢٠١٠ ، ص ٢٠ .

[٢] سامر محمد محمود، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

[٣] حسني مبارك : محمد حسني مبارك (١٩٢٨– ٢٠٢٠) في بلدة كفره المصليحة في محافظة المنوفية وتخرج في الكلية الحربية المصرية في عام ١٩٤٩ ، وفي كلية الطيران عام ١٩٥٠ وفي عام ١٩٧٢ أصبح قائدا للقوات الجوية وكان له دور كبير في الانتصار في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وبقي في منصبه حتى تم تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية في عام ١٩٧٥ وفي تشرين الأول ١٩٨١ تولى رئاسة الجمهورية خلفا للرئيس أنور السادات . ينظر : أنهار عبد الكريم ، التطورات السياسية في مصر ١٩٨١– ١٩٩١ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٨ ، ص ٣١ ؛ (الاهرام)، "جريدة" ،العدد ٦٣٥٥٠ ، ٢٣ شباط ١٩٨٤ .

[4] Ai l E.Hillal Dessouki:" The primacy Of Economics , The Foreign Policy Of Egypt", In Cairo, 1984), p .143.

الصحف والمجلات المصرية بالدخول الى الشارع الأردني ، بعد أن كانت ممنوعة سابقا بسبب اتفاقية كامب ديفيد ، وكان ذلك إشارة الى تطور جديد على صعيد العلاقات الثنائية ، فضلا عن ذلك طالب الملك حسين أمام المجلس الوطني الاستشاري في نيسان عام ١٩٨٢ المجتمع العربي الى ضرورة إعادة مصر الى الحظيرة العربية [١]

كان الملك حسين يدرك دور مصر الحيوي في العلاقات الدولية ، لذلك أخذ على عاتقه مهمة عودة مصر الى الصف العربي ، لذلك شهدت الأعوام ١٩٨٢ –١٩٨٤ لقاءات عديدة على مستوى الوزراء من الجانبين الأردني والمصري كان جلها يحمل عناوين التطورات العربية والصراع العربي (الإسرائيلي) وضرورة التفاف الدول العربية الى ما هو أكثر إلحاحا ، وكان ثمة اعتقاد ساد بان القرار الأردني بإعادة العلاقات مع مصر يعود لأسباب داخلية ، ففي الوقت الذي كان فيه الأردن في خلاف مع سوريا، والعراق مشغولاً في حربه مع إيران وبالنظر الى تأثر الاقتصاد الأردني بظاهرة الكساد الاقتصادي العام في المنطقة ، فقد أمل الملك حسين في أن تصبح مصر سوقا للبضائع الأردنية ، و نشط ما سمي بالدبلوماسية السياسية عندما تمت دعوة أحد الأندية المصرية الى الأردن في عام ١٩٨٣ لإقامة بعض المباريات الأردنية الودية مع الأندية الأردنية ، لإيجاد نوع من التقارب بين البلديين عن طريق الرياضة [٢] ، وحتى قيام صانع القرار السياسي الخارجي الأردني باعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة ، فمن ناحية العلاقات الاقتصادية بين الأردن ومصر فهي متشابكة الى حد كبير من خلال التبادل التجاري سواء بحركة الصادرات أو الواردات أو من خلال العمالة المصرية في الأردن أو من خلال تبادل الاستثمارات في كلا البلدين [٣] .

أما فيما يتعلق بحجم الاستثمارات المتبادلة بين البلديين ، فقد بلغ حجم الاستثمارات الأردنية في مصر قرابة مليار دولار نظرا لحجم السوق المصرية ، بينما بلغ حجم الاستثمارات المصرية في الأردن قرابة ٦٥٠ مليون دولار ، فضلا عن قيام العديد من المشاريع المشتركة

---

[١] رائد أحمد ياسين ، المصدر السابق ، ص١٢٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٢٨.

[٣] مخلد عواد البكر ، العلاقات السياسية الأردنية المصرية ١٩٨١–١٩٩٩، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ٢٠٠١، ص ٥٦.

كالعمل على إنشاء منظمة حرة بين البلديين وإنشاء مشروع الربط الكهربائي الثلاثي بين الأردن ومصر وسوريا [١]

وخلال زيارة الملك حسين الى لندن في آذار ١٩٨٣ أكد في المؤتمر الصحفي الذي عقده حول التنسيق بين الأردن ومصر بقوله : " **إننا كنا على اتصال وثيق مع الرئيس حسني مبارك ، وقد أوضحت ذلك في مؤتمر فاس ، وإنني اعتقد انه ليست هناك علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء لمصر مع الدول العربية فأن العلاقات وثيقة والمشاورات والاتصالات حول مختلف القضايا مستمرة** " وفي حديث لمضر بدران رئيس الوزراء الأردني في خطاب له أمام المجلس الوطني الاستشاري الاردني في ٢٦ كانون الأول ١٩٨٣ بقوله : "**إن الأردن قد أعلن في مؤتمر قمة فاس عن استمرار اتصالاته بمصر انطلاقا من إيمانه بدورها التاريخي والنضالي** "[٢] ، وهكذا ومما تقدم يظهر أن العلاقات الأردنية –المصرية مابين عام ١٩٨٢ –١٩٨٣ وأن كانت في ظاهرها البروتوكولي منقطعة بغلق السفارات وعدم تبادل السفراء ألا أن في واقعها كانت مستمرة مبنية على المشاورات وتبادل الأراء لعدم قدرة أي منهم التخلي عن الآخر لا سيما في بعدها السياسي الخارجي ولا سيما في صراعها مع(إسرائيل) [٣] .

وفي شباط ١٩٨٤ التقى الملك حسين بالرئيس المصري حسني مبارك في واشنطن ويبدو أن الاتفاق على عودة العلاقات الاقتصادية بين البلديين قد تم اتخاذه في ذلك اللقاء ، فأعلن الأردن رسميا عن إعادة العلاقات مع مصر في ذلك اللقاء ، وجاء هذا في بيان لوزارة الخارجية الأردنية أعلنت فيه : " **لمواقف مصر العربية الايجابية بقيادة الرئيس مبارك إزاء قضايا الأمة العربية وتقديرا من الحكومة الأردنية في تمسك مصر قيادة وشعبا مع نضال الشعب العربي ، فقد قررت الحكومة الأردنية إعادة العلاقات السياسية والدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية اعتبارا من ٢٥ أيلول ١٩٨٤**" . [٤]

---

[١] مخلد عواد البكر ، المصدر السابق ،ص٥٦.

[٢] مقتبس من : رائد عباس الشمري ، العلاقات السياسية الأردنية المصرية ١٩٨٢–١٩٩١ ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية جامعة بابل ، العدد ٣٢ ،٢٠١٧ ، ص ٦٦٨ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٦٦٨ .

[٤] مقتبس من : رائد ياسين هياجنه ، المصدر السابق ، ص ١٣١ .

ويبدو أن اعادة العلاقات الأردنية – المصرية بشكل رسمي قد تم في عهد حكومة مضر بدران الثالثة ، لا سيما وان كلا البلدين كان بحاجة للآخر في ظروف صعبة شهدتها المنطقة العربية آنذاك .

ز – العلاقات الأردنية – الفلسطينية.

كانت أعوام الثمانينات من القرن العشرين أعواماً لخطط السلام والتقارب الأردني – الفلسطيني (اتفاق المصالح) ، إذ تخطت العلاقات الأردنية – الفلسطينية من مرحلة الحوار الى مرحلة التعاون ، ففي اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني لدورته الخامسة عشرة المنعقدة في دمشق ما بين الحادي عشر والتاسع عشر من نيسان ١٩٨١ أصدر عدة توصيات حددت بموجبها سياسة التنسيق المشتركة لمنظمة التحرير الفلسطينية مع لجنة الصمود والتصدي الأردنية – الفلسطينية ، وجعل الجهة المسؤولة عن دعم الصمود في المناطق المحتلة هي منظمة التحرير الفلسطينية فقط [١] .

وتماشيا مع سياسة القبضة الحديدية التي انتهجتها الحكومة (الإسرائيلية) تم فرض الإدارة المدنية عام ١٩٨١ على الضفة الغربية وتعيين مسؤول (إسرائيلي)مدني بدلا من الحاكم العسكري وفي الحادي عشر من آذار من العام نفسه ألغيت لجنة التوجيه الوطني وحلت مجلس مدينة البيرة ، وكل تلك الإجراءات قد أضعفت من الوجود السياسي والإداري لمنظمة التحرير في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، لذلك شعرت المنظمة بحاجتها الكبيرة الى الأردن [٢] .

لكن ما جرى من أحداث وظروف سواء على الساحة الفلسطينية أو العربية والدولية عام ١٩٨٢ أجبر منظمة التحرير الفلسطينية على إعادة تقييم العلاقة بينه وبين الأردن وفتح باب المحادثات بأعلى مستوياتها ، إذ شهد عام ١٩٨٢ أولى المحاولات الجادة لايجاد صيغة عمل أردنية فلسطينية وكان لكل طرف أسبابه التي دفعته للطرف الأخر [٣] .

وكان من أسباب التحاور الأردني الفلسطيني هو الغزو (الإسرائيلي)للبنان عام ١٩٨٢ وله أثر مهم على العلاقات الفلسطينية – الأردنية ، وبعد اجتياح قوات الغزو بيروت أحدث

---

[١] دحام فرحان عبد الحمد ، المصدر السابق ،ص١٩٥.

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٩٦.

[٣] محمد منصور محمد ، المصدر السابق ، ص ٩٠.

ذلك الغزو أيضا شرخا داخل المنظمة ، مما أدى الى حدوث الانقسام داخلها كذلك تبادل التهم بين أعضائها لذلك عملوا على إعادة حساباتهم مع الأردن، [١]

ويمكن إضافة سبب أخر قد دفع منظمة التحرير للتوجه نحو التنسيق مع الأردن وهو الخيار الأردني ، أي أن منظمة التحرير أيقنت بأن (الإسرائيلي) لن يعترف بها شريكاً في عملية السلام إلا عن طريق الاتفاق مع الأردن ، وهذا هو جسرهم الوحيد في ذلك فضلا عن موقف الأردن الايجابي من المنظمة في أثناء الحصار (الإسرائيلي) لبيروت وبعده وقبول بعض المقاتلين الخارجيين من الحصار للإقامة في الأراضي الأردنية ، وما صرح به الملك حسين من مدحه لياسر عرفات في أب ١٩٨٢ ووصفه بأنه إنسان وطني وأن الأردن بصدد الإعلان عن عفو عام عن الفدائيين الأردنيين ، لهذا تشجعت المنظمة على استئناف الحوار معه ، أما الأسباب التي دفعت الأردن لاستئناف الحوار مع الفلسطينيين هي أن الحكومة الأردنية لم تكن تستطيع الدخول في مفاوضات قد تكون نتائجها منقوصة من دون منظمة التحرير على الرغم من عد المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأردن خيارا مهما في عملية السلام وبعد زيارة عرفات للأردن وإجراء مجموعة من الاتفاقيات مع مضر بدران التي ذكرت من قبل بعد تحسن العلاقات فيما بينهم حدثت معارضة كبيرة واجهها عرفات من بعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية ، بسبب الزيارات المتتالية له الى عمان واجتماعه مع المسؤولين الأردنيين لكن هذا لم يؤثر في صيغة المحادثات بينهم . [٢]

وبعد أن أعلن كل طرف من الأطراف أسبابه ودوافعه للتقرب من الأخر لم يبق سوى حدث مهم ليعلن عن بدء المحادثات بين الجانبيين وقد تكلل هذا الحدث بإعلان الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (ROnald Reagan) [٣] عن مبادرته في الأول من أيلول عام ١٩٨٢ هي محاولة لإيجاد حل لقضية فلسطين وفي جوهرها خدمة المصالح الإستراتيجية والاقتصادية والأمريكية و(الإسرائيلية) ، فقد اعتمدت على مبادئ الاتفاقية الثنائية لكامب ديفيد ١٩٧٩ وركزت على مبدأ الأرض مقابل السلام ، ودعت الى إقامة سلطة للحكم الذاتي في

---

[١] حامد عبدالله طلافحة ؛إبراهيم الشرعة ، تاريخ الأردن الحديث وأساليب تدريسه ،عمان ،٢٠٠٢ ،ص١٠١ .

[٢] دحام فرحان عبد الحمد ، المصدر السابق ،ص٢٠٢ .

[٣] رونالد ريغان(١٩١١ –٢٠٠٤) : يعد الرئيس الأربعين للولايات المتحدة حكم من عام (١٩٨١–١٩٨٩) وقبلها كان حاكما لولاية كاليفورنيا من عام (١٩٦٧–١٩٧٥) وكان يعمل في مجال التمثيل قبل دخوله في عالم السياسة ، اصيب بالزهايمر ويعد أطول رؤساء الولايات المتحدة عمرا (٩٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: مصطفى عبدالله مطر ، سياسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر ١٩٨١–١٩٨٩ ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠٢٠، ص٦٧.

الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة الأردن ، ومن المبادئ الاخرى التي تضمنتها مبادرة ريغان هي مبدأ التفاوض المباشر ورفض التفاوض مع منظمة التحرير أو إشراكها في مفاوضات السلام إلا إذا أعلنت اعترافها ب(إسرائيل) والدعوة الى بدء مفاوضات مباشرة بين الأخيرة والأردن وعرب فلسطين حول الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزه [١] .

وجد الأردن ضرورة الاستفادة من فرصة طرق أبوابه اقليميا ودوليا فسارع الى إعلان تأييده لمبادرة ريغان ووصفها بأنها مبادرة شجاعة احتوت على عناصر ايجابية عدة تمكن الأردن من استعادة أراضيه المحتلة ، وقد جاء التأييد الأردني لمبادرة ريغان لقطع الطريق على خطط ونوايا (إسرائيلية)كانت تلوح في أفق القضية الفلسطينية . [٢]

تكررت زيارات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات للأردن ابتداء من التاسع من تشرين الأول أكتوبر ١٩٨٢ ، أجرى خلالها محادثات مع حكومة مضر بدران الأردنية و اتفقا على إنشاء لجنتين أولاها : الإشراف على القوات التابعة للمنظمة في الأردن وثانيهما :لجنة اقتصادية لدراسة الأحوال الاقتصادية في الأراضي المحتلة ، وبعد الزيارة الثالثة لياسر عرفات في بداية كانون الأول ١٩٨٢ اتفق الطرفان على إنشاء لجنة عليا برئاسة ياسر عرفات ورئيس الوزراء الأردني مضر بدران لدراسة مسألتي الكونفدرالية بين فلسطين والأردن وتأليف الفريق المفاوض الأردني – الفلسطيني المشترك ، وبحثت في هذه اللقاءات ثلاث صيغ للوفد المفاوض المشترك هي : وفد أردني – فلسطيني مشترك يضم أعضاء من المنظمة ووفد أردني مشترك يضم أعضاء من خارج المنظمة تختا رهم هي ووفد من الجامعة العربية يضم ممثلا للمنظمة. [٣]

تخوفت الأردن من أن تكون هي البديل لمخاطر وطموحات (إسرائيل) وأن موافقة الأردن على مبادرة ريغان هي أفضل ضمانة عملية للحيلولة دون امكانية تنفيذ المخططات (الإسرائيلية) التي دعت أن تكون الأردن هي فلسطين ، وان المملكة الأردنية هي الدولة الفلسطينية التي تقبل بها (إسرائيل)وليس على الفلسطينيين سوى قلب النظام وتسلم السلطة

---

[١] دحام فرحان عبد الحمد ، المصدر السابق ،ص ١٩٩.

[٢] فواز موفق ذنون جاسم ، قضية فلسطين في العلاقات الأردنية – الأمريكية ١٩٦٧– ١٩٩٩ دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الموصل ، ٢٠١١ ،ص١٥٥.

[٣] المصدر نفسه ، ص ١٥٦ .

في الأردن ، كما دعت الى احتلال الأردن وتنصيب ياسر عرفات رئيسا لها شاء أم لم يشأ، وعدت (إسرائيل) القضية الفلسطينية منتهية عند هذا الحد ، ومن أجل ذلك سعى الأردن الى التقرب من منظمة التحرير للاتفاق على رؤية موحدة تستند الى مبادرة ريغان وتتوافق مع قرارات مؤتمر فاس [١] .

اعطت تلك المبادرة دفعة إضافية لدور الأردن في حل القضية الفلسطينية في مقدمتها الاعتراض على سيطرة (إسرائيل) الدائمة على الأراضي المحتلة وضمها اليها ، وعلى إنشاء مستوطنات يهودية إضافية ، وعدم تأييد إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، ومنح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزه عوضا عن ذلك حكما ذاتيا يرتبط بالأردن [٢] .

بدأ الحوار بين الأردنيين والفلسطينيين في ٩ تشرين الأول ١٩٨٢ اتفق في هذه اللقاءات والمحادثات على أن الأردن وفلسطين يتشاركان بحكم اعتبارات موضوعية مشهودة لا سبيل لإنكارها في وحدة الضرر المشاركة في وحدة المصلحة والهدف ، و اتفقوا على بلورة موقف مشترك قادر على التحرك السياسي بدعم عربي لاغتنام فرصة إنقاذ الأهل والأرض وفي مقدمتها القدس ، والتأكيد على أهمية العلاقات الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين والعمل معا في هذه الظرف الدقيق الحاسم لكن بعد خمسة أيام من الاتفاق عاد الى عمان مبعوث مفوض من رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة لينقل افكارا جديدة ومنهاج عمل جديد لا يتفق مع ما تم التوصل اليه ولا يبقى انقاذ الأرض مرتبة الأولوية الأولى على سلم أولويات القضية الفلسطينية ، الأمر الذي أعاد الأمور الى بداياتها في تشرين الأول عام ١٩٨٣. [٣]

وصلت المحادثات الأردنية – الفلسطينية الى طريق مسدود إذ أكد ياسر عرفات أنه لا يستطيع الخروج على قرارات المجلس الوطني ، وأن الملك أكثر حرية منه فهو غير مقيد بقرارات محددة ، وعلى أثر ذلك كتب الملك حسين نصا جديدا للمادة المختلف عليها وهي المتصلة بموضوع الدولة والاتحاد الكونفدرالي ، وهو أنه من حق الشعب الفلسطيني تقرير مصيره إذ يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت غير الناقص في تقرير المصير، أما المادة

---

[١] فواز موفق ذنون ، المصدر السابق ، ص١٥٦.

[٢] محمد منصور محمد ، المصدر السابق ،ص٩١.

[٣] الوثائق الأردنية ١٩٨٣ ،البيان الأردني حول نتائج المباحثات الأردنية الفلسطينية ، دائرة المطبوعات والنشر ،١٠ نيسان ١٩٨٣ ،ص١٠.

المتصلة بالوفد المشترك الى المؤتمر الدولي فقد وضعت صيغة وفد مشترك بدلا من أردني فلسطيني مشترك أو عربي مشترك وقد وافق ياسر عرفات على النص [١] .

حاول الأردن إنقاذ مسيرة المباحثات مع منظمة التحرير، لذا استؤنفت اللقاءات ما بين الحادي والثلاثين من آذار والخامس من نيسان ١٩٨٣ ، وتم الاتفاق على صيغة الوفد الأردني الفلسطيني المفاوض ل (إسرائيل) وإجراء حوار مع الولايات المتحدة ، في الوقت نفسه اقترح عرفات عرض المقترح على قادة منظمة التحرير في الكويت والذين عرضوا مقترحات جديدة للجانب الأردني ومنها أن الجهود الدبلوماسية الأردنية – الفلسطينية المشتركة يجب أن تقوم على مبادرات سلمية دولية غير تلك المقدمة من الولايات المتحدة إلا أن الحكومة الأردنية رفضت هذه الاقتراحات وأصدر مجلس الوزراء الأردني بقيادة مضر بدران بيانا في العاشر من نيسان ١٩٨٣ أنهى به الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، مؤكدا التزام الأردن بقرارات الرباط لعام ١٩٧٤ وحرصه على استقلالية القرار الفلسطيني وأكد الملك حسين قائلا : "**أنه على الرغم من نوع العلاقة بين الطرفيين الذي هو أمر يخصنا ولا نسمح لأي احد يتدخل بيننا بأمر صياغة هذه العلاقة أو وضعها أي كان لا عربي ولا أجنبي ولا شرقي ولا غربي فالعلاقات قامت في الماضي وهي قائمة الان وفي المستقبل وفي كل الظروف والأحوال فأن الأردن وفلسطين هما في الواقع أسرة وحدتها أسباب كثيرة تاريخية ووحدها التصميم على الوقوف في وجه التحدي والخطر** " [٢].

استقالة حكومة مضر بدران الثالثة في (١٠ كانون الثاني ١٩٨٤) :

في ٧ كانون الثاني عام ١٩٨٤ قام مضر بدران بحل المجلس الوطني الاستشاري الذي جاء بديلا لمجلس النواب ، وبما أن نصف أعضاء مجلس النواب الستين من الضفة الغربية وأن هناك استحالة في إجراء الانتخابات داخل الضفة الغربية ،بدأ مجلس النواب السابق يفقد نصابه ، بسبب وفاة عدد من الأعضاء ، وقد طلب مضر بدران من الملك حسين باعادة تشكيل مجلس النواب وتعديل الدستور مع إجراء انتخابات تكميلية يصوت فيها النواب أنفسهم لملء الشواغر في المقاعد ، وقد وافق الملك على ذلك الطلب ، لذا بدأ مضربدران يوجه دعوات فردية للنواب ، وعندما اكتمل وصول الأعضاء أعلن مضر بدران عودة المجلس ، إذ

---

[١] دحام فرحان عبد الحمد ، المصدر السابق ، ص٢٠٤.

[٢] مقتبس من : دائرة المطبوعات والنشر ، الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٣، عمان ،١٩٨٣ ، ص ٨.

صدرت إرادة ملكية بدعوة مجلس الأمة للانعقاد بدوره استثنائية في ٩كانون الثاني ١٩٨٤ واعلن تعديل الدستور، وبعد مواجهته شغبا من نواب الضفة الشرقية [١] .

قدم مضر بدران استقالته في ١٠ كانون الثاني ١٩٨٤ فبعث الملك حسين رسالة ملكية الى مضر بدران جاء فيها : " **عزيزنا دولة السيد مضر بدران لقد كنت على عهدي بك على الدوام مثالا يحتذى به في الإخلاص للوطن والولاء للعرش والوفاء لرسالة الأمة والوفاء والحماس المفعم بالجهد لكل بقعة في الأردن وتوفير الازدهار والرخاء في ربوعه ، وكم كنت تزف لنا البشرى كلما انعم الله علينا من الخير أو صرح من صروح الصناعة والإنتاج وأن السنوات الطويلة التي قضيتها وانت تصل الليل مع النهار جهدا وعملا لخير شاهد على أصيل انتمائك للوطن ووفائك لرسالته ورسالة الثورة العربية الكبرى ، وما نجهد دوما في سبيل تحقيقه في مبادئه وغاياته السامية التي نذرنا لها كل ذرة من حياتنا ، وأنني اقبل استقالة الحكومة لآمل أن تواصلوا حمل مسؤولياتكم حتى يتم تشكيل الحكومة الجديدة ، أسأل الله أن يمتعك بموفور من الصحة والسعادة ودوام التوفيق وأن يكون جل وعلا راعي مسيرتنا على طريق المجد وعزة الأردن**" [٢] ، وبعد استقالة حكومة مضر بدران الثالثة تم تشكيل الحكومة من بعده الأمير زيد بن شاكر [٣] .

وبشأن التطورات الداخلية في الاردن عام ١٩٨٩ فقد كان لمضر بدران موقفاً منها ، وهو ما سيتم تناوله في المبحث القادم .

---

[١] مضر بدران ، المصدر السابق ، ص ٢٤٢.

[٢] مقتبس من : عمر صالح العمري ، زيد محمد خضر ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨.

[٣] الأمير زيد بن شاكر (١٩٣٤–٢٠٠٢) : ولد الأمير في عمان ونشأ وترعرع فيها وتلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة المطران في عمان حصل على الشهادة الثانوية عام ١٩٥١ وبعد التحاقه بالقوات المسلحة الأردنية تلقى علومه العسكرية في كلية ساند هيرست العسكرية ببريطانيا وتخرج منها عام ١٩٥٥ ، شغل العديد من الوظائف كعمله قائد للواء المدرع /٦٠ وقائد لسلاح الدروع الملكي وقائد للفرقة المدرعة الثالثة الملكية ومساعد لرئيس هيئة الأركان خلال المدة (١٩٧٠–١٩٧٢) ورئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة الأردنية (١٩٧٢–١٩٧٦) ، شكل حكومته الأولى في ٢٧ نيسان ١٩٨٩ حتى ٤ كانون الأول ١٩٨٩ والحكومة الثانية ٢١ تشرين الثاني ١٩٩١ حتى ٢٩أيار ١٩٩٣. ينظر ، سلطان محمود عارف الشياب ، اصحاب الدولة سيرة حياة رؤساء الحكومات الأردنية ، ص٤٩٢.

المبحث الثالث : التطورات الداخلية في الأردن عام ١٩٨٩ وموقف مضر بدران منها .

بدأت توجهات الحكم في الأردن تسير باتجاه تأسيس الانفتاح السياسي ،عقب مجموعة من الأحداث السياسية والاقتصادية التي سادت المملكة وقبل تدشين المرحلة الجديدة وإعلان الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ ، منذ آذار مارس من عام ١٩٨٤ جرت أول انتخابات تكميلية لتعويض النقص الحاصل في مجلس النواب العاشر وكان الإقبال على التصويت ضعيفا كما جرت عام ١٩٨٥ اضطرابات في جامعة اليرموك في شمال الأردن ، أكد تقرير للجنة الوزارية أن رئيس الجامعة هو المسؤول الأول عن حدوث اضطرابات وعلى أثر أحداث جامعة اليرموك القي القبض على مجموعة من النشطاء السياسيين كان من بينهم ٢٢ عضوا من الحزب الشيوعي الأردني ، فضلا عن سوء العلاقات بين سوريا والأردن في عهد وزارة زيد الرفاعي الذي اتخذ عدة إجراءات تهدف الى تقييد عمل جماعة الأخوان المسلمين وتنفيذ حملة الاعتقالات الا أن الحدث الأبرز هو الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨٩ [١] .

شهد عام ١٩٨٩ عودة الحياة النيابية الى البلاد بعد انقطاع كبير وقطعت هذه الانتخابات الشك باليقين حول الشعبية الكاسحة للإسلاميين عموما ولجماعة الإخوان خصوصا وسبق انتخابات عام ١٩٨٩ ما عرف بانتفاضة الجنوب ، أي ما يسمى (هبة نيسان) جراء الارتفاع الكبير في أسعار السلع والقضايا التي أثيرت حول الفساد ، وأدت تلك الانتفاضة الى أزمة سياسية وأمنية بين مؤسسة الحكم والعشائر الأردنية ، كما أدت تلك الأحداث الى تباطؤ مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي كان النظام قد بدأ السير فيه ، ورأى عدد من الباحثين أن تلك الأحداث كانت من الأسباب التي أدت الى عودة الحياة النيابية لشعور صانع القرار الى تخفيف حدة الاحتقان الاجتماعي والسياسي ولا يمكن تجاوز عاملين أساسيين لعودة الحياة النيابية هو العامل الخارجي ، إذ أدى انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وتفكك المعسكر الاشتراكي آنذاك الى بروز موجة جديدة من التحول الديمقراطي ، وأراد الملك حسين أن يبادر الى التقاط الموجة العالمية الجديدة ، والعامل الأخر هو قرار فك الارتباط الإداري بين الضفة

---

[١] بشار زكي الخصاونة ، الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر ،٢٠٠١،ص٨٤–٨٥ .

الشرقية والغربية الذي أعلنه الملك حسين منذ ١٩٨٨ ، وهو القرار الذي أحل الأردن من معضلة مشروعية إجراء الانتخابات النيابية في جزء دون الآخر على اعتبار أن الضفة الغربية كانت جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية حتى تلك اللحظة . [١]

أسفرت الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الأردنية في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ وبداية عام ١٩٨٩ عن ارتفاع في أسعار كثير من المواد والسلع [٢] ، وفي أواخر آذار ١٩٨٩ أعلنت الحكومة الأردنية عن عزمها على إعادة جدولة الديون الخارجية على الأردن بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي فأثار ذلك قلق الناس وتوترهم وتذكروا أن إعادة جدولة الديون في كثير من دول العالم كانت تعني مزيدا من إجراءات التقشف الاقتصادية ومزيدا من الفقر للطبقات الفقيرة ، وتسربت معلومات عن بعض شروط الصندوق مثل تخفيض سعر الدينار الأردني بحيث يصبح سعر الدولار الأمريكي الواحد بين ٦٥٠–٨٠٠فلس ، وانتشرت شائعات عن عزم الحكومة على الغاء دعمها لبعض السلع الأساسية كالخبز والسكر والرز ورفع أسعار بعض الخدمات كالماء والكهرباء والتخلي عن القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص [٣] .

وسعيا الى التصحيح الاقتصادي الأردني الذي جرى التفاوض بشأنه مع صندوق النقد الدولي اتخذ مجلس الوزراء الأردني برئاسة زيد الرفاعي في الخامس عشر من نيسان ١٩٨٩ قرارا بزيادة أسعار جميع المنتجات [٤] فحصلت أحداث نتيجة الأزمة ومنها (أحداث معان) إذ لم يتوافر الوقت الكافي لوزارة النقل لإعداد قائمة بأجور النقل على طرق المملكة على ضوء ارتفاع سعر المحروقات الذي جاء في قرار مجلس الوزراء ، ولم تتمكن الوزارة من إعداد قائمة وإيصالها الى الحكام الإداريين في مختلف مناطق المملكة ألا بعد ثلاثة أيام من إتخاذ القرار، وقد أحدث هذا التأخير ارتباكا لدى الحكام الإداريين ، ففي صباح ١٧ نيسان من العام نفسه

---

[١] محمد أبو رمان ؛حسن أبو هينة ،الحل الإسلامي في الأردن :الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن ،مؤسسة فريدريش إيبرت للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٢ ، ص ٧٣.

[٢] أحمد الشناق وآخرون ، آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن ٢٠٠٥–٢٠١٠ ، مركز دراسات الشرق الأوسط ،عمان ، ٢٠٠٦ ، ص٢٤.

[٣] علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة حالة الأردن ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠١ ، ص ٦٩.

[٤] ابراهيم حرب وآخرون ، الاستثمار في الأردن فرص وآفاق ، مركز الدراسات في الشرق الأوسط ، عمان ٢٠٠٢ ، ص١٨٢ .

امتنع خمسة من سائقي السيارات على خط معان – عمان والبالغ عددهم ٤٢ سائقا عن حمل الركاب بالأجور القديمة للنقل على هذا الخط البالغة ١,٧ دينار أردني للراكب الواحد ، وطالبوا بزيادة أجور النقل في ضوء ارتفاع الأسعار، فحصل اضطراب كبير داخل المدينة من قبل السواق بعدها امتدت حركة الاحتجاجات الى كل من السلط والكرك . [١]

ومنذ الساعات الأولى لاندلاع حركة الاحتجاج انتقل نائب الملك الأمير حسن الى مسرحها في مدينة معان للاطلاع بنفسه على ما يجري ومحاولته معالجتها لأن الملك حسين كان خارج الاردن في زيارة الى الولايات المتحدة الامريكية غير أن جهوده لم يحالفها النجاح ، وسعى الأمير الى احتواء الحركة والسعي لتقدم انتقالها الى بقية المناطق ، والتقى الأمير حسن مع أعضاء مجلس الأعيان في ١٩نيسان ١٩٨٩ وبحضور رئيس الوزراء بالوكالة ووزير الداخلية ووزير الأعلام وقد أطلعهم على تفاصيل الأحداث التي وقعت في جنوب البلاد ودعا الى عقد مؤتمر عام لمجالس تنمية الأقاليم الأربعة لدراسة الأوضاع الاقتصادية والتنموية وأبدى تفهمه لتطلعات المواطنين المشروعة ، وأكد حرصه على الاستقرار وأن الحوار الهادف البناء هو الوسيلة الوحيدة للتفاهم ، و تحدث مضر بدران الذي كان عضوا في مجلس الأعيان من عام ١١ كانون الثاني ١٩٨٤ حتى ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩ في عهد وزارة زيد الرفاعي فأثار موضوع الديون الخارجية والعجز في الموازنة العامة واتهم الحكومة بالتقصير في إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية وهاجم قرارها برفع الأسعار. [٢]

أثارت أحداث الجنوب الأردني اهتمام الأردنيين جميعا باختلاف اتجاهاتهم وميولهم السياسية واختلفوا في تحليلها والبحث عن أسبابها مما أدى الى حالة عدم الاستقرار السياسي وتزايد القلق الاجتماعي ، ودافع المشاركون فيها وانقسموا الى فريقين فريق يقول إنها عفوية وغير مدبرة تعبيرا عن غضب الناس واحتجاجاتهم على الإجراءات الحكومية وغياب الحياة الديمقراطية، وبعضهم الآخر رأى أن الأحداث دبرتها جهة خارجية تأمرت مع عناصر في الداخل ، والرأي القائل أن الأحداث عفوية وغير مدبرة فهم من خصوم زيد الرفاعي ، ويرجع هذا الفريق أسباب الأزمة الى ارتفاع أسعار المحروقات وخفض قيمة الدينار الأردني ورفع اسعار المواد التموينية وعدم المساواة في الدولة في توزيع الدخل والثروة ، وفقدان العملات

---

[١] علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة حالة الاردن، ص٧١ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٧٩.

الأجنبية التي يحتاجها التجار ، وأولياء أمور الطلبة الذين يدرسون في الخارج وتراكم الديون الخارجية على البلاد [١] وعلى الرغم أن سببها هو العامل الاقتصادي ألا أن تداعياتها سرعان ما توالت لتشمل المطالبات وقف العمل بالأحكام العرفية والمطالبة بالحريات العامة وتحقيق إصلاحات عامة وعودة مجلس النواب وإقرار قوانين الإصلاح السياسي ، لذا قد أطلق عليها مضر بدران اسم (ثوره) [٢].

يبدو ان إجراءات عام ١٩٨٩ في الأردن كانت أسبابها اقتصادية بالدرجة الأساس وقد اعد مضر بدران بكونه نائباً في مجلس الأعيان أن تلك الأحداث هي ثورة حسب تعبيره كونها كانت تطالب بتغير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي في الأردن ابان تلك المدة.

قدم مضر بدران نصيحة لنائب الملك الأمير الحسن حول ما يجري في البلاد من أحداث ونصحه باستعراض القوة الأمنية من دون استخدامها ، وحذر مضر بدران كثيرا من قمع المتظاهرين، وإسالة الدماء ، وكان على اتصال مع الأمير الحسن أول بأول ، وكان مضر بدران على دراية بتطور الأحداث وتنقلها بين السلط والكرك ، وأضاف بعضهم أسبابا أخرى لحدوث الأزمة مثل اهتمام المسؤولين الزائد بقضية فلسطين والنزاع العربي – (الإسرائيلي) على حساب القضايا المحلية ، والوعود التي قطعتها حكومة الرفاعي بتحقيق الاكتفاء الذاتي و ومفاجأة الناس بعد أربع سنوات من الحكم بالديون الضخمة بدلا من ذلك ، [٣]. وذكر مضر بدران أن أحداث الجنوب حركة احتجاج عفوية ، بل ثورة اجتماعية على الفساد الإداري وعلى ما آلت اليه البلاد من أوضاع سياسية واقتصادية سيئة ، وأن غياب التمثيل الشعبي والمشاركة الشعبية في الحكم ، والفقر الذي أصاب قطاعات كبيرة من الشعب ، والفروق في الثروة والفساد في أجهزة الحكم والتآمر الخارجي والضغط على الأردن ووجود منتفعين من المسؤولين إذ كانوا يقومون بإجراءات ضد مصلحة البلد أن الحكومة أصبحت لا تعرف ماذا يريد الشعب بسبب عزلة الحكومة عن الشعب من الأسباب الحقيقية لهذه الأحداث ، وان

---

[١] رعد فواز الزين ، تحديات الأمن الوطني الأردني واثرها على الاستقرار السياسي ، دار الجليل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ٥٥.

[٢] مضر بدران ، المصدر السابق ،ص ٢٥٢.

[٣] علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة ... ، ص٨٩ .

قرارات حكومة الرفاعي كانت بمثابة الشرارة التي ألهبت مشاعر الناس وحركتهم للقيام بالاحتجاج [١]

وبعد هذه الأحداث أعلن الملك حسين عن عزمه إجراء معالجة جذرية لجميع مسببات الأحداث الأخيرة إذ قدمت حكومة الرفاعي استقالتها وقد قبلها الملك فورا . [٢]

من جانب آخر وجه العاهل الأردني الملك حسين خطابا الى الشعب تناول فيه أحداث الجنوب وأنه سوف يتخذ الإجراءات المناسبة ، وهي إجراء انتخابات نيابية بقصد توطيد قواعد مؤسسات المشاركة ، وذلك بإعادة الحياة الديمقراطية وإلغاء الأحكام العرفية [٣] وقد هدأت الأمور في البلاد بعد تظاهرات نيسان ، واستدعى الملك حسين مضر بدران الى الديوان الملكي ، بعد أن كلف زيد بن شاكر بتأليف الحكومة في ٢٧ نيسان ١٩٨٩ وطلب منه الملك أن يكون رئيسا للديوان الملكي وكان ذلك في٨ أب ١٩٨٩ فأجابه مضر بدران " لكن المهمة صعبة وتحتاج الى تضحية الجميع " فرد عليه الملك " أفعل ما تراه مناسبا ، " فتسلم مضر بدران رئاسة الديوان الملكي، وذكر أنه بدأ يعمل مع زيد بن شاكر كخلية نحل ، وبدأ التحضير للانتخابات وطلب الملك حسين من زيد بن شاكر أن يضع مضر بدران بصورة الانتخابات أول بأول ، لأن زيد لم يسبق له العمل الحكومي ،وقد تعاون مضر بدران مع زيد بن شاكر على اجراء انتخابات حرة نزيهة لم تتدخل أجهزة الدولة بأي شكل من أشكال التزوير فيها ، وبعد إنهاء الانتخابات التي حدثت ٨ تشرين الثاني ١٩٨٩ اطلع الملك حسين على نتائج الانتخابات ، وأخذ الملك رأي مضر بدران في تلك النتائج فرد الأخير قائلا : " **لقد كشفنا ما في (بطن الطنجرة) وعرفنا شعبنا ما الذي يريده ، لقد كانت اللافتات تغطي رؤوسنا في الشوارع وتحجب عنا نور الشمس ، وكلها كانت تطالب بمكافحة الفساد وهذا ما يريده شعبنا ، والمجلس وليد قرار ديمقراطي ويجب أن يبقى** " [٤] .

وبعد نهاية انتخابات مجلس النواب الحادي عشر وبدأ الكلام عن تطبيق العرف السياسي القاضي بتكليف رئيس حكومة جديدة يواجه مجلس النواب الجديد طلب الملك حسين من مضر بدران بتشكيل الحكومة فوافق مضر بدران بعد أن تردد كثيرا في رفضه لرئاسة الحكومة وشرط على الملك حسين : " **أن أقبل بتشكيل الحكومة بشرط موافقة الإسلاميين**

---

[١] بسام علي العموش ، محطات في تاريخ جماعة الأخوان المسلمين في الأردن ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٧.

[٢] على محافظة ، الديمقراطية المقيدة...، ص٩٥.

[٣] المصدر نفسه .

[٤] مقتبس من : مضر بدران ، المصدر السابق ،ص ٢٥٥.

على الدخول في حكومتي ، وأن رفضوا سأعتذر عن التكليف وتشكيل الحكومة " [١] ، فوافق الملك حسين على شرط مضر بدران وبدأ الأخير العمل على تشكيل حكومته الرابعة [٢]

يتضح مما سبق أن العاهل الأردني الملك حسين وجد في مضر بدران الشخصية المؤهلة لتشكيل الحكومة الجديدة بعد الانتخابات التي جرت في البلاد عام ١٩٨٩ واعتقد انه الشخص الكفوء الذي يستطيع تخطي الأزمة التي مرت بها البلاد في العام المذكور ، لذلك جاء تكليفه بتشكيل الحكومة الرابعة والتي سيتم تسليط الضوء عليها في الفصل القادم .

[١] مقتبس من : مضر بدران ، المصدر السابق ، ص٢٥٦.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٢٥٦.

الفصل الرابع

النشاط السياسي لمضر بدران ١٩٨٩ – ١٩٩٣ .

المبحث الأول : **مضر بدران وتشكيل الحكومة الرابعة ٤ كانون الأول ١٩٨٩- ١٨ حزيران ١٩٩١ .**

أولا : **السياسة الداخلية لحكومة مضر بدران الرابعة** :

ثانيا : **مناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٩٠.**

ثالثا : **تعديل وزارة مضر بدران ودخول ممثلي الحركة الإسلامية فيها .**

رابعا : **حكومة مضر بدران والميثاق الوطني الأردني.**

المبحث الثاني : **موقف حكومة مضر بدران الرابعة من الاجتياح العراقي للكويت والحرب على العراق ١٩٩٠-١٩٩١.**

المبحث الثالث : **استقالة حكومة مضر بدر ان الرابعة (١٩ حزيران ١٩٩١و بيان موقفه من مؤتمرات السلام .**

أولا . استقالة حكومة مضر بدران الرابعة (١٩ حزيران ١٩٩١)

ثانيا : **مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١وموقف مضر بدران منه .**

ثالثا : **اتفاقية أسلو عام ١٩٩٣ وموقف مضر بدران منه** :

الفصل الرابع

النشاط السياسي لمضر بدران ١٩٨٩ – ١٩٩٣ .

المبحث الأول : مضر بدران وتشكيل الحكومة الرابعة :٤ كانون الأول ١٩٨٩– ١٨ حزيران ١٩٩١:

على أثر استقالة حكومة الشريف زيد بن شاكر الأولى في ٤ كانون الأول ١٩٨٩التي أشرفت على إجراء الانتخابات لمجلس النواب الأردني الحادي عشر عهد العاهل الأردني الملك حسين بن طلال في الرابع من كانون الأول ١٩٨٩ الى مضر بدران تشكيل حكومته الجديدة ، ومن الجدير بالذكر أن حكومة مضر بدران كانت ال(٧٦) في تاريخ الحكومات الأردنية وال(٤٩) في تاريخ الحكومات التي تشكلت في عهد الملك حسين بن طلال وهي، الحكومة الرابعة ، وقد استمرت في الحكم سنة وخمسة أشهر ونصف في المدة ما بين (٤كانون الأول ١٩٨٩ –١٨حزيران ١٩٩١) [١] .

وفي التاسع عشر من كانون الأول ١٩٨٩ عرض مضر بدران رئيس الوزراء البيان الوزاري لحكومته أمام مجلس النواب الحادي عشر لنيل الثقة على أساسه ، وقد تضمن الآتي : بسم الله الرحمن الرحيم :"**معالي الرئيس حضرة النواب المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :" باسمي وباسم زملائي الوزراء في الحكومة التي تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم حفظة الله فعهد إلي بتشكيلها احيي مجلسكم الكريم وأبارك لكم منكم فوزه بثقة الشعب بانتخابات حرة وفي ظلال أجواء من النزاهة شهد بها القاضي والداني وأتقدم بالبيان الوزاري لحكومتي داعيا الله جلت قدرته ان يجعل لقاءنا في هذا المجلس الأمة لقاء خير وعمل متواصل ، من أجل أردننا العزيز وهو يستأنف مسيرته الديمقراطية ، ويشرع نوافذه كلها للحرية ويلتزم بقبول التحدي الذي تفرضه المرحلة الجديدة بكل ما تقتضيه من وعي وعلم وعمل لتصبح صورته نموذجا مميزا يمثل إرادة قيادته الهاشمية الفذة وكبرياء شعبه العظيم ، وانه ليشرفني وحكومتي أن نرفع الى مقام الملك المفدى أعمق الشكر وأصدق الولاء للثقة العالية التي تفضل ومنحنا إياها سائلين الله أن**

---

[١] عمر صالح العمري ،الحكومات الأردنية في عهد الملك حسين بن طلال ١٩٨٩–١٩٩٩ مرحلة عودة الحياة البرلمانية ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص٨ .

،يحفظه ويوفقه في سعيه ، وأن الحكومة تؤكد بأن التزامها بتوجيهات الملك المفدى الذي تضمنه كتاب التكليف السامي وتؤكد الحكومة وهي تتخذ هذه الخطوات أنها ستكون حريصة كل الحرص على احترام الدستور ، والالتزام بتطبيقه نهجا وروحا ، وهى ترى أن الرقي الدستوري يتمثل في مدى نضج الرأي العام ومدى التزام المواطن بالدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية في الحرية والعلم والعمل وحرصه على أمن بلادة وقبوله للرأي الأخر" [١] .

وفي السياق نفسه أكد مضر بدران قائلاً: " **أن الحكومة عازمة على ترسيخ هذه المفاهيم في مناحي الحياة كلها وهي ترى أن الحرية والسلطة ليست متناقضتين ، وإنما هما متكاملتين وأنه دون نظام لا تولد الحرية ، فالحرية بالنسبة للسلطة هي بمثابة الروح للجسد لا يستغنى أي منهم عن الاخر وسوف يمتد هذا العزم الى إطلاق الحريات العامة من مساواة أمام القانون والقضاء ، وفي تولي الوظائف العامة وتكافؤ الفرص وحق المواطنين في حرية المعتقد ، والأمن والتعليم والعمل والمسكن والتنقل وتكوين الجمعيات والتنظيمات و ترسيخ المفاهيم ، الأساسية الوطنية والقومية التي تسير الدولة على هديها وتعمل بموجبها وفق التنظيمات السياسية على أساس منها فإن الحكومة سوف تقوم بما يتطلبه من إجراءات لتنفيذ هذه المهمة الجليلة** " [٢] .

وفي ٢ كانون الثاني ١٩٩٠ نالت حكومة مضر بدران الثقة الرابعة [٣] من ٦٥ نائبا وحجبت الثقة عنها تسعة نواب وامتنع عن التصويت سبعة نواب وفي ١٨ حزيران ١٩٩٠ صدرت الإرادة الملكية بقبول استقالة وزير التخطيط عوني المصري بعدها جرى تعديل الثاني على وزارة مضر بدران الرابعة ، واصبحت الوزارة بعد التعديل الثاني تضم كل من : [٤]

١- إبراهيم أيوب وزير التموين

٢- حكمت الساكت وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء

٣- نبيل أبو الهدى وزير النقل والمواصلات

٤- خالد أمين عبدالله وزير التخطيط

---

[١] مقتبس من : عمر صالح العمري ؛محمد أحمد بني يونس ، البيانات الوزارية للحكومات الأردنية ١٩٥٣– ٢٠١٤ دراسة وثائقية ، دار الخليج للنشر والتوزيع ،د.م ، ٢٠١٧ ،ص٢٣٥.

[٢] مقتبس من : المصدر نفسه ، ص٢٣٧.

[٣] ينظر ملحق رقم (٤) .

[٤] نبال تيسير الخماش ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

وجرى التعديل الثالث على هذه الوزارة في ١ كانون الثاني ١٩٩١ و تضمن مرسوم هذا التعديل الآتي استقالة : [١]

١- مروان القاسم نائب رئيس الوزراء و وزير الخارجية

٢- وعبد المجيد الشريدة وزير التنمية الاجتماعية

٣- محمد حمدان وزير التربية والتعليم

٤- يوسف المبيضين وزير العدل

٥- علي الفقير وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

٦- قسم عبيدات وزير العمل

٧- ابراهيم الغبابشة وزير الشباب

٨- عبد الكريم الكباريتي وزير السياحة

٩- نبيل أبو الهدى وزير النقل والاتصالات

١٠- سليمان عربيات وزير الزراعة .

و جرى التعديل الرابع في حكومة مضر بدران الرابعة في ١ كانون ١٩٩١ وقد اشتملت على الآتي : [٢]

١- طاهر المصري وزير للخارجية

٢- محمد عضوب الزين وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئية

٣- سعيد التل وزير للتعليم العالي

٤- عبد الكريم الدغمي وزير العمل

٥- داود خلف وزير السياحة والإثار

٦- خالد الكركي وزير الثقافة والشباب

٧- يوسف العظم وزير التنمية الاجتماعية

٨- عبدا لله العكايلة وزير التربية والتعليم

٩- ماجد خليفة وزير العدل

١٠- جمال الصرايرة وزير النقل والمواصلات

---

[١] الوثائق الأردنية ، الوزارات الأردنية ١٩٢١ – ٢٠٠٣ ، المصدر السابق ، ص ١٣٨.

[٢] تيسير نبال الخماش ، المصدر السابق ،ص١٦٧.

١١- سعد هايل السرور وزير الري والمياه

١٢- محمد العلاونة وزير الزراعة

١٣- زيد الكيلاني وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات

١٤- عدنان الجلجولي وزير الصحة.

أولا : السياسة الداخلية لحكومة مضر بدران الرابعة :

قدم مضر بدران بيان حكومته أمام مجلس النواب في ١٩كانون الأول ١٩٨٩ و تضمن البرنامج الحكومي الآتي : تجميد العمل بالأحكام إلا ما تعلق منها بتصفية آثار تلك الاحكام الى حين إلغائها بالشكل الدستوري في أقرب وقت ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لصياغة ميثاق وطني أردني ، وإنشاء محكمة دستورية ،وإلغاء النصوص القانونية التي تحصن القرارات الإدارية من الطعن فيها لدى القضاء، وإعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر ،وإنشاء جهاز للرقابة والتفتيش الإداري وتقديم تشريع لمكافحة الجريمة الاقتصادية و تشريع اخر يلزم كل من يتولى المسؤولية السياسية والإدارية العليا بإقرار شامل وموثق بكل ما يملكه هو وزوجته وأبناؤه من أموال منقولة وغير منقولة وكل تغير يطرأ على هذه الأموال خلال تسلمه المسؤولية ، والتزام الحكومة بتقديم برنامج التصحيح الاقتصادي وتطويره ليصبح برنامجا وطنيا ، اقتصاديا شاملا يحقق مزيدا من فرص الاستثمار ويشجع التصدير ويوفر فرص العمل ويرفع من مستوى معيشة المواطنين مع زيادة الاعتماد على الذات ،وتنشيط دور القطاع الخاص ، وأبدى رئيس الحكومة استعداده لتوفير المعلومات لتقصي الأسباب ومعرفة الأدوار التي أدت الى النكسة الاقتصادية ، وذلك بهدف تحديد المسؤولية واستنتاج العبر والدروس ،واتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بملاحقة من تثبت مسؤوليته الجزائية وإحالته الى القضاء وفق ما يتطلبه القانون [١] .

وفي مجال التربية التعليم أوضح مضر بدران أن الحكومة ستعمل على تنفيذ خطط التطوير التربوي لرفع مستوى التعليم وربطه بحاجات المجتمع ،وضمان التنشئة الوطنية الصالحة المنطلقة من عقيدتنا وحضارتنا العربية الإسلامية وتعميق الجوانب المعرفية والسلوكية لدى الناشئة ووضع مناهج جديدة للتعليم الثانوي ، و ستعمل الحكومة على التوسع في التعليم

[١] علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة... ، ص١٣٧-١٣٨.

والتدريب المهني ضمن المرحلة الثانوية وتزويد عدد كبير من المدارس القائمة بالمرافق الأساسية والوسائل والأجهزة. [١]

وفي مجال الثقافة : ستعمل الحكومة في رعاية الحركة الفكرية والفنية في مناخ من الحرية والتسامح بهدف إبراز دور الأردن في مسيرة الحضارة العربية الإسلامية ،و ستعمل على دعم حركة النشر والترجمة والتوزيع ورعاية الأدباء والفنانين والكتاب ، ومساعدة المكتبات العامة على النهوض بواجباتها في المدن والقرى والبوادي ، وسوف تستمر الحكومة بدعم الهيئات والروابط الثقافية والفنية ،خاصة وقد عادت رابطة الكتاب الأردنيين إلى مزاولة نشاطها مما يفسح المجال أمام الكتاب الأردنيين لتوحيد صفوفهم على أسس ديمقراطية ،و ستتولى الحكومة التنسيق ما بين القطاعات الرسمية والمؤسسات ذات العلاقة بالعمل الثقافي، (وفي مجال الشباب) ستعمل الحكومة على رعاية الشباب ضمن أسس تنطلق من عقيدتنا وتجربة أمتنا وعلى تنشئتهم في الجوانب الفكرية والروحية والنفسية والاجتماعية ورعاية مواهبهم وتشجيع تفاعلهم مع التجارب الشبابية على المستويين العربي والإسلامي ،و ستدعم الحكومة الأندية الشبابية ومراكز الشباب وتساعد في تحسين وضع المنشآت الرياضية ، وستعمل على دراسة موضوع معسكرات العمل الشبابي لما لها من دور ترسيخ مفاهيم الانتماء وروح المواطنة واحترام العمل [٢] .

وفي مجال الأوقاف والدعوة الإسلامية فإن الحكومة عازمة على إحداث نقلة نوعية في مجال الإعداد والتأهيل للدعاة والأئمة وفاء بالحاجة وسد للنقص ، من خلال النمو المضطرد في بناء المساجد والمراكز الإسلامية والمشاريع الثقافية التي تتطلب كفاءة متميزة ، وستعمل الحكومة على أن تكون بعض هذه المعاهد بالقرب من مقامات الصحابة تعزيزا للصلة الروحية التي تربط كل أردني بأبطال الفتح الإسلامي ، و ستعمل الحكومة على تطوير عمل صندوق الزكاة تمهيدا للوصول الى تعميم تطبيقها لتساهم في إنشاء مشاريع إنتاجية لتشغيل الفقراء والعاطلين عن العمل وفي مجال الأعلام ، تسعى الحكومة الى أبعاد التجربة الإعلامية بهدف النهوض الى درجة عالية من الواقعية والصدق حتى يكون تعبيرا حقيقيا عن

---

[١] عمر صالح العمري ،الحكومات الأردنية في عهد الملك حسين بن طلال ١٩٨٩-١٩٩٩ مرحلة عودة الحياة البرلمانية ،ص٢٠ .

[٢] المصدر نفسه ،ص ٢٢.

التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع الأردني وقادرا على مواكبة المرحلة الجديدة التي يعبر عنها النهج الديمقراطي أحسن التعبير، وفي مجال الإدارة ولما كانت الإدارة الحكومية هي الأداة الرئيسة لتنفيذ خطط الدولة فأن الحكومة سوف تركز على برنامج متكامل للتطوير الإداري بهدف تبسيط الإجراءات الحكومية وإعادة هيكلة الأجهزة لمواجهة متطلبات المجتمع بكفاية ومقدرة وتأهيل الموظف العام وتدريبه وصيانة المال العام ووضع حد للتسيب الإداري والفساد المالي [١] .

وفي قطاع الخدمات ذكر رئيس الوزراء مضر بدران أن الحكومة تسعى الى تأمين ما يحتاجه المواطن من خدمات أساسية وفق برنامج متصل وضمن القدرات المالية ،ففي مجال القطاع الصحي ستعمل الحكومة على توسيع الخدامات الصحية في جانبيها الوقائي والعلاجي والسيطرة على كلفة العلاج وضبط أسعار الأدوية ، وستعمل على توسيع مضلة التأمين الصحي بإنشاء المستشفيات وتحديث القائم منها وإنشاء المراكز الصحية وفقا لحاجات المواطنين ،وفي مجال التموين ستعمل الحكومة على الاستمرار في توفير المواد الغذائية على تعددها وتفوقها وكبح جماح الاستغلال والاحتكار بكل مظاهرة وصورة ، وستعمل في السيطرة على أسعار المواد الغذائية والتأكد من جودتها ، وحرص الحكومة على تعزيز دور الأسواق الموازية لكي تطمئن كل أسرة الى مقدراتها في مواجهة المرحلة الاقتصادية الجديدة ، وفي مجال الأمن الاجتماعي ستعمل الحكومة على وضع سياسة شاملة لمعالجة البطالة وزيادة فرص العمل في جميع أنحاء المملكة وحماية حقوق العامل من منطلق العدالة والمسؤولية ، المشتركة مع صاحب العمل ، وفي مجال الزراعة ستعمل الحكومة على تنظيم الإنتاج الزراعي وتخفيض الاعتماد على استيراد المنتجات الزراعية وتشجيع إنتاج المحاصيل المحلية التي يتمتع الأردن بميزة نسبية في إنتاجها ، و سوف تعمل الحكومة على إقامة إتحاد عام للمزارعين يضم اتحادات نوعية متخصصة و ستعمل الحكومة على تطوير المناهج الزراعية بحيث تكون مخرجات التعليم الزراعي متجاوبة مع متطلبات الزراعة فضلا عن المجالات الاخرى التي اهتمت بها الحكومة كمجال النقل والمواصلات اهتمت الحكومة بالنقل البري ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الدول العربية الشقيقة وفي مجال المياه ستعمل الحكومة عملية قصوى للثروات المالية بوضع إستراتيجية شاملة لاستغلال مصادر المياه الجوفية وتطوير استغلال

[١] عمر صالح العمري ؛محمد أحمد بني يونس ، المصدر السابق ، ص٢٤٣.

المياه السطحية بإنشاء السدود واستكمال الخطوات الكفيلة بانجاز سد الوحدة والبحث عن مصادر جديدة للمياه ، وفي مجال التموين ستعمل الحكومة على الاستمرار في توفير المواد الغذائية على تعددها وتفوقها وكبح جماح الاستغلال والاحتكار بكل مظاهره وصوره فضلا عن اهتمام الحكومة بالمجالات الأخرى كمجال الإدارة المحلية والتنمية الإقليمية ومجال الأشغال العامة والإسكان [١] ،وفي مجال النقل والمواصلات والطاقة والثروة المعدنية وفي مجال السياحة والإثار . [٢]

ومن جانب آخر تعرض مضر بدران لهجوم شديد من النواب بعد أن أكمل تشكيل الحكومة الرابعة إذ شهدت جلسات المجلس توجيه اتهامات الى الحكومة ففي الجلسة السرية المعقودة في ٢٠ آذار ١٩٩٠ إذ ، اتهموه في أمانته والاستيلاء على أراضي الدولة باختيار الوزراء من أصهاره وأصدقائه ، واتهم بعض الوزراء في أخلاقهم وفسادهم وقد حملوا مضر بدران جزءاً من الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعرضت لها البلاد وتضخم صرف الديون الخارجية وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني [٣] .

تحمل رئيس الوزراء مضر بدران الهجوم والنقد لاسيما ما يتعلق بحياته الوظيفية عندما كان ضابطا في المخابرات العامة ومديرا لها ووزيرا ورئيسا للديوان الملكي ورئيسا للوزارة غير مره وقد ذكر مضر بدران: " **بلغ نقد النواب حد التجريح الشخصي بعنف اللسان الذي لم تألفه المجالس النيابية السابقة ، وشعرت بالظلم الذي لحق بي من هجوم بعض النواب . فقد كنت أدرك أنني سأتحمل عبء سنوات طويلة من غياب الحياة البرلمانية وغياب المشاركة الشعبية في الحكم ، ووجدت نفسي في صراع نفسي طوال ثلاثة أيام بلياليها ، وأنا أستمع إلي خطابات النواب ،ونقد بعضهم الجارح وكنت أعلم بحكم عملي في المخابرات العامة معلومات مشينة عن بعض النواب الذين هاجموني ولكني ترفعت عن**

---

[١] عمر صالح العمري ؛ محمد أحمد بني يونس ، المصدر السابق ،ص٢٤٤.

[٢] عمر صالح العمري ،الحكومات الأردنية في عهد الملك حسين بن طلال ١٩٨٩–١٩٩٩ مرحلة عودة الحياة البرلمانية ، ص ٢٦.

[٣] صباح مهدي رميض ، أداء المعارضة البرلمانية الأردنية في المجلس الحادي عشر إقالة حكومة مضر بدران " انموذجا" ٦ كانون الاول ١٩٨٩ – ١٩ حزيران ١٩٩١ ، من أبحاث المؤتمر الدولي الاول بالتعاون مع مجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص٢٠.

استعمالها في الرد ، وعزمت أن أرد بصورة دقيقة وبالوثائق التي طلبتها من الوزارات والدوائر الرسمية على التهم التي وردت في كلمات بعض النواب " [١] .

وفي السياق نفسه أعلن مضر بدران عن التزام حكومته بالتعاون مع مجلس النواب من أجل تعديل التشريعات لمنح السلطة القضائية مزيدا من الاستقلال والقدرة على أداء مهامها . والعمل على إلغاء القوانين الاستثنائية وفي طليعتها قانون الدفاع وقانون مكافحة الشيوعية ، واعادة النظر في قانون الانتخابات العامة وقانون الأحزاب السياسية وقانون المطبوعات والنشر، والتزام رئيس الوزراء بإعادة المفصولين من الجامعات الحكومية وبعدم تدخل الأجهزة الأمنية في التعيين في وظائف الدولة وفي البعثات الدراسية ورخص المهن والأندية والجمعيات الخيرية والنقابات المهنية والمؤسسات الخاصة ،وأصدر عفوا عن المعتقلين لأسباب سياسية [٢].

ووعد رئيس الوزراء مضر بدران أيضا بدراسة إقامة تنظيم مهني للمعلمين وبعدم تدخل الأجهزة الأمنية في وظائف، الدولة والبعثات الدراسية ورخص المهن والجمعيات الخيرية والأندية والنقابات المهنية والمؤسسات الخاصة والغاء الأحكام العرفية [٣] والعمل بالشريعة الإسلامية وبما يخدم حركة التقدم في البلاد ويصون إنجازاتها الحضارية ويحافظ على حقوق الناس ومصالحهم وإعفاء المواطنين من فوائد قروض الإسكان والقروض الزراعية ، ورد مضر بدران بشأن المديونية الخارجية وأوضح أن حجم الديون خلال رئاسته للحكومة قد بلغ٢٤٧٣مليون دولار ويمثل (٢١%) من أجمالي الدين الخارجي ، في حين بلغ الدين في مدة حكومة الرفاعي (١٩٨٥-١٩٨٩) (٦١٣,٥) مليون دولار ،و بين أن القروض العسكرية حتى نهاية عام ١٩٨٥ قد بلغت (١٣٦,٩٨)مليون دولار ،و بينما بلغت في عهد حكومة الرفاعي (٣١٨,٨) مليون دولار وأوضح، أيضا أن القروض الخارجية التي تمت بعهد حكومته قد أنفقت على مشاريع البنية التحتية في البلاد ،مثل إنشاء جامعتين في شمال البلاد وإنشاء مطار عمان الدولي وإيصال الكهرباء الى (٩٧ %) من التجمعات السكنية في البلاد وإيصال المياه

---

[١] مقتبس : علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة ... ، ص١٣٩

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .

[٣] شركة المدى للصحافة والنشر (السجل) " جريدة" ،العدد ٣١ ، ٩ كانون الثاني ٢٠٠٨ ، على الرابط التالي : www.al.sijill.com

الصالحة للشرب لهذه التجمعات ورد أيضا على التهم التي وجهت اليه بأنه يملك أرضا في مواقع معينة ، وقد أبدى بدران استعداده أمام المجلس لأن يقدم إقرارا بممتلكاته المنقولة وغير المنقولة [١] .

وأكد مضر بدران أن القصد من هذه التهم هي الإساءة اليه شخصيا قائلا : " **لما عدت الى منزلي حوالي الساعة الثامنة مساءً كانت الطرقات فارغة ، فقد آوى الناس الى منازلهم لمشاهدة ردي على كلمات النواب من التلفاز ، وقد زارني الملك حسين بعد وصولي بقليل الى المنزل ، وأعرب عن إعجابه بصبري وشجاعتي لتحمل عنف اللسان والهجوم الجارح الذي صدر من بعض النواب ، وتلقيت في الليلة نفسها مكالمات هاتفية من الناس تؤيدني ، وجاء المهنئون في صباح اليوم التالي الى مكتبي في رئاسة الوزراء ، لقد كان الناس يخشون فشل التجربة الديمقراطية فجاءوا مهنئين بنجاحها** " [٢]

يتضح مما سبق أن مضر بدران في وزارته الرابعة قد قدم مشاريع جديدة للبلاد لتغيير الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وقد نال ذلك العاهل الأردني الملك حسين بن طلال ، علما أن تلك الإجراءات لم تعجب بعض النواب لكن مضر بدران وبتشجيعه من قبل الملك استمر في خطواته الإصلاحية في البلاد .

ثانيا : مناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٩٠وبعض القوانين الأخرى :

لما قدمت حكومة مضر بدران قانون مشروع الموازنة العامة للدولة الى مجلس النواب في ٦كانون الثاني ١٩٩٠ اضطرت الى عرض الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت البلاد خلال سنة ١٩٨٨و١٩٨٩ وبيان الديون الخارجية التي وقعت تحت وطأتها الأردن ،وحللت أسباب الأزمة والاستدانة بسبب توقف بعض المساعدات والمنح الخارجية من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية [٣] والعمل على زيادة الاعتماد على الإيرادات الذاتية ، وتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي ، وتخفيض النفقات الجارية وزيادة المخصصات للمشاريع التنموية والرأسمالية [٤] .

---

[١] علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة ... ، ص١٤٠ .

[٢] مقتبس من : المصدر نفسه ، ص١٤١.

[٣] رنا رجب النعيرات ، تأثير المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن وعملية السلام ١٩٥٧-١٩٩٤، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ٧٨.

[٤] محمد خير الرواشدة ، سلسلة حلقات سياسي يتذكر ، ج١ ، مضر بدران ، جريدة الغد الأردني ، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٥، على الرابط التالي : www.alghad.com.

وقد أحال مجلس النواب مشروع قانون الموازنة العامة على اللجنة المالية التي درسته وأعدت تقريرا حوله جاء فيه إدانة لسياسة الارتجال وللقرارات غير المدروسة والبعد عن روح المسؤولية في نهج الحكومات السابقة تجاه سياسة الاقتراض ، وتضمن التقرير إشارة الى الخطاب الموجه من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي السابق بأسم الحكومة الأردنية الى صندوق النقد الدولي في ١٣نيسان ١٩٨٩ ، وتلخيص بنوده الثلاثة والعشرين وإعادة جدولة أقساط الديون الخارجية مع فوائدها للأعوم ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١وإشار ،التقرير الى شكوك اللجنة في إمكانية زيادة معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد الأردني وفق الخطة الحكومية وحل مشكلة البطالة وفي مكافحة الغلاء، وتضمن تقرير اللجنة تخفيضا للعجز في مشروع الموازنة العامة مقداره (١٥ مليون دينار) [١] .

يتضح مما سبق أن مضر بدران في وزارته الرابعة قد قدم مشاريع جديدة للبلاد لتغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وقد نال ذلك رضا العاهل الأردني الملك حسين بن طلال ، علما أن تلك الإجراءات لم تعجب بعض النواب لكن مضر بدران وبتشجيع من الملك استمر في خطواته الإصلاحية في البلاد .

وقد ناقش النواب قانون مشروع الموازنة العامة في ضوء تقرير اللجنة المالية ، ودار معظم النقاش حول عجز الموازنات السنوية العامة والمديونية الخارجية والأزمة الاقتصادية والمالية وبرنامج التصحيح الاقتصادي ، وقد أقر مجلس النواب مشروع قانون الموازنة العامة في ١٠شباط ١٩٩٠ ، بعد إجراء التعديلات التي أقرتها اللجنة المالية في المجلس. ومن جانب آخر ، قرر مجلس الوزراء الأردني في ٢٦كانون الأول ١٩٨٩ تعديل تعليمات الإدارة العرفية تمهيدا لإلغائها ، و قرر في ١٦كانون الثاني ١٩٩٠ إلغاء قانون مقاومة الشيوعية رقم ٩١ لسنة ١٩٥٣ والتعديلات التي طرأت عليه . [٢]

ومما تجدر الإشارة اليه أن استقلال القضاء الأردني كان أول قانون بهذا الشأن هو قانون استقلال القضاء رقم (١٩) لسنة ١٩٥٥، وقد نصت المادة (٤٦) تشكيل لجنة برئاسة وزير العدل لإجراء تنسيق وتطهير ملاك القضاء يعينها مجلس الوزراء ويكون قرارها قطعيا وغير خاضع للطعن فيه أمام هيئة قضائية ، وبعبارة أخرى أباحت هذه المادة للسلطة التنفيذية

---

[١] علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ... ، ص ١٢٤.

[٢] المصدر نفسه ، ص١٤٣.

التدخل لتطهير ملاك القضاء وتنظيم شؤونه ، وعلى الرغم من هذه النصوص الدستورية والقانونية فقد شهد القضاء الأردني تدخلا في استقلاله في بعض القضايا الجزائية والحقوقية والإدارية ومنعا، لتنفيذ الأحكام أو الاستعانة بالقوانين الاستثنائية او التنفيذ الناقص أو التراخي في تنفيذ الحكم أو انتداب القضاة وإنهاء خدماتهم أو أحالتهم على التقاعد أو تهديدهم أو التأثير في الخصوم [١]

ووجه رئيس الوزراء مضر بدران كتابا الى رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء والى نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس اللجنة القانونية في مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ، بترجمة التزامه أمام مجلس النواب بالتوجه الى العمل بالشريعة الإسلامية من خلال التوفيق بين القوانين واحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم التقدم في الأردن ويصون إنجازاته الحضارية ويحافظ على حقوق الناس ومصالحهم وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الحكومة وعدت الأكثر قبولا على المستوى الشعبي والأوسع تأثيرا في الأردن ووصفت مضر بدران بأنه رجل المرحلة الذي تبنى مسار التحول الديمقراطي . [٢]

ثالثا – تعديل وزارة مضر بدران ودخول ممثلي الحركة الإسلامية فيها :

يعد عام ١٩٩١ نقطة تحول مهمة في تاريخ جماعة الأخوان المسلمين إذ شعر مضر بدران أن الوقت قد حان لمشاركة الحركة الإسلامية في حكومته لا سيما بعد اندلاع أزمة الخليج ودخول القوات العراقية الى الكويت في ٢ آب ١٩٩٠ ، والتوتر والتعبئة الشعبية الأردنية التي رافقت الأزمة، و بدأت معارضة الكتلة الإسلامية في مجلس النواب تؤثر في أداء الحكومة في تنفيذ برنامجها الذي تضمنه بيانها الوزاري ، وظهرت هذه المعارضة بوضوح في مناقشة مشاريع القوانين ومنها، القروض بفوائد وغيرها من القوانين ، أما مسألة اشتراك الأخوان المسلمين الأردنيين في الحكم ، فقد كانت تؤرقهم وتقلقهم منذ الخمسينات من القرن العشرين وكانوا يتساءلون : هل دخول الحكم والمشاركة فيه حلال أم حرام من الناحية الفقهية وقد كان لدى الأخوان المسلمين في الأردن إجماع لا يقوم على سند شرعي بأن المشاركة في الحكومة مرفوضة باعتبارها مشاركة في عملية تغريب المجتمع ، واستمر هذا الإجماع فلم يمنح نواب

---

[١] فاروق الكيلاني ، استقلال القضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص ٨١–ص٨٨.

[٢] صباح مهدي رميض ، المصدر السابق ، ص ١٩.

الإخوان المسلمين الثقة لأي حكومة أردنية ولم يشتركوا في أي حكومة قبل عام ١٩٧٠[١] ، إذ تغير الوضع عام ١٩٨٩ بعد نجاح ٢٢ نائبا من الإخوان المسلمين في الوصول الى مجلس النواب ومنح الإخوان المسلمين الثقة لحكومة مضر بدران الرابعة، وانتخب عبد اللطيف عربيات [٢] رئيسا لمجلس النواب لثلاث دورات متتالية من المجلس الحادي عشر[٣].

بدأ مضر بدران مباحثاته مع المراقب العام للإخوان المسلمين حول اختيار الأسماء من الأخوان المسلمين للمشاركة في الوزارة ، وكان أول تعديل أجري على الوزارة في ١٨ أيلول ١٩٩٠، وقد ترك رئيس الوزراء مضر بدران اختيار الأسماء لمجلس شورى، الذي اختار الوزراء وفق معايير الاختصاص والخبرة وتمثيل مختلف مناطق المملكة ، واشترط المجلس على الوزراء الخمسة الذين اختارهم أن ينسحبوا من الحكومة ، إذا دخلت في مفاوضات مع (إسرائيل) وأعلم رئيس الوزراء ذلك فوافق على هذا الشرط . [٤]

أما الوزراء الخمسة فثلاثة من النواب هم ماجد خليفة وزير العدل وعبد الله العكايلة وزير التربية والتعليم ، ويوسف العظم وزير التنمية الاجتماعية ، واثنان من خارج النواب هما ابراهيم زيد الكيلاني وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية وعدنان الجلجولي وزير الصحة [٥] ، وأثارت مشاركة الأخوان المسلمين في الحكم اهتمام الرأي العام الأردني ، وبعد دخولهم في الوزارة وبعد أن كانت رغبتهم هو أن يكونوا شركاء في الحكم معتمدين على قوتهم الجماهيرية ونفوذهم النقابي باعتبارهم امتداداً لأقوى حركة سياسية في العالم العربي الأ أنهم لم

---

[١] ناظم حسن علي ، التحولات السياسية الداخلية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٨٤– ٢٠٠٣دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٨ ،ص ٩٥.

[٢] عبد اللطيف عربيات (١٩٣٣–) ولد في السلط بالأردن ، حاصل على الدكتوراه في التربية من الولايات المتحدة الأمريكية ، عمل في سلك وزارة التربية والتعليم و شغل رئاسة مجلس النواب لثلاث دورات (١٩٩٠–١٩٩٣) عين في مجلس الأعيان (١٩٩٣–١٩٩٧) ترأس حزب جبهة العمل الإسلامي وله نشاط سياسي بارز في الساحة الأردنية . ينظر :عدنان مسودي ، الى المواجهة ، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٣٨ .

[٣] سعدون نورس المجالي ، الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن دراسة في العلاقة وتطوراتها ،دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٩، ص١٧٩.

[٤] علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة حالة الاردن ، ص ١٥٢.

[٥] بكر محمد البدور ، التجربة النيابية للحركة الإسلامية في الأردن ١٩٨٨–٢٠٠٧، دار المأمون للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١، ص٨٥.

يدخلوا تجديداً في الإدارة والحكم أو برامج تستحق الاهتمام سوى ما أقدم عليه وزير التنمية الاجتماعية بعد ثلاثة أشهر من توليه الوزارة ، بالفصل بين الجنسين في مكاتب الوزارة ، إذ خصص للرجال مكاتب مستقلة عن مكاتب النساء ، وقد أثار الإجراء ردود فعل في المجتمع الأردني [١] . والفصل بين الذكور والإناث في المدارس [٢]

يبدو أن تصرفات وزراء الإخوان المسلمين في حكومة مضر بدران قد أثارت حفيظة المجتمع الأردني ، إذ إن تلك التصرفات لا تتناسب مع قيم المجتمع الأردني .

ومن جهة أخرى أبدى وزير التربية والتعليم عبدالله العكايلة اهتماما بدفع عملية التطوير التربوي الى الأمام في لقاءاته مع المسؤولين في وزارته ، وأبدى حماسا لإنشاء نقابة المعلمين ، ورأى رئيس الوزراء مضر بدران أن الوزراء من الإخوان المسلمين كانوا متعاونين في مجلس الوزراء، واعتقد مضر بدران أن يوسف العظم وعدنان الجلجولي كانا من الوزراء الناجحين ، وقد صرح مضر بدران بشأن قرار عبدالله العكايلة وزير التربية والتعليم في إحالة كبار موظفي التربية والتعليم على التقاعد إذ حذر وزراءه بعد التعديل الوزاري الأخير بعدم تقديم أي موظف للإحالة على التقاعد ، قبل مرور أربعة أشهر حتى يتوافر الوقت الكافي لدراسة أحوال وزارتهم وأوضاع الموظفين فيها ، وذكر مضر بدران أنه لم يتدخل في موضوع إحالة موظفي التربية والتعليم على التقاعد ، بل فتح باب النقاش حول الموضوع في مجلس الوزراء وكان هدفه من ذلك أن يعطي لوزراء الإخوان المسلمين حرية العمل في وزاراتهم حتى يحكم الناس على أدائهم ومسلكهم الوزاري ، وأكد مضر بدران بصدد الهجوم الذي تعرض له العكايلة من قبل زملائه الوزراء :" **أنه لا شك في تصرفات الدكتور العكايلة قد أدت الى هبوط شعبية الأخوان المسلمين بين الناس ، لقد كنت أنصح وزرائهم لكنهم لم يعيروا أي اهتمام لنصائحي ولذلك تركت الأمر للناس ليحكموا عليهم** " [٣]

وعلى الرغم من أن الأخوان ومناصريهم تمكنوا من ملء ثلاثة مقاعد في مجلس النواب من أصل ثمانية مقاعد شاغرة في الانتخابات النيابية التكميلية عام ١٩٨٤ عندما دعي المجلس الى الانعقاد بعد تغيب استمر سبعة عشر عاما ، وفي اثناء ذلك أخذ الأخوان يحرزون

---

[١] حمادة فراعنة ، الإخوان المسلمون ودورهم السياسي ، دار الجليل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص٣٣

[2] Sabah Al Said ,Between pragmatism and Ideology: The M us Lim Brotherhood in Jordan 1989-1994, The Washington In sTitute for Near East policy,1955, p. 32.

[٣] مقتبس من : علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة حالة الاردن ، ص١٥٢

مكاسب انتخابية في الاتحادات والجمعيات الطلابية والمهنية لينهوا الاحتكار التقليدي للقوميين واليساريين ، كما بدأوا في الاشتراك في الانتخابات البلدية وفي الثامن من تشرين الثاني ١٩٨٩ خاض الأخوان المسلمون الانتخابات النيابية للمجلس الحادي عشر وكسبوا فيها اثنين وعشرين مقعدا فشكلوا بالتالي اكبر كتلة نيابية في المجلس حتى مشاركتها في حكومة مضر بدران أواخر عام ١٩٩٠حتى عام ١٩٩١ [١] .وكانت مشاركة الأخوان المسلمين في الحكم لحظة انتقال رمزية من أعلى الدرجات الصعود في العلاقة الى الانحدار المتتالي فيما بعد ،مما لم يكن ينبئ بالتحول (التراجيدي) ،وكانت المفاجأة عندما منح نواب الحركة الإسلامية الثقة للحكومة رغم أن المطلعين على العلاقة غير المفهومة التي تربط رئيس الوزراء مضر بدران بالإخوان لم يفاجئهم منح الثقة من قبل الإخوان [٢] ، فقد شهد الإخوان في حكم بدران في السبعينات وحتى منتصف حكم الثمانينات رخاء وحرية وحركة لم يشهدوا لهما مثيلا ، ولكن هذه المرة مرفقة بمذكرة تتضمن (١٤) طلباً وبناء على التزام الحكومة بتحقيقها ، وتأكيدا لوجود علاقة غير مفهومة بين مضر بدران والأخوان هو موافقتهم على دخول الوزارة الأردنية برئاسة مضر بدران ، ومن الجدير بالذكر أن النظام السياسي الأردني منذ استقالة حكومة سليمان النابلسي حكومة التعددية الحزبية عام ١٩٥٧ [٣] ، لم يطلب من أي حزب سياسي تشكيل حكومة حزبية إلا في عام ١٩٨٩ بإشراك الإخوان في حكومة مضر بدران، وأكد القيادي الإخواني عبد اللطيف سليمان عربيات أن الوزراء الإسلاميين تعرضوا لهجمة شرسة مخطط لها داخليا وخارجيا وسلطت الأضواء على كل منهم ، وتعرضوا لنقد شديد من بعض الإجراءات التي اتخذوها في وزاراتهم ، وأن الهدف وراء ذلك هو تشويه الوزراء الإسلاميين في الحكم والحيلولة دون عودتهم ، وأن المدة الزمنية التي شارك فيها وزراء الأخوان المسلمين في حكومة مضر بدران قصيرة بحيث أنهم لم يتمكنوا من تحقيق انجازات وإصلاحات ملموسة كانت تسعى الى تحقيقها الحركة الإسلامية [٤] .

---

[١] هاني الحوراني ؛ وأخرون ، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن ، دار سندباد للنشر والتوزيع ،عمان ،١٩٩٧،ص٢٤–٢٥

[٢] سيد قطب ،معالم في الطريق ،دار الشروق للنشر والتوزيع ط٨ ، القاهرة ،١٩٨٢ ،ص٧٣.

[٣] علي محمد سعادة ،المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاما ١٩٢١–١٩٩١ ، مطابع الدستور التجارية ،عمان ، ١٩٩٨ ،ص٩١–٩٢ .

[٤] أحمد عقلة الحسامي ،الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية ١٩٨٩–٢٠٠٨،رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية ، كلية الأداب ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان الأردن ،٢٠١٠ ،ص١٠٣.

ويتضح مما سبق أن رئيس الوزراء مضر بدران كانت علاقته جيده مع الإخوان المسلمين ، وكان ذلك واضحا من خلال تعامله الإيجابي مع وزراء الإخوان في حكومته على الرغم من أخطاء بعضهم .

رابعا : حكومة مضر بدران والميثاق الوطني الأردني :

إن الميثاق الوطني الأردني هو وثيقة من أجل توضيح الطريق للمسيرة السياسية وإرساء قواعد العمل الوطني العام وتحديد مناهجه وإيجاد قواعد عامة لممارسة التعددية السياسية والأسس الديمقراطية من أجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي [١] .

ودعا الميثاق الى إصلاحات سياسية وتشريعية ، فصدرت تشريعات سمحت بالتعددية الحزبية وأصبح هناك قدر من الحرية الإعلامية ، ونشطت وسائل الأعلام بشكل ملحوظ وخلق هذا أجواء مريحة لنشوء منظمات مدنية جديدة ، تعنى بحقوق الإنسان والديمقراطية . [٢] إذ ظهرت فكرة ميثاق وطني منذ بداية نشأة الكيان الأردني إذ يتضمن المبادئ العامة للعمل السياسي والقواعد التي يستند إليها وتتفق علية القوى السياسية والفئات الاجتماعية ففي أعقاب إبرام المعاهدة الأردنية – البريطانية التي فرضت على البلاد في ظل الانتداب البريطاني عام ١٩٢٨ عقد مؤتمر وطني أردني من العام نفسه، عد نفسه ممثلا شرعيا للشعب الأردني وأصدر أول ميثاق وطني أردني حدد الثوابت السياسية للدولة الفتية ورسم الإطار العام السياسي ، ولما تعرضت البلاد لحركة احتجاجات في الجنوب عام ١٩٨٩ شعرت القيادة الأردنية والقوى السياسية بالحاجة الى المراجعة الشاملة في السياسات والمواقف ، والممارسات على جميع المستويات ، [٣] وأكد العاهل الاردني الملك حسين أن البلاد بحاجة الى ميثاق وطني يعزز فيها شرعية الحكم ويوطد السلطة فيها وأكد الميثاق الوطني أن الشعب الأردني جزء من الأمة العربية والوحدة العربية هي الخيار الوحيد الذي يحقق ، الأمن الوطني والأمن القومي للشعب

---

[١] أمين مشاقبة ،التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات د.ن ، معهد بيت الحكمة ، جامعة أهل البيت ، الأردن ،٢٠٠٠،ص٥٨٧.

[٢] خلف الحماد ، وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢٠، ص١٠٦.

[٣] علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة حالة الاردن ، ص ١٥٢

العربي كما أشار الى أن الحضارة العربية الإسلامية هي قوام هوية الشعب الأردني الوطنية والقومية[١].

وأكدت حكومة مضر بدران في بيانها الذي ألقته أمام مجلس النواب الأردني في ١٩كانون الأول ١٩٨٩ استجابتها لتوجيهات الملك وجاء فيها أنها" ستقوم بكل ما يتطلبه ذلك من إجراءات لتنفيذ هذه المهمة الجليلة بالتعاون مع مجلسكم الكريم " ، وفي ٩ نيسان ١٩٩٠ صدرت الإرادة الملكية بتشكيل اللجنة الوطنية لصياغة الميثاق ، وقد ضمت اللجنة ستين عضوا من التيارات السياسية والفكرية والثقافية كافة وتوصلت لصياغة الميثاق الذي تم اقراره في مؤتمر رسمي وشعبي في ٩ حزيران ١٩٩١. [٢]

وقد شارك في المؤتمر بحدود الفي شخصية أردنية يمثلون مختلف الفئات والنقابات المهنية والعمالية والمجالس البلدية والفعاليات الاجتماعية ، فضلا عن أعضاء مجلس الأعيان والنواب ، وأفتتح العاهل الأردني الملك حسين المؤتمر بكلمة أكد فيها على المسيرة الديمقراطية ثم عرض رئيس اللجنة الملكية لصياغة" مشروع الميثاق " على المؤتمرين ، فأقروه و تضمن الميثاق مقدمة وثمانية فصول ، الفصل الأول تضمن مسوغات الميثاق وأهدافه والمرتكزات والثوابت التي يقوم عليها ، وهي مرتكزات مستمده معظمها من الدستور الأردني فضلا، عن المبادئ التي تقوم على أساس الأيمان بالله واحترام القيم الروحية وتأكيد التعددية السياسية والحزبية والفكرية وترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته ، وتحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية ،أما الفصل الثاني فكان يقوم على أساس تعريف القانون والمرتكزات الأساسية ، التي يقوم عليها وقواعد تنظيم الأحزاب وضوابطها ، والفصل الثالث كان يتركز على الأمن الوطني الأردني وأركانه الأساسية وكان الفصل الرابع يستند إلى أساس المجال الاقتصادي والمبادئ الاقتصادية ،في حين أن الفصل الخامس كان يستند إلى المجال الاجتماعي والأسس التي يقوم عليها المجتمع الأردني ، وتناول الفصل السادس الثقافة والعلوم ، وأكد الفصل السابع على العلاقات الأردنية – الفلسطينية الذي يقوم على أساس الاعتراف بالهوية الفلسطينية كهوية

---

[١] عبدالله راشد العرقان ، ياسر طالب الخزاعلة ، النظام السياسي الأردني ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢٠ ص٦١.

[٢] علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة ... ، ص ١٥٥.

نضالية سياسية لا تتناقض مع الهوية العربية – الأردنية ، وأكد الفصل الثامن على العلاقات الأردنية العربية والإسلامية والدولية والمبادئ التي تقوم عليها هذه العلاقات [١] .

اما موقف حكومة مضر بدران الرابعة من الاجتياح العراقي للكويت والحرب على العراق ١٩٩٠ – ١٩٩١ فسيتم الحديث عنها في المبحث القادم .

[١] علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة حالة الاردن ، ص ١٦٠، وللمزيد من التفاصيل عن بنود الميثاق يراجع :صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية (١٩٢١–٢٠٠٧) ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٧ ، ص١٤٠.

المبحث الثاني : موقف حكومة مضر بدران الرابعة من الاجتياح العراقي للكويت والحرب على العراق ١٩٩٠-١٩٩١.

في ٢ آب ١٩٩٠ قام الجيش العراقي باجتياح دولة الكويت بأمر من القيادة العراقية [١] ، ولقد حدث هذا الاجتياح العراقي للكويت في الوقت الذي انتهت مرحلة الحرب الباردة ، والتي أوحت بأن هناك شيئاً من الثقة بدأ يغلب على تفكير العالم ،ولكن بهذا الاجتياح تبدد وهم الاستقرار في العالم ، فلقد كانت المفاجأة ليست من قبل العراق ، بل كانت المفاجأة مع البلاد التي تعاطفت مع العراق ، وأن غض الدول العربية الطرف عن الاجتياح العسكري العراقي هو بسبب أمل هذه الدول أن يكون هذا التدخل هو البداية نحو مزايا اقتصادية أفضل لها [٢] .

وقد اتفق المهتمون بالشؤون السياسة أن الاجتياح العراقي للكويت لم يأتِ من فراغ، بل كانت نتاج عوامل محلية وإقليمية ودولية وتخص الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، إذ خلفت الحرب العراقية – الإيرانية تداعيات كبيرة ونتائج جعلت العراق مثقلاً بالديون الخارجية ترتب عليها ركوداً اقتصادياً وحالة من الإحباط العام ،زاد من تفاقم الوضع نتيجة انقطاع الدعم من قبل دول الخليج ، إذ كان الوضع الداخلي للعراق معرضا للانفجار الداخلي أمنيا واجتماعيا ، مع واقع عسكري يشير لامتلاكه جيشا قويا قاتل في حرب قاسية مدة ثماني سنوات يتمتع بخبرة قتالية كبيرة لذلك رأى في اجتياح الكويت سد حاجاته الاقتصادية .[٣]

كانت النتائج التي أدت اليها أزمة الخليج الثانية بعد الاجتياح العراقي للكويت هو ظهور سياسة المحاور العربية المختلفة والتي فرضتها تحديات نبعت من النظام العربي نفسه ، وكان نتيجته إضعاف الموقف العربي في مواجهة(إسرائيل) ، فضلا عن هذا أدت الحرب الى تعرية النظام الإقليمي المتمثل بجامعة الدول العربية ، والتجمعات الإقليمية الفرعية وبقية شبكة

---

[١] حسن وجيه ،أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي ،مركز أبن خلدون للدراسات الأنمائية ، القاهرة ،١٩٩٢ ،،ص١١.

[٢] احمد صدقي الدجاني ؛ وأخرون ، أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط رؤى عربية وأمريكية ،مركز أبن خلدون ،القاهرة ، ١٩٩٢،ص١١٦.

[٣] صالح خلف صالح ،آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الأمريكية ١٩٨٨-٢٠٠٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب ' قسم العلوم الإنسانية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، عمان ،٢٠١٠ ، ص٢٣.

التفاعلات العربية ، فضلا عن الانقسام العربي خلال الأزمة ، و أدت هذه الأزمة ،الى تأجيل الانفراج والتكامل الاقتصادي العربي لسنوات طويلة واستنزاف الموارد الاقتصادية بانخفاض سعر النفط وصرف مبالغ طائلة على شراء الأسلحة ،الأمر الذي ترتب عليه وقوع معظم موازنات الدول العربية المصدرة للنفط في عجز متواصل وخطير دفعتها للاستدانة وتصفية استثماراتها الخارجية ، وفي ظل هذا الوضع فقدت الدول العربية قدرتها على السير والعمل باستقلالية تامة ، وأصبحت أكثر قبولا للمطالب الأمريكية لكي تتجنب المصائب التي تهددها ،والتي اتخذت أشكالا عدة منها المقاطعة الاقتصادية والعنف الداخلي والنزاعات الحدودية والحروب الأهلية وفي ظل معادلة الصراع العربي – (الإسرائيلي) كان يعني دخول الدول العربية عملية السلام وهي ضعيفة ومختلفة ، وبالتالي التقليل من الوصول الى درجة من الندية والتكافؤ في عملية التفاوض مع (إسرائيل) ، و أحدثت الحرب نقلة نوعية في العلاقات العربية – الأمريكية وأكدت السيطرة الإقليمية المطلقة على مصادر النفط ، ووجهت ضربة قاسية لمصداقية النظام الإقليمي العربي والاستسلام الكامل لمبدأ الحماية الخارجية [١]

وبعد الاجتياح العراقي للكويت كان من الصعب فصل الدور الذي قام به الأردن قبل حرب تحرير الكويت وبعده عن بقية الأدوار التي قام بها في مجمل السياسة العربية منذ الخمسينات من القرن العشرين وحتى قيام الأزمة المذكورة ، تحكمه هواجس عدة فرضت على الأردن تشمل هذه الهواجس : [٢].

١- وذلك من خلال الموقع الجغرافي الذي يقع وسط سوريا من الشمال والعراق من الشرق و(إسرائيل) من الغرب .

٢- هاجس السكان يدرك الأردن أنه بلد تم إنشاؤه إرضاء للأطراف العربية الغاضبة وللفصل بينها .

٣- والهاجس الاقتصادي فالإمكانيات الضئيلة للأردن وكونه منطقة عبور تجارية جعلته حريصا على سريان شريان التجارة من خلال شبكة الطرقات المارة به الى العراق والسعودية ودول الخليج ،واعتماده على المساعدات الاقتصادية من مصادر عربية وغربية حكمت سياساته وتوجهاته .

---

[١] عمر ياسين محمد ، المصدر السابق ، ص١٣١.

[٢] المصدر نفسه ،ص ١٣٢.

وإن هذه العوامل دفعته للقيام بدور نشط في جميع مراحل الأزمة ومنذ اللحظة الأولى للأزمة بدأ الملك حسين جهودا حثيثة لحلها في أسرع وقت ممكن ،إذ رفض مبدأ اجتياح العراق للكويت ، ورفض مبدأ إحضار قوات أجنبية الى المنطقة العربية ، وإن اجتياح العراق للكويت كان مفاجئا للأردن قيادة وحكومة ،و بدأت السياسية الأردنية تتجه لمنع وقوع الحرب ،والتي عبر عنها الملك حسين بخطورة نتائجها الإنسانية والبيئية، و قام الملك حسين برحلات مستمرة الى كل من تونس وليبيا والجزائر والمغرب ، وخلال تلك الزيارات كانت السياسة الأردنية تنادي بحل سلمي وعادل للأزمة ومنع المخططات التي تستهدف الثروات [١] .

والمتتبع للجهود الرسمية وخاصة للرسميين الأردنيين بدءا من العاهل الأردني مرورا بالأمير الحسن مرور برئيس الحكومة مضر بدران يجد أن تصريحاتهم المستمرة كانت في المنابر الدولية والإقليمية والمحلية تعبر عن رغبة جامحة في تحقيق أربعة مبادئ : [٢]

١- التسوية السليمة القائمة على الشرعية الدولية .

٢- تسوية ثنائية بين طرفي الأزمة .

٣- سلامة العراق وعدم تعرضه للأذى.

٤- حل جميع مشاكل المنطقة بالمقاييس نفسها.

وفي السياق نفسه رفض الأردن رفضا قاطعا اجتياح العراق للكويت وعده عملا مخالفا للشريعة ، إذ كان يرفض سياسة الدمج والضم بالقوة العسكرية لأنها أساليب تخالف قرارات القانون الدولي ولا تتماشى معه وبهذا الصدد قال رئيس الوزراء مضر بدران :" **الأردن كان واضحا وصريحا في موقفه وعبر عنه إعلاميا ورسميا وأبقى سفارته في الكويت مفتوحة الى أن أغلقت بالإكراه من قبل العراق ورفض ضم الكويت ،للعراق والاعتراف بالحكومة الكويتية المؤقتة** " [٣] ،ولا شك أن المشاعر القومية العاطفية دفعت صانع القرار الأردني ليتحمل النتائج المترتبة على هذا التأييد والتي دفعته أن يخرج من دائرة الحياد الضيقة الى أفق

---

[١] سائد درويش ،الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة وحرب الخليج ،دانه للنشر والتوزيع ، عمان ،١٩٩٢،ص٩٠.

[٢] عبد اللطيف الرعود ،الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية ،أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان ، السودان ، ١٩٩٩،ص١٠٣.

[٣] مقتبس من : ياسر قطيشات ، السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١ ،دار الكندي للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٢ ، ص٩٨.

الانحياز بجانب العراق من أجل أن يحفظ صانع القرار تأييد شعبه ورأيه العام الى جانبه خشيته من أن ينقلب ضده [١] ، وكان رئيس الوزراء الاردني مضر بدران يتمتع بشخصيه هادئة في التعامل مع الأحداث والأزمات السياسية ، إذ تحرك في اتجاهات متعددة إزاء أزمة الخليج على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فمن الداخل وفر الإمكانيات والسيطرة على العواطف والاتجاهات المتعددة للشعب وانصب دوره على نقل مواقف الحكومة من الأزمة الى الرأي العام وتقديم المساعدات للشعب العراقي من الأدوية والأغذية ومساعدته في توفير النفط اللازم للاستخدام المدني بعد تكريره في الأردن ، وعمل على استيراد النفط العراقي ، ونشطت الدبلوماسية الأردنية من أجل دعم الموقف العراقي ،إذ قام مضر بدران بزيارة سوريا بعد أسبوع من الاجتياح العراقي للكويت لحث سوريا على مؤازرة العراق وفتح خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر عبر الأراضي السورية [٢] .

كذلك تعامل مضر بدران مع التحديات والضغوط الخارجية العربية والدولية ، وأوضح موقف الأردن الثابت والمبدئي رغم استخدام الاداة الاقتصادية للضغط على الأردن ،و صرح مضر بدران قائلا : " **إن الأردن وإن يكن ذا حجم صغير وإمكانيات محدودة الا أنه من الصعب أن يتنازل عن مبادئ وقيم يؤمن بها ولو أن ذلك سيعرضه للخطر** " ، وصرح أيضا لأكثر من مرة : " **أن الأردن يدعو الى تحقيق المصلحة العربية القومية وأنه يجب القضاء على التعارض ما بين المصالح القومية تلاقيا للاحتكاك الذي يولد الأزمات**" وأضاف :" **أن الأردن اتخذت موقف محايدا يتسم بالمرونة على جميع الأصعدة ومع جميع الدول ،وبالرغم من الضغوط والعقوبات التي لحقت بالأردن الا أن أيمانه بموقفه المبدئي تجاه الأزمة يجعله الرابح على المدى البعيد** ". [٣] و أكد مضر بدران :" **أن الأردن لا يتعرف بالحكومة المؤقتة في الكويت وذلك لالتزام الأردن بمبدأ عدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة كما أن الأردن لم يقبل أو يعترف بأي تغيرات ديموغرافية أو سياسية ناجمة عن الأزمة** " [٤]

---

[١] هيثم حسن حسان ،السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٠–١٩٩٨ ،رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠،ص١٢٦.

[٢] محمد الرميحي ، أصداء حرب الكويت ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه ،، دار الساقي للنشر والتوزيع ، بيروت ،١٩٩٤،ص٥٧

[٣] مقتبس من : هيثم حسن حسان ، المصدر السابق ،ص ١٢٧.

[٤] مقتبس من : المصدر نفسه ، ص ١٢٧.

اما موقف مضر بدران من مؤتمرات السلام الخاصة بالقضية الفلسطينية بعد استقالة حكومته للمدة ١٩٩١-١٩٩٣ فسيتم الحديث عنها في المبحث القادم .

استقالة حكومة مضر بدران الرابعة (١٩ حزيران ١٩٩١) :

وصف أعضاء مجلس النواب الأردني الحادي عشر بأنهم تواقون الى إجراء التغيير المطلوب ولن يقبلوا بالحلول الوسيطة على حد وصف رئيس الوزراء مضر بدران أمام هذا المجلس ،الذي كان يضم ٢٢ نائبا إسلاميا و١٦ نائبا يساريا وقوميا و٣٢ يمثلون الكتلة الوطنية ، وأن ثقل الكتلة بيد المعارضة ، وأي خطأ أمام هذه المعارضة يسهل الإطاحة بالحكومة ، وقد وصف مضر بدران المجلس النيابي الحادي عشر : " **مش ابن عيشة** " ،وكان هذا الوصف موجها الى المعارضة ،على الرغم مما قامت به الحكومة من أعمال ومنجزات في ظل الظروف الصعبة على المستوى الداخلي والخارجي ، أما المعارضة فلا شك أنها كانت فاعلة ونشيطة بل تعد أنشط معارضة في تاريخ الحياة البرلمانية الأردنية ،و شهدت جلسات المجلس توجيه اتهامات الى الحكومة ، وتفاقمت المشكلات وكثرت استجوابات الوزراء أمام المجلس ، و أستدعي رئيس الحكومة مضر بدران ، وكان للمعارضة دور كبير في تلك ، الفعاليات والأنشطة النيابية ، إذ سجل نشاط المعارضة البرلمانية ، مؤشرات عديدة في علاقته بالحكومة ، من خلال تعقيد إجراءات العملية الانتخابية ، والمماطلة في تمديد موعد الانتخابات البرلمانية ، وعدم مشاورة رئيس الحكومة المكلف لمجلس النواب عند تشكيله للحكومة ، وحل مجلس النواب قبل أكمال مدته الدستورية ثلاث مرات ، و اتهمت المعارضة الحكومة بأنها اخترقت الحريات العامة ومنها استمرار العمل بقانون الدفاع الصادر عام ١٩٣٥ وبقاء بعض القوانين الاعتيادية والاستثنائية المقيدة للحريات ، والتضييق على حرية الرأي ،واستمرار تدخل الأجهزة الأمنية في تعيين الموظفين في وظائف الدولة العامة ، وفي البعثات الدراسية ،أما بشأن إجراءات المعارضة تجاه الحكومة من الناحية الاقتصادية فأنها اتهمت الحكومة بالضعف في حل مشكلة الفقر والبطالة والعمالة الوافدة ، وعدم قدرتها على، جدولة ديون المملكة وغياب سياسة التقشف وضبط الانفاق الحكومي واستمرار عملية الاقراض الخارجي ، كذلك اتهمت الحكومة بالقصور تجاه التعامل مع ملف الحكومة الفلسطينية من الناحيتين المادية والمعنوية ، فضلا عن تذبذب موقفها تجاه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك اتهام المعارضة الحكومة في قصورها بالتعامل الجاد في رفع الحصار الاقتصادي عن العراق

، لذلك اتيحت للمعارضة استجواب رئيس الحكومة وحجب ، الثقة عنه فتم حجب الثقة عن حكومة مضر بدران واستقالته في ١٩ حزيران ١٩٩١ بعد أن قدم مضر الى العاهل الأردني الملك حسين طلبا بقبول الاستقالة [١] .

أمضى رئيس الوزراء مضر بدران في سدة رئاسة الوزراء في حكوماته الأربعة ثماني سنوات وأربعة أشهر ويوم واحد ، ويأتي مضر بدران في المرتبة الثانية من حيث المدة الزمنية التي أمضاها في منصب رئيس الحكومة في الأردن إذ كان في المرتبة الاولى رئيس الوزراء السابق توفيق ابو الهدى إذ شغل المنصب للمدة ١٩٣٨–١٩٥٥ [٢] .

[١] صباح مهدي رميض ، المصدر السابق ، ص ٢٠–٢٢.

[٢] زياد أبو غنيمة ، جولة في ذاكرة وطن ، ج١، مطابع الدستور ،عمان ،٢٠١٠ ، ص١٥٣.

المبحث الثالث : موقف مضر بدران من مؤتمرات السلام الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٩١-١٩٩٣ .

اولا – مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١وموقف مضر بدران منه .

بعد انتهاء الحرب ضد العراق والانسحاب العراقي من الكويت في ٢٦ شباط ١٩٩١ باتت تلوح في الأفق سياسية أمريكية جديدة تدعو لعقد مؤتمر دولي للسلام ، وفي ضوء تلك التطورات الجارية في مباحثات عقد مؤتمر السلام ، بدأ مضر بدران ينسحب من المشهد السياسي إذ أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش (George Bush) [١] في آذار ١٩٩١ أن الوقت أصبح مناسبا لعقد مؤتمر للتسوية في الشرق الأوسط على قاعدة الأرض مقابل السلام وقد عدت هذه الدعوة بمثابة أمل جديد لدى البعض في قدرة الاندفاع الأمريكي الذي طبق قرارات مجلس الأمن على العراق في أن يتمكن من تطبيق هذين القرارين ايضا وهكذا وجهت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الدعوة في الثامن عشر من تشرين الأول ١٩٩١ الى الأطراف العربية و(إسرائيل) لتسوية الصراع وتم انعقاد المؤتمر في العاصمة الأسبانية مدريد في الثلاثين من تشرين الأول من العام نفسه بحضور كل من الرئيسين الأمريكي جورج بوش والسوفيتي ميخائيل غورباتشوف(Mikhail Gorbacher) [٢] وفي ضوء هذه التطورات

---

[١] جورج هربرت واكر بوش(١٩٢٤ – ٢٠١٨) : ولد بولاية ماسا شوستس انضم الى البحرية الأمريكية وصار أصغر طيار متدرب عام ١٩٤٤ ثم أصبح عضوا في الحزب الجمهوري ونائب الرئيس الأمريكي ريغان عام ١٩٨١-١٩٨٩ تسنم منصب رئاسة الولايات المتحدة بين عامي ١٩٨٩– ١٩٩٣ وهو الرئيس ال٤١ للولايات المتحدة وكان عضوا في الحزب الجمهوري . للمزيد ينظر : نايجل هاملتون ، القياصرة الامريكيون سير رؤساء من فرانكلين د.روزفلت الى جورج دبليو بوش ، ترجمة شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٣، ص٥٤٧-٦٠٣.

[٢] ميخائيل غورباتشوف (١٩٣١–) . سياسي ورجل دولة في أوكرانيا ينحدر من أسرة روسية قروية في صغره عمل مشغلا لآلة الحصاد في المزارع الجماعية تخرج من جامعة موسكو عام ١٩٥٥ بشهادة بكالوريوس في القانون في عام ١٩٧٠ تم تعينه سكرتيرا أول للحزب لأقليم ستافروبول وعين سكرتير أول لمجلس السوفيتي الأعلى عام ١٩٧٤ ثم عضوا في المكتب السياسي عام ١٩٧٩ شغل منصب رئيس الاتحاد السوفيتي السابق بين عامي ١٩٨٨و١٩٩١ وزعيم الحزب الشيوعي بين عام ١٩٨٥ و ١٩٩١ شارك رونالد ريغان في إنهاء الحرب الباردة وحصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٠ .للمزيد ينظر : عمار خالد الربيعي ، غورباتشوف ودوره في السياسة السوفيتية حتى عام ١٩٩١، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠. ص ١٤.

الجارية لعقد مؤتمر السلام كان موقف مضر بدران واضحاً من التحضير للسلام إذ أدرك مضر نية وحركة الولايات المتحدة سياسيا ستذهب باتجاه انتهاز فرصة دخول صدام حسين للكويت وإعلان الحرب عليه وإنهاء قوته العسكرية للسعي لإبرام اتفاق سلام عربي مع (إسرائيل) لاسيما بعد إضعاف العراق وإنهاكه إذ كان قد صرح للسفير الأمريكي في الاردن بقوله: " **ما دمتم طالبتم بعودة العراق لحدود العام ١٩٦٣ مع الكويت ، فأنا لا أقبل إلا بحدود العام ١٩٦٧ في فلسطين المحتلة** " [١] .

وقد جاءت في التأكيدات الأمريكية للأطراف العربية التي حددها بوش في المؤتمر ما يلي : [٢]

١- الأرض مقابل السلام .
٢- عقد المؤتمر على قاعدة قراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨ .
٣- الحل الشامل .
٤- ضمان الحقوق السياسية للفلسطينيين .
٥- الأمن والسلام لدولة (إسرائيل) .

وكان الأردن قد اشترك في المؤتمر ضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك وقد جرى في هذا المؤتمر السير بمسارين في مشروع التسوية ففي المسار الأول يسمى الثنائي يشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع (إسرائيل) ، وهي سوريا لبنان والأردن وفلسطين، أما المسار الثاني وهو متعدد الأطراف يهدف الى إيجاد رعاية دولية واسعة لمشروع التسوية من خلال اشترك معظم دول العالم المؤثرة والأطراف الإقليمية العربية ، أما عن موقف الأردن فقد اوضحه كامل أبو جابر [٣] رئيس الوفد الأردني الفلسطيني في الخطاب الذي ألقاه موضحا ما يلي:[٤]

---

[١] مقتبس من : مضر بدران ، المصدر السابق ، ص ٣٣٨.

[٢] أحمد مجدي منصور ، العلاقات الأردنية – (الإسرائيلية)وأثرها على القضية الفلسطينية ١٩٩٤– ١٩٩٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، غزة – فلسطين ، ٢٠١٢، ص ٥٥.

[٣] كامل أبو جابر(١٩٣٢–٢٩ آيار ٢٠٢٠) : في إمارة شرق الأردن وهو أكاديمي وسياسي أردني حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة سيراكوز الأمريكية عمل مدرسا في الجامعات الأمريكية في عقد الستينات من القرن العشرين وأصبح وزير الاقتصاد والتجارة عام ١٩٧٣ ووزيراً للخارجية الأردنية بين عامي ١٩٩١–١٩٩٣ بوزارة طاهر المصري ثم أحيل على التقاعد عام ٢٠١٤ وعاصر ملوك الأردن جميعهم من الاستقلال حتى الوقت الحاضر ، ينظر ، خالد علي محمود ، أحمد أبو الغيط ودوره السياسي في مصر حتى عام ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ، ٢٠٢٠، ص٩٤.

[٤] أحمد مجدي منصور ، المصدر السابق ، ص٥٦.

القاعدة الأولى : البحث عن سلام يؤيده العالم العربي بأكمله بل المجتمع الدولي بأسره والفلسطينيون بصورة خاصة إذ إن لدى الفلسطينيين ولدينا قضية عادلة لابد من حلها بعدالة وانصاف .

القاعدة الثانية : والتي انطلقنا منها في مشاركتنا لعملية السلام فتقوم على توقعنا بأننا لن نواجه حاله من عدم التناسق والمقاييس المزدوجة .

القاعدة الثالثة : تتمثل في أن قضيتنا وقضية إخواننا الفلسطينيين قضيتان مترابطتان بحكم أواصر التاريخ والتراث والدين واللغة والديمغرافيا والجغرافيا مثلما هما متشابكتان بالمعاناة الإنسانية والأماني القومية .

القاعدة الرابعة : إن السلام الذي ننشده لا بد أن يتحقق على أساس قراري مجلس الأمن المرقمين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، والهدف من ذلك هو الوصول الى سلام حقيقي ، ولابد من التأكيد على أن فهمنا للقرار ٢٤٢ ينبثق عن مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالحرب .

القاعدة الخامسة : يقوم موقفنا على ما لدينا من رؤية تجاه مستقبل أفضل من شأنه أن يضع نهاية لما هو قائم من مرارة وإحباط .

وبعد مخاض كبير بين الجانبين (الإسرائيلي) والأردني نلحظ أن مؤتمر مدريد وما ترتب عليه من مفاوضات ثنائية ومتعددة جعل للأردن مخرجا من مأزقها ، إذ بعد يومين من المؤتمر وصل جيمس بيكر (James Baker) [1] الى عمان وفي نطاق مباحثاته مع الحكومة الأردنية أعلن جيمس بيكر أن جهود حكومة بلاده لدى المجموعة الدولية أثمرت في إقرار تقديم مساعدة للأردن قيمتها ١٣٠٠ مليون دولار لسنة ١٩٩٢ ، و أعلن أن حكومته سوف تضاعف قيمة مساعداتها للأردن في السنة القادمة وقد جاء هذا الإعلان عن هذه المساعدات في وقت ارتفعت مديونية الأردن الخارجية الى (٨.٣) مليار دولار وازداد الوضع الاقتصادي والاجتماعي تأزما بسبب الحرب ووصول (٣٠٠) ألف مهاجر جديد من الكويت وأقطار

[1] جيمس بيكر (١٩٣٠ –) : ولد في مدينة تكساس الأمريكية ، تخرج من جامعة برنستون عام ١٩٥٢ وانضم الى قوات المارينز لسنتين ثم التحق بجامعة تكساس لدراسة الحقوق وحصل على إجازة المحاماة عام ١٩٥٧ دخل عالم السياسة عندما رشح نفسه عضوا للكونكرس في ولاية تكساس أصبح وكيلا لوزارة التجارة في عهد الرئيس جيرالد فورد كان يطلق عليه رجل المعجزات وأصبح في عهد ريغان وزيرا للمالية وبعد فوز بوش في الانتخابات الأمريكية سنة ١٩٨٨ عين جيمس بيكر وزير للخارجية ، ينظر: فواز موفق ذنون ، المصدر السابق ، ص ١٩٩.

الخليج الأخرى وأن بيكر سعى جاهدا لإقناع الأطراف المعنية بالإشتراك في مؤتمر السلام المقبل وبعد اجتماعه مع الملك حسين أعلن في مؤتمر صحفي بأنه :" لا يعتقد أن هناك أي شخص أكثر شجاعة ومرونة ودعما للسلام من الملك حسين " وكان الأردن يرى في هذه المفاوضات منطلقا للحصول على مساعدات أمريكية اقتصادية عسكرية كما يمكن للطرف الأمريكي أن يضغط على بلدان الخليج ليكون موقفها ايجابيا من الأردن وساهمت هذه المفاوضات في توسيع هامش الحركة الأردنية وجاءت وفقا لرغباته وتقاليده المعهودة ووفقا للافتراضات التي يقوم عليها السلوك الخارجي للدول الصغيرة المفضلة للدبلوماسية الجماعية ودبلوماسية المؤتمرات قليلة الكلفة سياسيا وأمنيا ودبلوماسيا [١] .

كان مضر بدران آنذاك قد أعلن استقلاله بسبب رفضه القاطع لذلك الاتفاق وأبلغ الملك حسين : " **أنني كرئيس حكومة لن أشارك بأي لقاء مع (الإسرائيليين) لأنه لن ينتج عن أي مفاوضات مباشرة ، ونحن بحالة ضعف عربي ، عن أي اتفاق سلام بل سيكون اتفاق استسلام** " [٢] .

وكان السبب الرئيس لترك مضر بدران الحكومة في الوقت الذي كانت علاقته جيدة مع مجلس النواب اجاب مضر بدران حول هذا السؤال :" **إن طبيعة الأجواء التي يجري فيها التحضير لمؤتمر السلام كانت تدفعني لترك موقع المسؤولية فمؤتمر مدريد جاء في أعقاب إضعاف قوة العراق وهي قوة للشعب العربي وليس فقط للعراق إذ ابلغت صدام حسين وناشدته كثيرا أن يحافظ على هذه القوة فهي الكفة الراجحة في ميزان الصراع العربي(الإسرائيلي) وإذ فقدناها فسنهلك جميعا ويضيع الحق الفلسطيني الى غير رجعة وحتى بعد دخوله الكويت تنبأت أن الولايات المتحدة سوف تستخدم الأمر ذريعة لتدمير قوة العراق بعد أن تزعم أنها تريد جوارا أمنا لدول ما حول الكويت وقلت للحسين إنني سأغادر الحكومة لاقتناعي بأن المخططات الأمريكية (والإسرائيلية) اليوم تريد أن تستغل كل المتناقضات على الساحة العربية من أجل اتفاق استسلام يضيع الحقوق العربية ويترك(إسرائيل) تنعم بالراحة من دون حرب أو خوف من أي طرف عربي إن أمريكا وحلفاءها لا يريدون أن يضيعوا المزيد من**

---

[١] سليمان موسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، ص٦٧٦.

[٢] مقتبس من : مضر بدران ، المصدر السابق ، ص ٣٣٩.

الحقوق وإعطاء الشرعية (لإسرائيل) من دون أن تقدم الأخيرة أي تنازل وهذا رأي منذ أن كنت أعمل في دائرة المخابرات " [١] .

ثانيا : اتفاقية أسلو للسلام عام ١٩٩٣ وموقف مضر بدران منها :

بعد الانتهاء من عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ اختيرت واشنطن مقرا للاجتماعات حول مسارات التفاوض الثنائية في كانون الاول عام ١٩٩١ والتي استغرقت عشر جولات وهي[٢] :

الجولة الأولى : انعقدت في مؤتمر مدريد في ٣ تشرين الأول ١٩٩١ بين الوفد الأردني والفلسطيني والوفد (الإسرائيلي) مدة يوم كامل ، وقد اتفق في نهاية الجولة على أن المفاوضات ستجري على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ، ووافق الوفد (الإسرائيلي) على أن المفاوضات ستجري على مسارين ، مسار فلسطيني – (إسرائيلي) ومسار أردني (إسرائيلي) .

الجولة الثانية : انعقدت في واشنطن ما بين ١٧ كانون الأول ١٩٩١ نوقشت فيها الصلاحيات الخاصة بكل من المسارين الأردني والفلسطيني ، ونجح الوفد الفلسطيني بعد امتناعه من الدخول الى قاعة المفاوضات اسبوعا كاملا في أن يضمن استقلالية التمثيل الفلسطيني وفقا لصيغة فرضت أن يشارك أثنان من الطرف الأردني في مفاوضات المسار الفلسطيني ومثلاهما من الطرف الفلسطيني في مفاوضات المسار الأردني .

الجولة الثالثة : تمت ما بين ١٣ و١٦ كانون الثاني ١٩٩٢ وجاء في هذه الجولة أن المحادثات ستكون من اجتماعات على المسارين شرط أن يتشكل المسار الفلسطيني من تسعة فلسطينيين واثنين من الوفد الأردني والمسار الأردني من تسعة أردنيين واثنين من الوفد الفلسطيني ، وتفتح كل جولة من المفاوضات وتختم باجتماع عام من المندوبين يحضره ثمانية من الفلسطينيين وأحد عشر أردني وثلاثة عشر(إسرائيليا).

الجولة الرابعة : وكان ذلك في ٣ آذار ١٩٩٢ ، خلال هذه الجولة تقدم الوفد الفلسطيني بورقة تحمل تصوره لهدف المفاوضات المتمثل في أقامة حكومة ذاتية فلسطينية تضمن سيطرة

---

[١] مقتبس من : مضر بدران ، المصدر السابق ، ص ٣٤٠– ٣٤١ .

[٢] دحمان زبيدة ، شكايم زهرة ، اتفاقية أوسلو وانعكاساتها على القضية الفلسطينية (١٩٩٣– ١٩٩٤) رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة احمد دراية ادرار ، الجزائر ، ٢٠١٦ ،ص٢٣–٢٤ .

الشعب الفلسطيني على القرارات السياسية والاقتصادية وغيرها ، وأصر أن السبيل الوحيد لمتابعة المفاوضات هو التزام الجانب (الإسرائيلي) بالتقيد لأحكام القانون الدولي .

الجولة الخامسة : وكانت في ٢٤إيلول ١٩٩٢ وكغيرها من الجولات التي سبق ذكرها لم تفلح في تحقيق التوقعات الفلسطينية وكتعبير عن استياء الطرف الفلسطيني من مواقف الحكومة (الإسرائيلية) قررت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن ترسل في الجولة الثامنة المنعقدة في ديسمبر وفداً مصغراً من أربعة أعضاء وفي اليوم الأخير من الجولة أعلنت القيادة بتعليق المفاوضات لأن الحكومة (الإسرائيلية)قامت بابعاد أكثر من أربعمائة فلسطيني وامتنعت عن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ الذي يقضي بعودة المبعدين وبقيت المفاوضات معلقة أكثر من ثلاثة أشهر لتستأنف جولتها التاسعة في ٢٧ نيسان ١٩٩٣ بعد التوصل الى حل وسط حول قضية المبعدين .

إن الخلافات والتجاذبات السياسية التي مرت فيها الأنظمة العربية كان لها أنعكاساتها السلبية على مجمل مشاريع الدولة الفلسطينية التي طرحت في مختلف الدول ، ويلاحظ أن الدولة الفلسطينية تمثل الهدف النهائي للعمل الوطني الفلسطيني وأن التراجع عن الاستراتيجيات لإقامة الدولة جاء تحت ضغط وضعف واقع العالم العربي والنظام السياسي الفلسطيني المتأزم الذي ساد في معظم مراحله السياسية فالانقسام والتشرذم حول كيفية التحرك نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة قد أثر بشكل سلبي لذلك بدأ النقاش بين كل من الجانب الفلسطيني والجانب (الإسرائيلي) برعاية أمريكية ومباركة عربية وفي ظل المفاوضات السرية التي دارت بين الطرفين والتي توجت باتفاقية أوسلو عاصمة النرويج [١] .

توصل الفلسطينيون و(الإسرائيليون) عام ١٩٩٣ الى اتفاق إعلان المبادئ ومن الجدير بالذكر أن الأردن قد غضبت من القيادة الفلسطينية لانفرادها ودخولها في مفاوضات

---

[١] احمد محمد ظاهر ، دور الإعلام الفلسطيني في تدعيم الجهود الدبلوماسية للاعتراف بالدولة من وجهة نظر النخبة الإعلامية الفلسطينية ،رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية ، جامعة الأقصى ، غزة ، فلسطين ، ٢٠١٧ ، ص٤٠-٤١ .

سرية مع (إسرائيل) في أوسلو[١] إذ كانت المفاوضات سرية للغاية و كانت محصورة في أيدي عدد قليل جدا من القيادات الفلسطينية [٢] .

وكان الاتفاق الأولي مع (الإسرائيليين) في أوسلو والذي وقع عليه بالأحرف الأولى يوم ١٩ آب ١٩٩٣ وجرى التوقيع عليه رسميا في واشنطن يوم ١٣ أيلول من العام نفسه لتحقيق الآتي [٣]:

١– الهدف من المفاوضات الوصول الى اعلان مبادئ أو اتفاقية إطار وليس جدول عمل

٢– البدء بجمع النقاط المتفق حولها وفرزها عن نقاط الخلاف .

٣– مفاوضات أوسلو ليست بديلة عن مفاوضات واشنطن بل موجهة لها بحيث يتم نقل كل ما يتفق عليه في القناة السرية الى مفاوضات واشنطن من خلال الراعي الأمريكي .

٤– يتولى الجانب النرويجي وضع الراعي الأمريكي اولا بأول في صورة المفاوضات وأجوائها ونتائجها .

اثارت الدهشة والمفاجأة الملك حسين وحكومته والوفد الأردني في محادثات واشنطن على حد سواء ما حدث في أسلو لأنه كان على تماس مع الوفد الفلسطيني في المفاوضات وكان يتوقع انفراديا تمكن فيه الصهاينة من الايقاع بالفلسطينيين وحملوها أعباء صفقة خاسرة ولكن بأثمان باهظة لكن الملك حسين واجهته ضغوط أمريكية دفعته عن التراجع عن نبرته الحادة كما أدرك المسؤولون الأردنيون أن نجاح تطبيق تلك الاتفاقية يمكن أن يكون في خدمة المصالح الأردنية وفي هذا الصدد قال الملك حسين : " **ومن أجل ذلك دعمنا موقف الشعب الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ووفرنا المظلة الشرعية لوفدها المفاوض وقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بكامل حريتها وعقدت اتفاق اعلان المبادئ مع(إسرائيل) واعترفت (إسرائيل) ، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا عن الشعب الفلسطيني كما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدولة (إسرائيل) وتصافح أعداء الأمس وانطلاقا من التزامنا بضرورة احترام القرار الفلسطيني فإننا ندعم منظمة التحرير الفلسطينية ونحترم قرارها**

---

[١] وسام إبراهيم عفيفة ، الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربة ١٩٩٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، غزة ، فلسطين ، ٢٠١٤ ،ص ٧١.

[٢] طاهر شاش ، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص٢٦٦.

[٣] ممدوح نوفل ، قصة اتفاق أوسلو ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٥، ص ٥٦.

لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وقضيته المركزية ضمن أقصى قدراتنا "[١] وكان الجانب الايجابي للاتفاق بين المنظمة (وإسرائيل) تمثل في تمهيد الطريق لتحقيق تقدم على المسار الأردني(الإسرائيلي) فعرفات كان قد كسر مسبقا حاجز التوصل الى سلام مع (إسرائيل) وهو واحد من المحرمات العربية وبات بوسع الملك حسين المضي في هذا الطريق بصورة علنية وقد كان يدرك الأردن جيدا أن اتفاق أوسلو سوف يعكس أثارا جانبية عليه وهي أن عدم اطلاع الأردن على هذه الاتفاقية أثار هزة نسبية في العلاقات بين الشعبين الأردني والفلسطيني وآثار من جديد أزمة الثقة بين الطرفين [٢] .

ولما انتهت كل المفاوضات كان لمضر بدران موقفاً من هذه الاتفاقيات ، فعلى الرغم من التزامه بأدبيات انسحابه من المشهد السياسي بعد استقالته من الحكومة وكان موقفه واضحا ومعلنا إذ صرح قائلاً :" **انني قلت للملك الحسين من دون أي مواربة أو ضبابية ، فأنا لا أشارك بالمفاوضات مع (إسرائيل) ولا اتحمل مسؤوليتها وكان ذلك بسبب علمي اليقين بما ستؤول اليه الأحوال فلا (إسرائيل) بوادرها الالتزام باتفاق سلام ولا أمريكيا تستطيع الضغط عليها من أجل انجاز سلام مع العرب**" [٣] .

وفي السياق نفسه قال مضر بدران :"**إن المفروض ، وعلى الأقل أن يكون لهذا الاتفاق ثمن وأقل هذه الأثمان سداد المديونية الأردنية وشطبها** " **وكان معبرا عن رأيه قائلاً : "خلوا الرئيس الأمريكي كلينتون واقف تحت قيظ الشمس وغبرة الصحراء في انتظار موقفكم من عدم التوقيع ألا بعد سداد المديونية** " وقد أعلن مضر بدران : " **أن كل ما تنبأت به جاء مطابقا للواقع ، لذلك لم أرهق نفسي في ملف السلام ، لأني لم أقتنع به يوما معارضتي للمعاهدة كان الحسين يعرف بها ، من دون أن أسعى للتعبئة ضد القرار الرسمي فقد علمت جيدا منذ وقت مبكر أن الحسين ينوي المضي قدما في الأمر ، خصوصا بعد أن أنهكنا من حصار العراق والحرب عليها وبعد ما تم فرضه علينا من حصار دولي بسبب موقفنا المبدئي من القضية العراقية** " [٤]

---

[١] مقتبس من : محمد منصور أحمد ، المصدر السابق ، ص ١٧١.

[٢] أسعد عبد الرحمن ، العلاقات الفلسطينية الأردنية بعد اعلان المبادئ الفلسطيني ، – (الإسرائيلي) ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، نابلس ، أيار ١٩٩٤ ، ص ١٧–١٩ .

[٣] مقتبس من : مضر بدران ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢.

[٤] مقتبس من : المصدر نفسه ، ص ٣٤٣

دفع الاتفاق بالأردن الى توقيع اتفاقية سلام مع (إسرائيل) بعد أن فقد الأردن أحد أوراقه السياسية التي تعزز موقفه التفاوضي مع (إسرائيل) وخشي أن يكون الاتفاق على حساب المصلحة الوطنية الأردنية و تخلص الأردن من تبعات مسؤوليات أي تنازل عن الحقوق الفلسطينية فيما لو تم الاتفاق تحت المظلة الأردنية ، و اصبحت فكرة ارتباط تبعات الكيان الفلسطيني القادم بالأردن بالشكل الذي تتم الموافقة عليه أكثر ميولا لدى الشعب الفلسطيني والقيادة السياسية ، بعد أن ثبت استحالة قيام دوله فلسطينية مستقلة ضمن المفهوم الفلسطيني لها قبل عقود خلت [١]

خشي الأردن أن يكون للاتفاق الفلسطيني – (الإسرائيلي) تأثير سلبي على اقتصاد الأردن إذ يعني وجود كيان فلسطيني ملازم (لإسرائيل) يعني روابط اقتصادية قوية بين الطرفين على حساب علاقاته الاقتصادية مع الأردن [٢]

ومهما يكن من أمر فأن اتفاق أوسلو حسم سياسيا ونهائيا مسألة التمثيل الأردني للشعب الفلسطيني بعد أن نجحت المنظمة بالتعريف بثقتها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني ومسؤولة عن تقرير مصيره ومستقبله ودولته بل نقلت الحالة الفلسطينية كلية من الملعب الأردني الى الملعب (الإسرائيلي) فكانت هذه الخطوة بمثابة النقلة النوعية الحاسمة للنزاع النفسي والتأثيري بين الطرفين لصالح المنظمة الفلسطينية [٣]

يتضح مما سبق ان مضر بدران وعلى الرغم من استقالة حكومته منذ ١٩ حزيران ١٩٩١ ، فإنه كان يتابع مجريات القضية الفلسطينية واستغلال الولايات المتحدة الامريكية ضرب العراق بعد اجتياحه الكويت وخروجه منها العام المذكور ، من اجل المساومة على حقوق الشعب الفلسطيني ، وكان موقف مضر بدران واضحاً من اتفاقيات السلام التي تخص القضية الفلسطينية وتصريحاته بهذا الشأن تدل على عدم قبوله بماء جاء من بنود الاتفاقيات لا سيما اتفاق اوسلو عام ١٩٩٣ .

---

[١] ياسر نايف قطيشات ، العلاقات السياسية الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي ، يافا للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٤٣.

[٢] طاهر كنعان ، الأبعاد الاقتصادية لاعلان مبادئ الحكم الذاتي ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، العدد ١٧ ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٣ .

[٣] ياسر نايف قطيشات ، المصدر السابق ، ص ٣٤٤.

الخـــاتـــمـة

الخاتمة :

إثر الانتهاء من عرض تفصيلات ومعلومات الدراسة المتعلقة بالدور السياسي لمضر بدران في الاردن حتى عام ١٩٩٣ فأن أبرز المعطيات والاستنتاجات التي تم التوصل اليها كانت :

١- كان مضر بدران من السياسيين الأردنيين البارزين الذين أدوا دورا كبيرا في الأردن ، فمنذ الطفولة التي عايش فيها نكبة ١٩٤٨ خلال اقامته مع اسرته في الكرك ، وانطلاقه بعدها طالبا في جامعة دمشق مشتبكا مع تظاهرات شعبية قادتها أحزاب وقوى سياسية متصدرا لحركات ومسيرات شعبية ومبادرا لجمع تبرعات لنصرة الفلسطينيين خلال عقد الخمسينات فأثر به وجع القضية الفلسطينية .

٢- بعد عودته الى عمان حاملا شهادة الحقوق عام ١٩٥٦، و كان له هاجس بأن هذه الشهادة تعني الدفاع عن الهوية، اولا ، لذا عمل على تأسيس جهاز المخابرات العامة ليكون ثاني مديري الجهاز الذي أسسه جمع من خيرة الضباط الأردنيين ، فكان عمله رصد الخطر (الإسرائيلي) وجمع المعلومات ونشرها على نطاق تعظيم جبهة العرب ونصرة شعب فلسطين .

٣- رفض مضر بدران أثناء عمله رئيسا للديوان الملكي ثم وزيرا ورئيسا للوزراء أي تنازلات أردنية أمام اي ضغوط خارجية ،إذ استند مضر بدران على موقف الشارع الأردني وحنكة الملك حسين في مواجهة أكثر القضايا تقيدا

٤- تميز مضر بدران بالجراءة والشجاعة في مواقفه وهذه ليست صفة مستحدثة فيه ، إذ انه تميز بها منذ السنوات الأولى من حكمه ، فقد تميز مضر بدران بالصدق والحرص والوطنية ، وكان قادراً على المفاوضة و على فهم التشكيل الوطني للأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية.

٥- ترأس مضر بدران أربع وزارات لمدة ثمان سنوات وهي تعد أطول مدة مقارنة مع بقية الوزراء الأردنيين ، إذ كان مضر بدران ذو دراية وخبرة في مجال عمله ، لأنه من اهل القانون ومن جنود الدولة وقادة اجهزتها الأمنية ومن خبراء الإدارة العليا .

٦- كان مضر بدران قد نال ثقة العاهل الأردني الملك حسين بن طلال وأعجب بشخصيته ، الأمر الذي جعل الاخير يعيد تكليفه بمنصب رئاسة الوزراء أربع مرات ، وقد أثبت جدارة في ذلك .

٧- اكتسب مضر بدران بحكم المناصب التي شغلها قبيل توليه رئاسة الوزراء خبره مهمة أهلته ليكون رئيساً للوزراء وقد نجح مضر بدران بذلك واصبح محط احترام وتقدير الملك الاردني الحسين بن طلال .

٨- تمكن مضر بدران في اثناء تسمنه رئاسة الوزراء من احتواء المعارضين لحكومته من الكتل السياسية الأخرى في الأردن ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين في مجلس النواب الأردني ، وهذا يحسب له في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي .

٩- كان لمضر بدران دور مهم في القضية الفلسطينية واثبت حرصه على وحدة الأراضي الفلسطينية واظهر تعاوناً كبيراً مع الفلسطينيين ومواجهة التهديدات (الإسرائيلية) المستمرة ضد القدس .

١٠- تمتع مضر بدران بعلاقات طيبة مع المحيط العربي وكان له دور واضح في ابقاء علاقات الأردن ايجابية مع الدول العربية وكان منفذا لسياسة الملك حسين في هذا الاتجاه .

١١- وعلى الرغم من استقالة حكومة مضر بدران من الحكومة الرابعة في ١٩ حزيران ١٩٩١ ، إلا انه كان يراقب عن كثب تطورات الاوضاع في الساحة العربية ، ولا سيما بعد الضربة الامريكية التي وجهت للعراق بعد اجتياحه للكويت في العام المذكور ، وضعف الموقف العربي ، ولا سيما وان الولايات المتحدة الامريكية قد رعت عقد اتفاقيات بشأن القضية الفلسطينية وكان اهممها اتفاقية مدريد عام ١٩٩١ ومن ثم اتفاقية اوسلو عام ١٩٩٣ ، وقد عبر مضر بدران عن استياءه من تلك الاتفاقيات التي عدّها غير منصفة بحق الشعب الفلسطيني ، وهذا الامر نابع من الحس القومي الذي كان يتمتع به مضر بدران .

الملاحق

ملحق رقم (١)

التشكيلة الوزارية لحكومة مضر بدران الاولى

ت	الاسم	المهام
١	مضر بدران	رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والدفاع
٢	ذوقان الهنداوي	وزير التربية والتعليم
٣	عدنان أبو عودة	وزير الثقافة والأعلام
٤	محمد البشير	وزير الصحة
٥	سالم مساعدة	وزير المالية
٦	غالب بركات	وزير السياحة والاثار
٧	احمد الشوبكي	وزير الأشغال العامة
٨	احمد عبد الكريم الطراونة	وزير العدل
٩	مروان الحمود	وزير الشؤون البلدية والقروية
١٠	محمود الحوامده	وزير النقل
١١	رجائي المعشر	وزير الصناعة والتجارة
١٢	صلاح جمعة	وزير الزراعة والتموين
١٣	حسن ابراهيم	وزير الأنشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية
١٤	عصام العجلوني	وزير العمل
١٥	كامل الشريف	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
١٦	مروان القاسم	وزير دولة شؤون رئاسة الوزراء
١٧	سليمان عرار	وزير الداخلية
١٨	عبد الرؤوف الروابدة	وزير المواصلات

المصدر : وزارة الأعلام ، الوثائق الأردنية ، الوزارات الأردنية ١٩٢١ -١٩٨٤ ، دائرة المطبوعات للنشر والتوزيع ، عمان ، تشرين الأول ١٩٨٤ ، ص١١٢ .

ملحق رقم (٢)

التشكيلة الوزارية لحكومة مضر بدران الثانية

ت	الاسم	المهام
١	مضر بدران	رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية
٢	عبد السلام المجالي	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزارة
٣	عدنان أبو عودة	وزير الأعلام
٤	محمد البشير	وزير للصحة
٥	غالب بركات	وزير السياحة والاثار
٦	احمد عبد الكريم الطراونة	وزير العدل
٧	صلاح جمعة	وزير الزراعة
٨	حسن ابراهيم	وزير الأنشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية
٩	عصام العجلوني	وزير العمل
١٠	كمال شريف	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .
١١	مروان القاسم	وزير التموين
١٢	سليمان العرار	وزير الداخلية
١٣	عبد الرؤوف الروابدة	وزير المواصلات
١٤	ابراهيم أيوب	وزير الشؤون البلدية والقروية
١٥	فواز شرف	وزير الثقافة والشباب
١٦	نجم الدين الدجاني	وزير الصناعة والتجارة
١٧	محمد الدياس	وزير المالية
١٨	سعيد بينو	وزير الاشغال العامة
١٩	علي السحيمات	وزير النقل .

المصدر : الوثائق الاردنية ، الوزارات الاردنية سنة ١٩٢١ – ٢٠٠٣ ، دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، تشرين الاول ٢٠٠٣ ، ص ١١٥ .

ملحق رقم (٣)

التشكيلة الوزارية لحكومة مضر بدران الثالثة

ت	الاسم	المهام
١	مضر بدران	رئيس للوزراء ووزير للدفاع
٢	عدنان أبو عودة	وزير للإعلام
٣	سالم مساعدة	وزير المالية
٤	معن أبو نوار	وزير الثقافة والشباب ووزيرا للسياحة والأثار
٥	أحمد عبد الكريم الطراونة	وزير العدل
٦	مروان دودين	وزير الزراعة
٧	محمد عضوب الزين	وزير المواصلات
٨	حسن ابراهيم	وزير شؤون الأرض المحتلة
٩	كامل الشريف	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات
١٠	مروان القاسم	وزير الخارجية
١١	أحمد عبيدات	وزير الداخلية
١٢	ابراهيم أيوب	وزير التموين
١٣	علي السحيمات	وزير دولة شؤون رئاسة الوزراء .
١٤	حكمت الساكت	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
١٥	سعيد التل	وزير التربية والتعليم
١٦	زهير ملحس	وزير للصحة
١٧	أنعام المفتي	وزيرة التنمية الاجتماعية
١٨	جواد العناني	وزير للعمل
١٩	وليد عصفور	وزير للصناعة والتجارة
٢٠	عوني المصري	وزير الأشغال العامة
٢١	حسن المومني	وزير الشؤون البلدية والقروية .

المصدر : الوثائق الأردنية ، الوزارات الأردنية ١٩٢١- ٢٠٠٣ ، ص١٢١.

ملحق رقم (٤)

التشكيلة الوزارية لحكومة مضر بدران الرابعة

ت	الاسم	المهام
١	مضر بدران	رئيسا للوزراء ووزير للدفاع
٢	سالم مساعدة	نائب رئيس الوزراء ووزيرا للداخلية
٣	مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء ووزير للخارجية
٤	عبد الحميد الشريدة	وزير التنمية الاجتماعية
٥	محمد عضوب	وزير الصحة
٦	عبد الرؤوف الروابده	وزير الأشغال العامة والإسكان
٧	إبراهيم أيوب	وزير النقل والمواصلات
٨	عوني المصري	وزير للتخطيط
٩	إبراهيم عز الدين	وزير للإعلام
١٠	باسل جرادنة	وزير للمالية
١١	زياد فريز	وزير للصناعة والتجارة
١٢	عبد الباقي جمو	وزير الدولة للشؤون البرلمانية
١٣	محمد حمدان	وزير التربية والتعليم العالي
١٤	يوسف المبيضين	وزير العدل
١٥	علي الفقير	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
١٦	قسيم عبيدات	وزير للعمل
١٧	إبراهيم الغبابشة	وزير للشباب
١٨	عبد الكريم الكباريتي	وزير السياحة والأثار
١٩	عبد الكريم الدغمي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئية
٢٠	داود خلف	وزير المياه والري
٢١	نبيل أبو الهدى	وزير التموين
٢٢	محمد ثابت طاهر	وزير الطاقة والثروة المعدنية
٢٣	سليمان عربيات	وزير الزراعة
٢٤	خالد الكركي	وزير الثقافة

المصدر : نبال تيسير الخماش ، المصدر السابق ص١٤٦.

قائمة المصادر

قائمة المصادر :

أولا : الوثائق :

١. البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الرابع عشر عن اعمال البنك ،دائرة الابحاث والدراسات، عمان ،١٩٧٧ .

٢. ------- ، التقرير السنوي التاسع عشر، دائرة الأبحاث والدراسات ،عمان ،١٩٨٢ .

٣. ------- ، البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الثالث عشر عن أعمال البنك ،دائرة الأبحاث والدراسات ،عمان ، ١٩٧٦ .

٤. ---------، التقرير السنوي الحادي والعشرون، دائرة الأبحاث والدراسات ،عمان ، ١٩٨٤.

٥. --------، التقرير السنوي السابع عشر، دائرة الابحاث والدراسات ،عمان ، ١٩٨٠ .

٦. -------- ، التقرير السنوي السادس عشر عن اعمال البنك ،دائرة الابحاث والدراسات ،عمان ١٩٧٩.

٧. -------- ، التقرير السنوي العشرون، دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان ، ١٩٨٣ .

٨. الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، دمشق ، سير وتراجم ، (س-١ / ١٩٠٤).

٩. الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، الأردن ، سير وتراجم ، ار-١/١٩٠٤ .

١٠. الدار العربية للوثائق ،ملف العالم العربي ، الأردن ، سياسة / داخلية ، ار-/١١٠٢ .

١١. الدار العربية للوثائق ،ملف العالم العربي ،الأردن – سير وتراجم ،ار- ١/١٩٠٥.

١٢. دائرة المطبوعات والنشر ، الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٣، عمان .

١٣. سجل العالم العربي ، وثائق ، أحداث ، اراء سياسية ، دار الابحاث والنشر ، بيروت ، ١٩٧٦.

١٤. الوثائق الأردنية ١٩٨٠ ، وقائع جلسة المجلس الوطني الاستشاري بتاريخ ١٢/١ /١٩٨٠ حول توتر العلاقات الأردنية السورية، دائرة المطبوعات والنشر ،عمان .

١٥. الوثائق الأردنية ١٩٨١ ،تفاصيل مؤامرة النظام الطائفي الاعتداء على حياة السيد مضر بدران رئيس الوزراء الأردن ،وزارة الأعلام دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، ١٩٨١ .

١٦. الوثائق الأردنية ١٩٨٢، دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، د.ت .

١٧. الوثائق الأردنية ١٩٨٣ ،البيان الأردني حول نتائج المباحثات الأردنية الفلسطينية ، دائرة المطبوعات والنشر ،١٠ نيسان ١٩٨٣ .

١٨. الوثائق الأردنية ، الوزارات الأردنية ١٩٢١ – ٢٠٠٣ ،دائرة المطبوعات والنشر ،عمان ، تشرين الأول ٢٠٠٣ .

١٩. الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، الوثيقة رقم ٧٠٦ .

ثانياً : الأطاريح و الرسائل الجامعية :

أ- الأطاريح العربية :

١- حسين طالب مهدي ، موقف الأردن تجاه قضايا الخليج العربي ١٩٦١- ١٩٩١ ، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ،٢٠٢٠ .

٢- خلف عبيد حمود الدليمي ، الموقف الامريكي – السوفيتي تجاه الحرب الاهلية الانكليزية ١٩٧٥-١٩٩١ ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠١٧

٣- دحام فرحان عبد الحمد ،موقف الأردن من القضية الفلسطينية ١٩٧٤-١٩٨٨ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،٢٠١٥ .

٤- رائد أحمد ياسين هياجنة ،الحياة السياسية في الأردن ١٩٧٣- ١٩٨٩ ،أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، عمان ،٢٠٠١ .

٥- سامر محمد محمود ، العلاقات الأردنية -العمانية ١٩٧٠ -١٩٩٩، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ٢٠١٠ .

٦- شاكر ضيدان جابر ، الرئيس المصري محمد أنور السادات دراسة في سياسته الداخلية ١٩٧٠-١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ .

٧- عامر رحيم حسن ،المواقف العربية والدولية من الانقلابات العسكرية في سوريا ١٩٤٩- ١٩٥٤ ، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٩ .

٨- عبد اللطيف الرعود ،الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية ،أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان ، السودان ، ١٩٩٩.

٩- عمار خالد الربيعي ، غورباتشوف ودوره في السياسة السوفيتية حتى عام ١٩٩١، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠.

١٠- عمر ضياء الدين ذنون ، الحياة النيابية في الأردن ١٩٧٨-٢٠٠١، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٧ .

١١- عمر ياسين محمود خضيرات ،البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الأردنية (١٩٨٧-٢٠٠٠) أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم الإنسانية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢.

١٢- غازي فناطل بخيت العطنة ،العلاقات السياسية الأردنية السعودية في عهد الملك حسين بن طلال ١٩٥٣-١٩٩٩،أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا ، جامعه مؤته ، الأردن ، ٢٠١٨.

١٣- غيداء حامد فرج ، العلاقات الأردنية – القطرية ١٩٧١-١٩٩٩، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة اليرموك ، الأردن ، ٢٠١١ .

١٤- فواز موفق ذنون جاسم ، قضية فلسطين في العلاقات الأردنية – الأمريكية ١٩٦٧-١٩٩٩ دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الموصل ، ٢٠١١ .

١٥- محمد منصور محمد ،السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٨٢-١٩٩٤) أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة حلوان ، مصر ،٢٠١٢ .

ب: الأطاريح باللغة الانكليزية

1- Randa nasri mukha,: th Jordanian intemal war of1986- 1971 , A Study in Political VioLence thesis A.U.B, 1978.

ت: الرسائل :

١- أحمد عقلة الحسامي ،الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية ١٩٨٩-٢٠٠٨،رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان الأردن ،٢٠١٠ .

٢- احمد محمد ظاهر ، دور الإعلام الفلسطيني في تدعيم الجهود الدبلوماسية للاعتراف بالدولة من وجهة نظر النخبة الإعلامية الفلسطينية ،رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية ، جامعة الأقصى ، غزة ، ٢٠١٧ .

٣- إسماعيل عبيد حمكي القيسي ، العلاقات الأردنية الإماراتية (١٩٨٩-٢٠٠٤) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية – جامعة بغداد ،٢٠٢٠ .

٤- أشرف عبدالله فرحان الحديدي ، الأردن والقضية الفلسطينية ١٩٧٠-١٩٧٩ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٣ .

٥- اكثم عيسى حمود ، الإستثمار والنمو الإقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة اليرموك ،١٩٩١ .

٦- أنهار عبد الكريم ، التطورات السياسية في مصر ١٩٨١- ١٩٩١ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٨ .

٧- أنور عبد الحفيظ عبد الرحمن المناصير ،القوات المسلحة الأردنية في السياسة الخارجية الأردنية من عام ١٩٥٣-٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير، الدراسات الدبلوماسية ، المعهد الدبلوماسي الأردني ،٢٠٠٣ .

٨- بارق عبدالله حماد ، الحركة النسوية في الأردن ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩-١٩٩٩، رسالة ماجستير ،كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ،٢٠٢١ .

٩- بشار زكي الخصاونة ، الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر ،٢٠٠١ .

١٠- حازم محمد عطوه ،مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط أبعادة الإقليمية والدولية رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الازهر - غزه / فلسطين ،٢٠١١ .

١١- حيدر جواد محمد ،الاصلاح السياسي وأثره على عملية صنع السياسة العامة في الأردن بعد عام ١٩٨٩ ، رساله ماجستير، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،٢٠١٧ .

١٢- خالد أرشيد الجعافرة ،التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العاملة في الأردن للفترة (١٩٧٩-١٩٩١ ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٦ .

١٣- خالد حامد طاهر شنيكات ،الحسين بن طلال والسياسة الخارجية الأردنية ، (رسالة ماجستير)،كلية الدراسات العليا ،الجامعة الأردنية ،٢٠٠٠ .

١٤- خالد علي محمود ، أحمد أبو الغيط ودوره السياسي في مصر حتى عام ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ، ٢٠٢٠ .

١٥- خليل حنش سوادي الحمداني ، الاحزاب السياسية في الأردن ، دراسة تاريخية للفترة (١٩٢١-١٩٥٧) رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤.

١٦- دحمان زبيدة ، شكايم زهرة ، اتفاقية أوسلو وانعكاساتها على القضية الفلسطينية (١٩٩٣- ١٩٩٤) رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة احمد دراية ادرار ، الجزائر ، ٢٠١٦ .

١٧- دنيا مهدي فؤاد ، العلاقات الأردنية – العراقية ١٩٩١- ٢٠٠٣ دراسة في معطيات التقارب والتكامل ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٨ .

١٨- رائد احمد ياسين هياجنه ،سمير الرفاعي ودوره في السياسة الأردنية ١٩٢٤-١٩٦٥،رسالة ماجستير، كليه الآداب ، جامعه اليرموك ،٢٠٠٠ .

١٩- رجاء صبحي عقله غرايبة ،تطور الحياة النيابية في الأردن ١٩٦٧-١٩٩٧ ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ،الجامعة الأردنية ، عمان ،كانون الثاني ٢٠٠٢.

٢٠- رنا رجب النعيرات ، تأثير المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن وعملية السلام ١٩٥٧-١٩٩٤، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠١ .

٢١- ريم حسن جسام ، دور الأعلام في تعزيز الوعي السياسي لدى المرأة الأردنية من وجهة نظر الناشطات في قضايا المرأة ،رسالة ماجستير، كلية الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٧ .

٢٢- سارة غازي خلف ، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي ١٩٥٢-٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٨ .

٢٣- سمر وهيب داخل ، سعيد المفتي سيرته ودوره السياسي في الأردن ١٨٩٨-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار ،٢٠١٥ .

٢٤- صالح خلف صالح ،آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الأمريكية ١٩٨٨-٢٠٠٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، عمان – الأردن ،٢٠١٠ .

٢٥- طايل صليبي حمد المساعيد ،المجلس الوطني الاستشاري الأردني دراسة تاريخية سياسية ١٩٧٨-١٩٨٤ ، رسالة ماجستير، كلية الأداب والعلوم الأنسانية ،جامعة أل البيت ، الأردن ،٢٠١٠-٢٠١١ .

٢٦- عائشة فرحاتي ؛ زوليخة طخة ، شخصيه ياسر عرفات ودورة في القضية الفلسطينية ١٩٢٩-٢٠٠٤، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد بوضياف، الجزائر ، ٢٠١٦-١٠١٧ .

٢٧- عبد الرحمن وليد صالح مصطفى ،أثر تطورات القضية الفلسطينية على العلاقات الأردنية – السعودية (١٩٤٨ -١٩٦٧) رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الموصل ، ٢٠٢٠ .

٢٨- عبدالله عبد ربه عبدالله ، العلاقات الأردنية السورية ١٩٩٩-٢٠١٠ ، رسالة ماجستير، في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة مؤتة ، الأردن ، ٢٠١١ .

٢٩- عدي أسعد خماس ، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية – الأردنية ٢٠٠٣- ٢٠١٠ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١١ .

٣٠- علي ناجح محمد العلواني ،موقف الأردن السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٥٨-١٩٧٨، رسالة ماجستير كلية الاداب ، جامعة الانبار ،٢٠٠٩ .

٣١- عمر أحمد عبد الكريم ، الملك حسين بن طلال ودوره في الأردن ،١٩٦٧-١٩٨٨، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الانبار .

٣٢- فيصل خليل عبد الهادي ، سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية الأردنية من ١٩٠٨- ١٩٧٦، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ٢٠٠٣.

٣٣- لمياء صفاء حسن ،العلاقات السياسية المصرية – الأردنية ١٩٧٠-١٩٧٨ ، رسالة ماجستير كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ،٢٠١٤ .

٣٤- مالك حمزة مطر عبدالله ، موقف دول الجوار العربي من الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨،رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ،جامعة كربلاء ،٢٠١٩ .

٣٥- مالك عبد الرزاق اللوزي ،دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٨٩-٢٠١١ ، رسالة ماجستير، كلية الإداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ،٢٠١٢ .

٣٦- محمد عماد رديف طالب ،الملك حسين بن طلال ودوره السياسي في الأردن ١٩٥٣-١٩٦٧ ،رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة تكريت ،٢٠٠٦ .

٣٧- مخلد عواد البكر ، العلاقات السياسية الأردنية المصرية ١٩٨١-١٩٩٩، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ٢٠٠١ .

٣٨- مصطفى عبدالله مطر ، سياسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر ١٩٨١-١٩٨٩ ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠٢٠ .

٣٩- مصطفى ناجح محمد ،النشاط السياسي الفلسطيني في الأردن ١٩٦٤-١٩٧٤، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ،٢٠١٩ .

٤٠- معتز رضوان حميدات ، مناحيم بيكن ودوره في الحياة السياسية (الإسرائيلية) رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٣ .

٤١- نورا رائد حسين علي ،العلاقات السياسية الأردنية الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٧٣ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات ،جامعه بغداد ،٢٠١٤ .

٤٢- هاجر خضر حامد ،معمر القذافي ودوره في سياسة ليبيا الداخلية حتى عام ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء ،٢٠١٦ .

٤٣- هالة مهدي خيري عبد الأمير ،علاقات الأردن الخارجية اتجاه دول الجوار العربي (العراق والسعودية)انموذجا ١٩٦٧-١٩٩٠، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية ،جامعة بابل ، ٢٠١٤ .

٤٤- هايل مفلح ودعان أبو جاموس الدعجة ، مدى التزام مجلس النواب بالبرامج الانتخابية دراسة في البعد السياسي في عمل مجلس النواب الأردني الحادي عشر ١٩٨٩ -١٩٩٣ رسالة ماجستير، العلوم السياسية ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ١٩٤٤ .

٤٥- هيثم حسن حسان ،السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٠-١٩٩٨ ،رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠ .

٤٦- وسام إبراهيم عفيفة ، الخطاب السياسي الأردني تجاه القضية الفلسطينية في ضوء اتفاق وادي عربة ١٩٩٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، غزة ، ٢٠١٤ .

ثالثا: الكتب

أ الكتب العربية :

١. ابراهيم حرب وآخرون ، الاستثمار في الأردن فرص وآفاق ، مركز الدراسات في الشرق الأوسط ، عمان ٢٠٠٢ .

٢. ابراهيم غرايبة ،جماعة الأخوان المسلمين في الأردن (١٩٤٦-١٩٩١)، دار السندباد للنشر ، عمان ،١٩٩٧ .

٣. أحمد الشناق وآخرون ، آ فاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن ٢٠٠٥-٢٠١٠ ، مركز دراسات الشرق الأوسط ،عمان ، ٢٠٠٦ .

٤. احمد بركات طراونة ، الأوضاع الاجتماعية في لواء الكرك ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢٠ .

٥. أحمد زياد أبو غنيمة ،ملامح الحياة السياسية في الأردن منذ العشرينات وحتى التسعينات ، عمان ،حزيران /١٩٩٨ .

٦. احمد صدقي الدجاني ؛ وأخرون ، أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط رؤى عربية وأمريكية ،مركز أبن خلدون ،القاهرة ، ١٩٩٢ .

٧. أسامة عيسى تليلان ، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية ،دائرة المكتبة الوطنية ، المفرق ، الأردن ،٢٠٠٠ .

٨. أسعد عبد الرحمن ، العلاقات الفلسطينية الأردنية بعد اعلان المبادئ الفلسطيني ، – (الإسرائيلي) ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، نابلس ، أيار ١٩٩٤ .

٩. أكرم كرمول ،تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن ،دار الضياء للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠٠٨ .

١٠. أمين مشاقبة ،التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات د.ن ، معهد بيت الحكمة ، جامعة أهل البيت ، الأردن ،٢٠٠٠ .

١١. بسام الساكت، بسام عصفور، الاقتصاد الأردني عام ١٩٨٠وما بعده ،الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، ١٩٩٨ .

١٢. بسام عصفور؛ محمد الصمادي ، الاقتصاد الأردني خلال عام ١٩٧٨ ، ، عمان ،نيسان ١٩٧٩ .

١٣. بسام علي العموش ، محطات في تاريخ جماعة الأخوان المسلمين في الأردن ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ .

١٤. بكر خازر المجالي ،القيادة الهاشمية في مؤسسة القمة العربية من أنشاط ١٩٤٦الى سرت ٢٠١١ وصولا الى قمة بغداد ٢٠١٢ ، ، عمان ،٢٠١٣ .

١٥. بكر محمد البدور ، التجربة النيابية للحركة الإسلامية في الأردن ١٩٨٨-٢٠٠٧، دار المأمون للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ .

١٦. بيسم منسي ابراهيم ، الأردن على الدرب انجازات وتطلعات، عمان ، ٢٠٠٢ .

١٧. حامد عبدالله طلافحة ؛إبراهيم الشرعة ، تاريخ الأردن الحديث وأساليب تدريسه ،عمان ،٢٠٠٢.

١٨. حسن محمد الزبن ،الحسين ملك يصنع التاريخ ، ج٢ ،مركز الفارس للتصميم والطباعة ، عمان ،١٩٩٦ .

١٩. حسن وجيه ،أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي ،مركز أبن خلدون للدراسات الأنمائية ، القاهرة ،١٩٩٢ .

٢٠. حكمت بن الحسن ،حقائب وزارية ١٩٢١-١٩٩٢ ، ،مؤسسة باكير لدراسات الثقافية ،الأردن ،١٩٩٣ .

٢١. حمادة فراعنة ، الإخوان المسلمون ودورهم السياسي ، دار الجليل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ .

٢٢. خالد ابراهيم العرموطي ، ملحمة السلام محاولة لصياغة التاريخ ، المعهد الدبلوماسي الأردني ، عمان ،١٩٩٨ .

٢٣. خلف الحماد ، وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢٠ .

٢٤. رجالات وشخصيات أردنية ١٩٨٢ ، مؤسسة آلاء للدعاية والإعلان ،عمان ، د.ت .

٢٥. رشيد أبو غيدا؛ عدنان بعيون ،من هو ،ط٨ ، عمان ، ١٩٩٤.

٢٦. رعد فواز الزبن ، تحديات الأمن الوطني الأردني واثرها على الاستقرار السياسي ، دار الجليل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ .

٢٧. روبرت مالي ؛ حسين الأغا ، مفاوضات كامب ديفيد الرواية الفلسطينية الرسمية ، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية ،عمان ، د.ت .

٢٨. زياد أبو غنيمة ، جولة في ذاكرة وطن ، ج١، مطابع الدستور ،عمان ،٢٠١٠ .

٢٩. زيد منير سلمان عبوي ، الأستراتيجية الوطنية الشاملة الأردن الأقوى ،دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ .

٣٠. سائد درويش ،الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة وحرب الخليج ،دانه للنشر والتوزيع ، عمان ،١٩٩٢ .

٣١. سعاد جمعة ،حسن ظاظا ، الحكومات السورية في القرن العشرين ،دار الرؤية للنشر والتوزيع ، دمشق ،٢٠٠١ .

٣٢. سعدون نورس المجالي ، الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن دراسة في العلاقة وتطوراتها ،دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٩ .

٣٣. سلطان محمود عارف الشياب ،أصحاب الدولة سيرة حياه رؤساء الحكومات الأردنية١٩٢١–٢٠١٥، ، وزارة الثقافة للنشر والتوزيع ، د. م ،٢٠١٦ .

٣٤. سلطان محمود عارف الشياب ، رؤساء الديوان الملكي الهاشمي، عمان ، ٢٠١٠ .

٣٥. سليمان الصمادي ؛ عودة الحراحشة ،الأردن عبر العصور ،دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ .

٣٦. سليمان مصطفى الصمادي ، الملك والدولة ،دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٢ .

٣٧. سليمان موسى ،تاريخ الأردن السياسي المعاصر (حزيران ١٩٦٧–١٩٩٥) ، عمان ، ١٩٩٨ .

٣٨. سليمان موسى ،تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨–١٩٩٥ ،ج٢ ، ط٢ ،البنك الأردني الكويتي للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠١٤ .

٣٩. سليمان موسى، اوراق من دفتر الأيام ، عمان ،٢٠٠٠ .

٤٠. سوزان ناجي الصالحي ،المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في مجال العمل السياسي دراسة ميدانية في مدينة عمان ،كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، عمان ،١٩٩٤ .

٤١. سيد قطب ،معالم في الطريق ،دار الشروق للنشر والتوزيع ط٨ ، القاهرة ،١٩٨٢ .

٤٢. شفيق أحمد عبيدات ، الانجازات والصعوبات ، كتب التكليف السامي لحكومة لحكومات المغفور له حسين بن طلال ، مطابع الدستور التجارية لنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١١ .
٤٣. صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية ، تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي ، ،شركة حسن لنشر والتوزيع ،أبو ظبي ، ٢٠٠٣ .
٤٤. طاهر شاش ، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
٤٥. عبد المجيد زيد الشناق ، تاريخ الأردن وحضارته ،ط٤، عمان ،٢٠٠٢ .
٤٦. عبدالله راشد العرقان ، ياسر طالب الخزاعلة ، النظام السياسي الأردني ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢٠ .
٤٧. عدنان مسودي ، الى المواجهة ، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ، ٢٠١٣.
٤٨. علي محافظة ، العلاقات الاردنية البريطانية من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣
٤٩. ------- ، الديمقراطية المقيدة حالة الأردن ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠١ .
٥٠. ------- ، عشرة اعوام من الكفاح والبناء ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، ١٩٨٨.
٥١. علي محمد سعادة ،المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاما ١٩٢١-١٩٩١ ، مطابع الدستور التجارية ،عمان ، ١٩٩٨ .
٥٢. عمر صالح العمري ، زيد محمد خضر ، الحكومات الأردنية في عهد جلالة الملك حسين بن طلال (١٩٦٧-١٩٨٩)،ج٢ ،مطبعة السكجي للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٢ .
٥٣. عمر صالح العمري ،الحكومات الأردنية في عهد الملك حسين بن طلال ١٩٨٩-١٩٩٩ مرحلة عودة الحياة البرلمانية ،عمان ،٢٠٠٨ .
٥٤. عمر صالح العمري ؛محمد أحمد بني يونس ، البيانات الوزارية للحكومات الأردنية ١٩٥٣-٢٠١٤ دراسة وثائقية ، دار الخليج للنشر والتوزيع ،د.م ، ٢٠١٧ .
٥٥. فاروق الكيلاني ، استقلال القضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
٥٦. لؤي البواعنة ، عمر العرموطي ،محطات هامة من تاريخ الأردن ،الفنار للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٧ .

٥٧. لؤي فايز النعيمات ، الطيب الكبير جوانب من حياة الحسين ، عمان ، ٢٠٠٣ .

٥٨. المجلس القومي للتخطيط ،خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١-١٩٨٥ ، عمان، د.ت .

٥٩. المجلس القومي للتخطيط ،خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ -١٩٨٠ ، عمان ، د.ت .

٦٠. محمد أبو رمان ؛حسن أبو هينة ،الحل الإسلامي في الأردن :الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن ،مؤسسة فريدريش إيبرت للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٢ .

٦١. محمد الرميحي ، أصداء حرب الكويت ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه ،، دار الساقي للنشر والتوزيع ، بيروت ،١٩٩٤.

٦٢. محمد تركي شطناوي ، الحسين الفكر والتاريخ ، مؤسسة الملك حسين للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ .

٦٣. محمد حمد القطاطشة ، تطور الحياة السياسية في الأردن في عهد المغفور جلالة الملك حسين ،مركز سعد للخدمات ، عمان ،٢٠٠٠.

٦٤. محمد سليم الغزوي ، الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للمملكة الأردنية الهاشمية ، الجامعة الأردنية عمان – ١٩٨٥.

٦٥. محمد صبحي الشياب ؛تمارا أحمد الزريقات ،الأردن ومؤتمرات القمة العربية دراسة تحليلية توثيقية لمؤتمرات القمة العربية المنعقدة في الأردن أعوام (١٩٨٠ -١٩٨٧-٢٠٠١-٢٠١٧)، عمان ،٢٠١٩ .

٦٦. عبد الهادي شافعي وأخرون ،مدخل الى الاقتصاد الزراعي ،مكتبة الاقصى للنشر والتوزيع ،عمان ،١٩٨٦ .

٦٧. محمد علي الصويكري ، أربد المدينة .تاريخ وحضارة وأثار ، امانة عمان للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٦ .

٦٨. محمد فضة ، الأردن ومؤتمرات القمة ، لجنة تاريخ الأردن ،عمان ،١٩٩١ .

٦٩. محمد محمود العناقرة ، لؤي أبراهيم بواعنة، أوراق أردنية ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٧ .

٧٠. محمود سليمان بشتاوي ، آلام الظهر الأسباب والعلاج " دراسة طبية مبسطة " ، دار المكتبات للنشر العلمي ، عمان ، ١٩٩٤ .

٧١. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، يوميات عدنان أبو عودة ، بيروت ، ٢٠١٨.
٧٢. مركز جنين للدراسات الإستراتيجية ، قضايا ساخنة تحت المجهر ، عمان ، ٢٠٠٤ .
٧٣. مروان أحمد سليمان ، جلالة الملك حسين بن طلال ٤٥ عاما من البذل والعطاء والتضحية ،ج١ ،عمان ١٩٩٤ .
٧٤. مصطفى الحمارنة ،الاقتصاد الأردني المشكلات و الأفاق ، مركز الدراسات الاستراتيجية ،عمان ،١٩٩٤ .
٧٥. مصلح النجار ، الحسن بن طلال حكاية أمير عربي ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، ، عمان ، ٢٠١٦ .
٧٦. مضر بدران ، القرار ، دار الفارس للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٢٠ .
٧٧. مظهر السامرائي ،الملك المتواضع ،دار الابداع للنشر والتوزيع ،عمان ،١٩٩٢ .
٧٨. الملك حسين حربنا مع إسرائيل ،دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت ،١٩٦٨ .
٧٩. ملك يوسف التل ، بعيداً عن السياسة ،ج١ ، وزارة الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥، الأردن .
٨٠. ممدوح نوفل ، قصة اتفاق أوسلو ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٥ .
٨١. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره عرض وثائقي ، بيروت ، ١٩٧٨ .
٨٢. نبال تيسير الخماش ، الوزارات الأردنية ١٩٢١– ٢٠١١، مطابع الدستور ، عمان ، ٢٠١١ .
٨٣. نجاة سليم محاسيس ،السياحة في الاردن ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٤.
٨٤. نضال البزم ، اطلس مدن الاردن ، دار الأسرة للأعلام ،عمان ، ٢٠١٨ .
٨٥. نضال محمد العضايلة ، تاريخ الاغتيال السياسي في الشرق الأوسط ، المنهل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ .
٨٦. هاني الحوراني ؛ وأخرون ، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن ، دار سندباد للنشر والتوزيع ،عمان ،١٩٩٧.
٨٧. وزارة الإعلام ، دائرة المطبوعات والنشر ،خمسون عاما من الإرادة الحرة والبناء ، عمان ، ١٩٩٦.

٨٨. وزارة التخطيط الأردنية ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ -١٩٩٠ ،عمان ، ١٩٩٠ .

٨٩. وزارة الثقافة الأردنية ، وزارة السيد مضر بدران في عامها الثالث ١٩٧٦-١٩٧٩ ، عمان ، د، ت .

٩٠. وزارة الثقافة والأعلام ، الوزارات الأردنية ١٩٢١-١٩٧٦ ،ط٣ ، دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، د.ت .

٩١. ياسر قطيشات ، السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١ ،دار الكندي للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٢ .

٩٢. ياسر نايف قطيشات ، العلاقات السياسية الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي ، دار يافا للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ .

٩٣. يزيد يوسف صايغ ، الأردن والفلسطينيون ،دراسة في وحده المصير والصراع الحتمي ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٨٧ .

ب: الكتب باللغة الإنكليزية :

1. Ai l E.Hillal Dessouki:" The primacy Of Economics , The Foreign Policy Of Egypt", In Cairo, 1984), p .143.
2. Sabah Al Said ,Between pragmatism and Ideology: The M us Lim Brotherhood in Jordan 1989-1994, The Washington In sTitute for Near East policy, Oman,1955 .

ج: كتب المذكرات الشخصية

١- بهجت ابو غربية ، مذكرات المناضل بهجت أبو غربية ، من النكبة الى الانتفاضة (١٩٤٩-٢٠٠٠)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،٢٠٠٤ .

٢- صالح الشرع ،مذكرات جندي ، مكتبة المحتسب ، عمان ، ١٩٨٥ .

٣- عبد القدوس ابو صالح ،مذكرات الدكتور معروف الدواليبي ، النشر والتوزيع مكتبه العبيكان ،الرياض ،٢٠٠٥ .

رابعا : البحوث و الدراسات

أ – البحوث والدراسات العربية :

١– احمد محمود علو السامرائي ، سها سليمان علي الجبوري ، العلاقات الأردنية – المصرية (١٩٧٠–١٩٧٩) ، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية ،مج ٥ ، العدد ١١ ،السنة الخامسة ، جامعة سامراء ،شباط ٢٠١٣ .

٢– التقرير الشهري ،مجلة شهرية تصدر عن مركز البحوث والمعلومات ،العدد ٩ السنة الثانية ،بغداد،١٩٨٣ .

٣– خليل إبراهيم الحجاج ، الاتحاد الوطني الأردني ١٩٧١–١٩٧٣ ، مجلة المدار ، مج ١٩ ، العدد ٢ ، الأردن ، ٢٠١٣ .

٤– دحام فرحان عبد ، الأزمة الاقتصادية في الأردن وأثرها في عمليه الحول ألاقتصادي ،١٩٨٨–١٩٩٠ ، مجله الآداب ، جامعة تكريت ، ملحق العدد ١٢٨ ، آذار، ،٢٠١٩ .

٥– زينب عبد السلام وأخرون ، الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥– ١٩٩٠ وانعكاساتها على التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية ، الجزائر ٢٠١٢ .

٦– سلمى عدنان محمد وأخرون ، موقف الدول العربية من الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠– ١٩٨٨ ، مجلة آداب ذي قار ، مج (١) ، العدد (٣) ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١١ .

٧– صباح مهدي رميض ، أداء المعارضة البرلمانية الأردنية في المجلس الحادي عشر إقالة حكومة مضر بدران " انموذجا" ٦ كانون الاول ١٩٨٩ – ١٩ حزيران ١٩٩١ ، بغداد ، ٢٠١٧.

٨– طاهر كنعان ، الأبعاد الاقتصادية لإعلان مبادئ الحكم الذاتي ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، العدد ١٧ ، ١٩٩٤ .

٩– محمد علي محمد ، المملكة العربية السعودية والحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥–١٩٨٩ ، مجلة تكريت العلوم الإنسانية ، مج ٢٠ ، العدد ٨ ، ٢٠١٣ .

١٠– مضر بدران ،دولة الأستاذ مضر بدران ، وزارة التربية والتعليم ،مج ٣٤ ،العدد ٢,٣، عمان ،١٩٩٣ .

١١- مضر بدران ، كلمة معالي وزير التربية ، وزارة التربية والتعليم ، مج ١٧ ، العدد ٢ ، عمان ، ١٩٧٤ .

ب : البحوث والدراسات باللغة الانكليزية :

1- Ibrahim Faóur Al-Sharaah and Khalid Hamad Abaalzamat: The Experience of the National Consultative Council Jordan (1978-1984), Journal Dirasat Human and Social Sciences, published by The Deanship of Academic Research of Jordan, Oman , volume39, no.1, February 2012 .

2- ShaiFeldmann : "Peace MaKingIn The Middle East ,The Next Step" ,Foreign Affairs,V.59,Is.4, Spring 1981 .

خامسا: الصحف والمجلات :

أ- الصحف

١- الاهرام "جريدة" ،العدد ٦٣٥٥٠ ، ٢٣ شباط ١٩٨٤ .

٢- أخبار الأسبوع " جريدة " ، عمان ، العدد ٧٦٠ ، ١ تموز ١٩٧٦.

٣- ---------- ، العدد ٨١٧ ، ١١ آب ١٩٧٧.

٤- ---------- ، العدد٨٠٨ ، ٩ حزيران ١٩٧٧.

٥- ----------، العدد٨٠٩ ، ١٦ حزيران ١٩٧٧

٦- ----------، العدد ٨١٣ ، ١٤ تموز ١٩٧٧.

٧- الثورة "جريدة" ، العدد ٣٨٦٨، ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٠.

٨- ---------- ، العدد ٣٨٤٦، كانون الأول ،١٩٨٠ .

٩- ----------، العدد ٣٨٤٤ ، كانون الثاني ، ١٩٨٠ .

١٠- الجريدة الرسمية الاردنية ، عمان ، العدد ٢٦٥٥، ١٦ ايلول ١٩٧٦

١١- ---------- ، العدد٢٧٢٦، ٣ ايلول ١٩٧٧.

١٢- ---------- ، العدد ٢٦٤١ ،١٧ تموز ١٩٧٦.

١٣- ----------، العدد ٢٦٥٥، ١٦ ايلول ١٩٧٦.

١٤- ----------، العدد ٢٦٦٨، ١ كانون الأول ١٩٧٦.

١٥- ----------، العدد ٢٩٥٤، ٣٠ آب ١٩٨٠.

١٦- ----------، العدد ٢٩٧٨، ١ كانون الثاني ١٩٨١.

١٧- ----------، العدد ٢٩٩٤، ١ نيسان ١٩٨١.

١٨- ----------، العدد ٣٠٢٦، ١ تشرين الثاني ١٩٨١.

١٩- ----------، العدد ٣٠٦٧، ١٩ نيسان ١٩٨٢

٢٠- الجمهورية " جريدة " ، العدد ٤٠٧٦ ، ٢٩ تشرين الاول ، ١٩٨٠ .

٢١- ----------، العدد ٤٠٥٣، ٦ تشرين الأول ، ١٩٨٠

٢٢- ----------، العدد ٤٠٦٠، ١٣ تشرين الأول ١٩٨٠،

٢٣- النهار " جريدة "، بيروت ، العدد ، ١٢٧٧٣، ١٢ اذار ١٩٧٦

ب- المجلات

١- (البناء) " مجلة " ، عمان ، العدد ٧/٨ ، كانون الثاني١٩٨٤ .

٢- المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، مج ٥١ ، العدد ٨٣، جامعة الكويت، السنة الواحدة والعشرين ،٣٠٠٣ .

سادسا : المقابلات الشخصية

مقابلة شخصية للباحثة مع السيدة ريم مضر بدران (رائدة اعمال اردنية - ١٩٦٣)عبر شبكة الانترنيت بتاريخ ٧ كانون الثاني ٢٠٢١ في الساعة ٩:٣٠ مساءاً .

سابعا : الروابط المتاحة على الإنترنيت :

١- السجل " جريدة"، العدد ٣١ ، ٩ كانون الثاني ٢٠٠٨ ، على الرابط التالي : www.al.sijill.com

٢- محمد خير الرواشدة ، سلسلة حلقات سياسي يتذكر ، ج١ ، مضر بدران ، جريدة الغد الأردني ، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٥، على الرابط التالي : www.alghad.com

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Babylon

College of Education for the Humanities

Department of History

Mudar Badran and his political role in Jordan until 1993

Thesis submitted

To the Council of the of Faculty of Education for Humanities, The University of –Babylon is part As part of the requirements of master degree in Education / Modern History

By

Raghda Riyad Allawi Muhammad

Supervised by

Prof. Dr Naeem Jassim Mohammed Al-Dulaimi

2021 AD **1443 AH**

Abstract

The study of political figures gives us a clear picture in revealing their role and the extent of their impact on the state's internal and external policy, and the study of these figures gives us a clear perception of their role in history, and from here the researcher decided to study the personality of Mudar Badran - the Jordanian political figure - and to search carefully for the role that He carried out in Jordan during his attainment of various political positions in his career, especially the prime ministership, and assessing the stage in which he lived in view of the impact he left and the clear fingerprints he left in various fields of political work, whether at the national or national level and the work and services he provided Glory to the people of Jordan at the internal level. His period of tenure for various political positions witnessed the construction, construction and extensive development of the education and health sectors and the increase of their institutions, through the development of universities, hospitals, and the many service departments that affect the life of the citizen, and the establishment and development of projects that benefit the people of Jordan.

Based on these facts, Mudar Badran is considered one of the important Jordanian political figures, as he played a major political role during his tenure in many political positions in Jordan, especially when he was assigned to the position of prime minister for a period of four times. Without thinking of replacing different or less upright positions even in front of kings and heads of state, especially with regard to the higher interest of Jordan, he was distinguished by being very keen and serious in his work, and these qualities helped him to progress in state positions from a simple employee until he reached a position Prime Minister for four times.

Mudar Badran had won the trust of Jordan's King Hussein bin Talal and was impressed by his personality, which made the king re-assign him to the post of prime minister four times, and he proved his worth in that. Mudar Badran has succeeded in that.

Mudar Badran, during his tenure as prime minister, managed to contain opponents of his government from other political blocs in Jordan, especially the Muslim Brotherhood, in the Jordanian House of Representatives, and this is credited to him in achieving internal political stability.

Mudar Badran had an important role in the Palestinian cause, and he proved his keenness on the unity of the Palestinian territories and showed great cooperation with the Palestinians and confronting the continuous (Israeli) threats against Jerusalem.

Mudar Badran enjoyed good relations with the Arab world and had a clear role in maintaining Jordan's positive relations with Arab countries and was an outlet for King Hussein's policy in this direction.